بسم الله الرحمن الرحيم

Sudan University of Science & Technology

College of Graduate Studies

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

صفحة الموافقة

اسم الباحث : جميل احمد عبد ربه

عنوان البحث : تأثير الفقر على الأمن المجتمعي للأسر الفلسطينية في قطاع غزة دراسة حالة (على محافظة شمال غزة)

The impact of poverty on the social security of the palestinian families in the Gaza strip (Case study of Northern Gaza strip)

موافق عليه من قبل :

الممتحن الخارجي

الاسم: أ.د. علي عبد الرحيم صالح محمد

التوقيع: ..... التاريخ: ١٧/٦/٢٠١٥م

الممتحن الداخلي

الاسم: د. اسلام محمد أحمد حماد أحمد

التوقيع: ..... التاريخ: ١٧/٦/٢٠١٥

المشرف

الاسم: أ.د. نجوى عبد اللطيف ع/ المشرف

التوقيع: ..... التاريخ: ١٧/٦/٢٠١٥م

Sudan University of Science and Technology
College of Graduate Studies

Declaration

I, the signing here-under, declare that I'm the sole author of the (M.Sc.) thesis entitled The Impact of Poverty on the Social Security of the Palestinian Families in Gaza Strip. An Applied Case Study of Northern Gaza Governorate

which is an original intellectual work. Willingly, I assign the copy-right of this work to the College of Graduate Studies (CGS), Sudan University of Science & Technology (SUST). Accordingly, SUST has all the rights to publish this work for scientific purposes.

Candidate's name: JAMIL J. M. Hamaona

Candidate's signature: ..... Date: 6/9/2015

إقرار

أنا الموقع أدناه أقر بأننى المؤلف الوحيد لرسالة الماجستير المعنونة تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة حالة على محافظات شمال قطاع غزة

وهى منتج فكري أصيل . وباختياري أعطى حقوق طبع ونشر هذا العمل لكلية الدراسات العليا - جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، عليه يحق للجامعه نشر هذا العمل للأغراض العلمية .

اسم الدارس : جميل جمال محمد حمونة

توقيع الدارس : ..... التاريخ : ٢٠١٥/٩/٦

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
معهد تنمية الأسرة والمجتمع

رسالة بعنوان:

تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية فـي قطـاع غــزة

دراسة حالة على محافظة شمال قطاع غزة

The impact of poverty on the social security of the Palestinian families in the Gaza Strip.

An applied case study of Northern Gaza Governorate

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير بالخدمة الاجتماعية

إعداد الباحث
جميل جمال حنونة

إشراف الدكتورة
نشوى بخيت إدريس

1434هـ - 2013م

وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ]

سورة النور: الآية 55

[فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ]

سورة قريش: الآية 4

الإهـداء

إلى دَم الشهداء إلى الجرحى إلى الأسرى خلف القضبان

إلى دَمعة الأطفال إلى اليتامى والفقراء

إلى غزّة ومآسيها..

إلى فِلسطين تِلك التي صَنعتني كَي أكونَ هُنا..

إلى ذاك الرَجل الذي عَلّمني العِزّة وكحّل عينيّ بالكِبرياء

واتسع قلبُه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا، فروَّضَ الصعابَ من أجلي، وسار في حلكةِ الدرب ليغرسَ معاني النور والصفاءِ في قلبي، وعلّمني معنى أن نعيشَ من أجل الحق والعلمِ لنظلّ أحياءَ حتى لو فارقت أرواحُنا أجسادَنا، ولطالما تفطر قلبُه شوقاً، وحنت عيناه الوضاءتان إلى رؤيتي متقلداً شهادةَ الماجستير وها هي قد أينعت لأقدمَها الآن بين يديه. .

إليكَ والدي

إلى التي مهما كبرتُ فسأبقى طفلَها الذي يكتبُ اسمَها على دفتر قلبه ساعةَ حزنه، ويهتفُ بفضلِها حين يتقدمُ في حلمِه وعلمِه درجاتٍ، لكِ يا والدتي الحبيبة سيدةَ القلبِ والحياة. . أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء...

إليك أمي

وإلى التي صبرت علي شهوراً طوالاً، كنت فيها معتكفاً على البحثِ والدراسةِ، في غرةِ حياتِنا الزوجيةِ زوجتي الغالية، التي كلما تأملتُ فيها استحضرتُ عظمة نعمةِ ربي عليَّ حينما أكرمني بها، ولا أدري كيف أخطو سبيلَ الشاكرين، أمامَ نعم ربي لي، فَنِعْمَت الزوجةُ الصالحةُ هي..

مع خالص حبي

إلى أبنائي وأخواتي وأخواتي. ولكلّ مَن حفّتني وإياهم ذِكريات بيتٍ واحِد إلى مَن اجتمعوا مَعي على دِفء مَوقِد الشِتاء وتَقاسموا مَعي ظلمَة ليل واحِدة. أحبكم والله حباً لو مر على أرضٍ قاحلةٍ لتفجرت منها ينابيعُ المحبة.. راجياً لكم دوامَ الرقي والتقدم في درجاتِ العلم والمتقين

وإلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

وكلّ مَن سَبقني الطَريق وسيلحَقني إليها مِن طلاّب عِلم..

لِجامعتي الغراء...

لكم جَميعا أُهدي سَهري وتَعبي وجَهدي" ...

شكر وتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات... تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور.

سطورٌ كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لي في نهاية المطاف إلا قليلٌ من الذكريات وصور تجمعني برفاق كانوا إلى جانبي .

فواجب عليَّ شكرهم ووداعهم وأنا أخطو خطوتي هذه في غمار الحياة.

وأوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربي.

إلى الأساتذة الكرام في قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – جمهورية السودان الشقيقة الحبيبة.

إلى التي أضاء الله بعلمها عقل غيرها.. وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليها. فأظهر بسماحتها تواضع العلماء وبرحابتها سماحة العارفين مشرفة البحث الدكتورة الفاضلة "تشوى بخيت إدريس" التي تفضلت وتكرمت عليَّ بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، فجزاها الله عني أعظم الجزاء، ورفع الله درجتها وأعلى شأنها ومنزلتها وحفظها.

وامتثالاً لأمر النبي ρ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"وعرفاناً لأهل الفضل بفضلهم، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى العلماء الأجلاء، الذين اقتبست من نور علمهم خلال مرحلة البحث.

كما وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور " علي صديق حاج حمد " لتفضله بمناقشة هذه الرسالة والدكتورة "ابتسام أحمد " لتفضلها بمراجعة هذا البحث ومناقشته .

و إلى الذين كانوا عونا لي في دراستي هذه ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي....

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدة والتسهيلات والأفكار والمعلومات إلى رواد المكتبة في الجامعة الإسلامية - بغزة وإلى زملائي وأصدقائي الأعزاء فلهم مني كل الشكر والاحترام...

المستخلص

يتناول موضوع البحث انتشار ظاهرة الفقر في فلسطين وتحديدًا تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية في قطاع غزة وبشكل خاص على الأسرة في محافظة شمال غزة ويوضح البحث ضرورة إسهام المؤسسات الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الأخرى في التخفيف من ظاهرة الفقر وآثارها السلبية على محافظة شمال قطاع غزة .

يهدف البحث إلى معرفة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وخصوصا قطاع غزة

لما يعانيه من حروب متتالية وحصار مفروض عليه. وكذلك غياب الأمن الاجتماعي وتأثيره على النواحي السلوكية والأخلاقية والفكرية والتعليمية والاجتماعية والصحية والأمنية لدى الأسر الفلسطينية. و معرفة الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية. ووضع حلول مقترحة للحد من هذه الظاهرة.

يوضح البحث في فرضياته تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية . وعلى المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية. ومعرفة الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لإجرائه وعلى البيانات الأولية التي تم جمعها عن طريق المقابلات الشخصية مع الخبراء والمختصين في المؤسسات الاجتماعية ذات الصلة وعلى الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات مع الفئة المستهدفة وعلى البيانات الثانوية التي تم جمعها من الكتب والدوريات والأوراق العلمية ذات الصلة.

خلص البحث نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى (مكان السكن، الدخل الشهري) كما تبين أن الفقر له أثر سلبي على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية بدرجة عالية كما يؤثر بشكل سلبي على العلاقات الاجتماعية والأسرية وعلى الأمن التعليمي والصحي والنفسي والاجتماعي على الأسر الفقيرة كما يؤدي الفقر إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع وتبين أن المؤسسات الاجتماعية تلعب دور مهما في مكافحة الفقر من خلال تقديمها للمساعدات العينية مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر. وكذلك قيام المؤسسات الاجتماعية بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس بدرجة متوسطة.

أوصى الباحث بضرورة وضع استراتيجية وسياسة اجتماعية عامة وخطط تنفيذية للمؤسسات الاجتماعية من خلال توفير التكافل والضمان الاجتماعي للفقراء، وضرورة العمل على رفع معاناتهم وتحسين معيشتهم من خلال تقديم المساعدات العينية. كما أوصى بضرورة توفير التأمين الصحي والنفسي للمرضى الفقراء وتوفير حق التعلم والعمل على خطط وبرامج توعوية في المجال الأمني والفكري من قبل المؤسسات الحكومية والأمنية لوقاية الفقراء من الانحراف السلوكي، و قيام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الأهلية بإعطاء الفقراء ومنحهم الخدمات والفرص للتعبير عما يجول في خاطرهم من تصورات ورغباتهم وزرع الثقة في أنفسهم وأنهم قادرون على العمل. وضرورة قيام علاقة قوية ووثيقة بين الأجهزة الأمنية والأسرة والمجتمع مما يدعم مفهوم الأمن الشامل والانتماء والولاء والمسؤولية.

Abstract

The Research deals with the spread of the widespread of poverty in Palestine, in particular, it studies how poverty affects the social security of Palestinian families in the Gaza Strip. It illustrates to what extent the contribution of charities is important in mitigation of poverty and its harmful consequences.

The Research aims at learning about the spread of the poverty phenomenon in Palestinian society, particularly in Gaza strip due to the consecutive wars and siege imposed on it, and also the lack of social security and its effect on the Palestinian families, behavioral, ethical, intellectual, educational, social, health and security aspects; identifying ways and means of encountering poverty and keeping the social security of the Palestinian families and putting forth suggestions to curb this phenomenon.

The Research highlights, among its propositions, the effect of poverty on keeping the social security of the Palestinian families and identifying ways and means of encountering poverty and keeping the social security of the Palestinian families. The study used the descriptive analytical method .For data collection ,the study used interviews with experts and specialists in the relevant social institutions, the literature review and a questionnaire as a key tool.

The Research concluded with results most important of which is the presence of statistically significant differences between the average participants' responses about how poverty affects the social security of Palestinian families are that attributable to the place of residence and the monthly income. Second, the poverty negatively affects on social and family relations and educational, health, physiological and social security. It also leads to intellectual deviation within a family. Third, the importance of social institutions in fighting poverty, which comes through providing in-kind assistance, opening small-scale projects ,arranging of workshops and seminars that discuss the attempts to reduce poverty, the begging and the dropping out of schools which are all still in a medium level.

The study recommended the following: First, the study insist on the importance of setting a strategic and general policy and executive plans for the work of social intuitions and to enable them to provide solidarity, social security and in-kind assistance to the poor. Second, the importance of providing the poor with a medical and psychological insurance. Third, to provide the poor with their rights to learn, and to work on government plans and security institutions to keep the poor from behavioral deviation. Fourth, the social workers of the Ministry of Social Affairs or any other civil institutions should give the poor the opportunities to express their inner feelings and make them able to have self-confidence and believe in their own abilities to work. Finally, the study insists on the importance of close bilateral, relationship between the security apparatus, family and society, which might enhance the concept of comprehensive security, sense of belonging, loyalty and responsibility.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الآية قرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر وتقدير	ج
المستخلص باللغة العربية	د
المستخلص باللغة الانجليزية	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الفصل الأول: الإطار العام للبحث	
مشكلة البحث	1
أهمية البحث	3
أهداف البحث	3
فروض البحث	4
منهج البحث	4
حدود البحث	4
مصطلحات البحث	5
الفصل الثاني : الاطار النظري للبحث	
المبحث الأول : المفاهيم العامة للبحث	6
المبحث الثاني :النظريات المفسرة للبحث	11
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14
الفصل الثالث: الفقر أسبابه آثاره	
أنواع ومقاييس الفقر	32
أسباب الفقر	39
أبعاد الفقر	45
الآثار المترتبة على الفقر	47
نظرة الإسلام في علاج الفقر	52
الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة الفقر	58

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الفصل الرابع: الأمن الاجتماعي خصائصه ومقوماته	
أهمية الأمن الاجتماعي	**69**
أنواع الأمن الاجتماعي	**71**
سمات وخصائص الأمن الاجتماعي	**58**
الأمن الاجتماعي في الإسلام	**87**
آفات الأمن وسبل مكافحتها	**98**
مقومات دعم الأمن الاجتماعي	**101**
أسباب غياب الأمن الاجتماعي في فلسطين	**109**
عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي في فلسطين	**114**
الفصل الخامس : الأسرة خصائصها وظواهرها الاجتماعية	
خصائص الأسرة الفلسطينية	**116**
الظواهر الاجتماعية في الأسرة الفلسطينية	**117**
أثر الفقر وغياب الأمن الاجتماعي على الأسر الفلسطينية	**121**
الفصل السادس : الدراسة الميدانية **المبحث الأول :إجراءات البحث الميدانية**	
منهجية البحث	**127**
مجتمع وعينة البحث	**128**
أداة البحث	**135**
صدق وثبات الاستبيان	**137**
المعالجات الإحصائية	**142**
المبحث الثاني: تحليل البيانات	
اختبار التوزيع الطبيعي	**146**
تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	**147**
اختبار الفروض	**172**

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	
النتائج	**174**
التوصيات	**176**
المراجع والمصادر	
المراجع العربية	**178**
المراجع الانجليزية	**183**
المراجع الالكترونية	**184**
الملاحق	
أسماء المحكمين	**185**
نموذج استبانة	**186**

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
.1	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس	**129**
.2	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي	**130**
.3	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير العمر	**131**
.4	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير مكان السكن	**132**
.5	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير نوع السكن	**133**
.6	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المهنة	**133**
.7	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير الدخل الشهري	**134**
.8	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى الاقتصادي	**135**
.9	جدول يوضح مقياس الإجابات ليكارت الخماسي	**136**
.10	جدول يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	**138**
.11	جدول يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	**138**
.12	جدول يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث –توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	**139**
.13	جدول يوضح معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	**140**
.14	جدول يوضح معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	**141**
.15	جدول يوضح معامل الثبات (طريقة التجزئة والفا كرونباخ)	**142**
.16	جدول يوضح مقياس ليكرت الخماسي	**143**
.17	جدول يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	**146**
.18	جدول يوضح نتائج اختبار T حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى الجنس.	**148**
.19	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي	**149**
.20	جدول يوضح اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير المؤهل العلمي	**149**
.21	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات	**151**

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
	استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى العمر	
.22	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى مكان السكن	**152**
.23	جدول يوضح اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير مكان السكن	**152**
.24	جدول يوضح نتائج اختبار T حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى نوع السكن.	**153**
.25	جدول يوضح نتائج اختبار T حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى حالة السكن.	**154**
.26	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المهنة	**155**
.27	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الدخل الشهري	**156**
.28	جدول يوضح اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير الدخل الشهري	**158**
.29	جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المستوى الاقتصادي	**159**
.30	جدول يوضح تحليل فقرات المحور الاول (أثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية)	**159**
.31	جدول يوضح تحليل فقرات المحور الثاني (أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية)	**163**
.32	جدول يوضح تحليل فقرات المحور الثالث (توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية)	**169**

الـفـصل الأول

الإطـــــار الـعـــــام لـلـبـحث

أولاً: مشكلة للبحث.

ثانياً: أهمية للبحث.

ثالثاً: أهداف للبحث.

رابعاً: فروض للبحث.

خامساً: منهج للبحث.

سادساً: حدود للبحث.

سابعاً: مصطلحات البحث.

مقدمة:

منذ فجر التاريخ والإنسان يواجه الأخطار، تمثلت في البداية بأخطار فيزيقية حاول التغلب عليها والحد من آثارها بابتكار الأدوات والوسائل والانتظام في مجتمعات محلية ثم دولية. ولكن مع تعقيد الحياة الاجتماعية وتطور المبتكرات التقنية، زادت سيطرة الإنسان على الأشياء المادية وقلت سيطرته على ذاته وبدأ مع ذلك يفقد أمنه الاجتماعي. وتعد مشكلة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية المنتشرة في فلسطين، حيث ترجع المحددات الأساسية له إلى بدايات القرن ومنتصفه من خلال تعرض البلاد لأكثر من احتلال وخضوعها لعدة سيادات وقوانين خارجية وسوء الاستخدام لمواردها الطبيعية والبشرية على حساب السكان الأصليين. وازدادت وتيرة هذا الإهدار للموارد والإفقار المستمر إلى ما بعد النكبة عام 1948 التي أدت لتهجير ملايين الفلسطينيين عن أرضهم وتقسيم البلاد إلى ثلاثة أجزاء هي أراضي ال48 والضفة الغربية وقطاع غزة مما أدى إلى فقدان السيطرة على أهم عناصر الإنتاج من أرض ومياه .وجاءت الانتفاضتان الأولى والثانية عاما 1987، 2000 لتكرسا انتشار الفقر في فلسطين وخاصة في ظل ازدياد الإجراءات التعسفية ضد الشعب الفلسطيني والتي تمثلت في الاعتقالات ومنع التجول والإغلاق التام لجميع منافذ الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومنع الفلسطينيين من دخول أراضيهم المحتلة لمزاولة عملهم وجلب أرزاقهم .وقد عانى قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة من أزمات كبيرة سببتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بارتكابها للمجازر والقتل المفرط والحصار الخانق وكذلك الحروب العدوانية المتتالية في عامي 2008 و2012 والحرب العدوانية الأخيرة في عام2014 التي هجرت الناس من مساكنهم واستشهد فيها أكثر من 2200 مواطن خلال 51 يوما أدى كل ذلك إلى ازدياد حالة الفقر وعدم استقرار الأمن الاجتماعي في قطاع غزة في شتى النواحي الاجتماعية مما أوجد مشكلات انحرافية عنيفة من حالات سرقة

وإدمان المخدرات وانتشار البطالة بشكل كبير مما هدد أمن المجتمع وأثار لدى الناس القلق والخوف على حاضرهم ومستقبلهم.

أولاً : مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في تناولها ظاهرة الفقر في فلسطين، ومدى تأثيرها على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة في قطاع غزة. مما تؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي وكذلك على الروابط الاجتماعية بين الأسر، وما ترتب على ضرورة إسهام المؤسسات الاجتماعية وغيرها في التخفيف من آثاره الوخيمة، فالفقر من أكبر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني. لما له من تأثير على النواحي السلوكية والأخلاقية والتعليمية والفكرية لأفراد المجتمع. كما وتزداد نسبه الفقر وعدم توفير الأمن الاجتماعي لهذه الأسر في ظل عدم مقدرة المؤسسات الحكومة والأهلية والخاصة على علاج تلك المشكلة.

ومن مبررات اختيار موضوع البحث: أهمية دور المؤسسات الاجتماعية (المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة) وما تقدمه على المستوى المحلى والإقليمي والدولي. والتخفيف من الآثار السلبية السيئة الناتجة عن الفقر وآثاره الوخيمة، ومحاولة إيجاد وسيلة إيجابية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة من خلال اتخاذ أسس علمية سلمية ومنهجية مدروسة، في ضوء المستجدات الحالية وكيفية التعامل مع الفقراء للخروج من تلك الظاهرة.

لذا رأى الباحث القيام بالدراسة ووصف ذلك الواقع الأليم في قطاع غزة الذي تشهده الأسر الفلسطينية على حد سواء، فجاء هذ البحث ليقدم التفسيرات الموضوعية لواقع الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة في شمال قطاع غزة في اتخاذ الوسائل والإجراءات المناسبة للوقاية من هذه الظاهرة أو التقليل منها وصولا إلى محاربتها في محاولة للقضاء على هذه الظاهرة، ومن ثم رسم خطوط جديدة لها بما يتناسب مع التطورات المعاصرة في هذا المجال وذلك أملاً من الباحث في أن

يساعد هذا البحث القائمين في المؤسسات الأهلية والوزارات الحكومية وغيرها للاستفادة من النتائج المترتبة على البحث ولتطوير هذه المؤسسات بما يتلاءم من تطورات معاصرة للارتقاء بالاقتصاد ومحاولة إيجاد أهم الوسائل الناجحة للوقوف على تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية في شمال قطاع غزة.

ثانياً: أهمية البحث

الأهمية العملية : تنبع أهمية البحث من معرفة مدى تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة باعتبار الأسرة النواة الأساسية للمجتمع.

كما ويعالج البحث مشكلة خطيرة ومهمة بالنسبة للمجتمع (الفقر) والتي من الممكن أن يترتب عليها الكثير من المشكلات الانحرافية، والسلوكية، والأخلاقية. وتنبع الأهمية أيضا من خلال التعرف على مدى انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وخصوصا قطاع غزة لما يعانيه من حروب متتالية وحصار مفروض عليه، ومعرفة الآثار المترتبة على الفقر من النواحي التعليمية والاجتماعية والصحية لدى الأسر الفلسطينية، واقتراح الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية. التي ستعود بالفائدة على العاملين في المؤسسات الاجتماعية والأهلية والحكومية. وتوعية الفقراء لمواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجههم من ناحية اقتصادية واجتماعية وفكرية.

الأهمية العلمية : مد المكتبات بهذا النوع من البحوث للاستفادة في مجال البحث العلمي .

ثالثاً : أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف على انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني وخصوصا قطاع غزة لما يعانيه من حروب متتالية وحصار مفروض عليه.

2. التعرف على غياب الأمن الاجتماعي وتأثيره على النواحي السلوكية والأخلاقية والفكرية للأسر الفلسطينية

3. تحديد الآثار المترتبة على الفقر من النواحي التعليمية والاجتماعية والصحية والأمنية لدي الأسر الفلسطينية.

4. معرفة الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية. ووضع حلول مقترحة للحد من هذه الظاهرة.

رابعاً: فروض البحث

1. يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية .
2. أثر الفقر على المستوى التعليمي والاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية.
3. توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية.

خامساً: منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وهو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات للوصول إلى التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية.

سادساً: حدود البحث

- **الحد الزماني للبحث:** تناول هذه البحث وموضوعه تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة في قطاع غزة ما بين عام (2010) م حتى عام (2015) م وهذه الفترة التي لوحظ فيها غياب للأمن الاجتماعي الذي كان للفقر الأثر الكبير عليه.
- **مجتمع البحث:** هو الأسر الفلسطينية الفقيرة في قطاع غزة بمحافظة شمال غزة.
- **عينة البحث:** تتكون العينة من 185 من الأسر الفقيرة تم اختيارهم بشكل عشوائي.

سابعاً: مصطلحات البحث :

- **تأثير :** مصدر أثَّر بـ / أثَّر على / أثَّر في **:** وهو التأثير على الشيء بعواقب فعالة
- **تأثير** : ترك الشيء السلبي .
- **الفقر:** حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان. (حداد، 1996م: ص2)
- **الأمن:** إحساس بالطمأنينة يشعر به الفرد، سواء بسبب غياب الأخطار التي تهدد وجوده، أو نتيجة لامتلاكه الوسائل الكفيلة بمواجهة تلك الأخطار حال ظهورها. (زهرة، 1991م)
- **الأمن الاجتماعي:** حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في تفعيل جميع الاستراتيجيات، والإمكانيات، والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله. وتسعى إلى حماية دينه، ونفسه، وعقله، وماله وعرضه. وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية. (مجلة الأمن، 2008م).
- **الأسرة :** جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي ورئيسي، وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى منه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية. (الخولي، 1972م: ص1)

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول : المفاهيم العامة للبحث

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبحث

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول

المفاهيم العامة للبحث

يختلف علماء الاجتماع حول مفاهيم الفقر والأمن الاجتماعي فمسألة التعريف الموحد للفقر وكذلك للأمن الاجتماعي ما زالت عالقة؛ وذلك لارتباطهما بجوانب كثيرة . فالفقر قد ينعكس من خلال تدني المستوى الصحي والتعليمي، والجهل، وضيق السكن، والمرض، والإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحيانًا ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلا، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر. (حماد، وآخرون 2011)

كما إن مفهوم (الأمن) من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب ذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي. فهو أحد المفاهيم المركزة في حقل العلاقات الدولية.

إن دراسة (الأمن) لا يمكن فهمه أو تفسيره إلا بالتوضيح العام للأمن ثم تحليل مفهوم الأمن ثم تباين صيغه وتهديداته. الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة. وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعطيه كلمة الأمن شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة والتي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. (مريم لوتاه، 1991م:ص12)

مفهوم الفقر: حالة اجتماعية متزامنة ومترادفة مع وجود حالة الغنى داخل المجتمع الإنساني. (معن خليل، 2005 م: ص188)

الفقر: يمثل حالة عجز لدى الفرد أو الأسرة تؤدي إلى الحرمان من الكثير من الأشياء والضروريات الحياتية، وهذا العجز المؤدي إلى الحرمان يرجع إلى عدم كفاية الدخل أو انعدامه أصلا. (كورتل، 2003 م: ص182)

الفقر: ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة شهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية وسياسية وثقافية وبيئية. وهو حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات. (اللجنة الاقتصادية، 1997م: ص60)

الفقر المزمن: فهو الذي يكون بسبب المرض، أو الإعاقة الدائمة، وعادة ما يكون هذا النوع من الفقر في الدول المتخلفة والتي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج. (أمين، 2005 م)

الفقراء بأنهم: هم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. (نشرة فصلية، 2000 م)

مفهوم الأمن: الأمن من الأمان ضد الخوف ويعنى به السكينة والاستقرار والطمأنينة مما يؤدي إلى الهدوء وراحة البال وإبعاد المخاوف على مستوى الفرد والجماعة.

الأمن الاجتماعي: حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع، الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في تفعيل جميع الاستراتيجيات، والإمكانيات، والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله. وتسعى إلى حماية دينه، ونفسه، وعقله، وماله، وعرضه. وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية.(مجلة الأمن، 2008)

الأمن المجتمعي: هو توفير سبل الحياة بشكل يمكن لكل فرد في المجتمع أن يشعر بالطمأنينة وتتحقق له السلامة على نفسه وماله وعرضه وفكره من خلال علاقات طيبة مع الآخرين ومؤسسات قادرة على توفير الحماية له. (عمارة 2007م:ص7)

يرى الدكتور زكريا حسين بأن تعريف المفهوم الشامل للأمن هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات لمواجهة مصادر الخطر في الداخل والخارج وفي حالتي السّلم والحرب. مع استمرار الانطلاق المؤَمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل. (عمر، 2008 م)

الأمن الإنساني: يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس على الدولة ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ إذْ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الأثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أو الصراعات والنزاعات الانفصالية ما يتطلب توفير الأمن تدخل جهات إقليمية أو دولية

الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة.

الأمن القومي: حسبما أوردت دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن يعني حفظ حق الأمة في الحياة.

الأمن الثقافي: بمعنى أن يعيش الناس في بلادهم آمنين على أصالتهم، وعلى ثقافتهم المستمدة من دينهم وتراثهم وأعرافهم.

الأمن الفكري: تأمين خلو أفكار أفراد المجتمع وعقولهم من كل فكر شائع ومعتقد خاطئ مما قد يشكل خطرا على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف الى تحقيق الاستقرار والأمن في الحياة الاجتماعية. (شلدان، 2013:ص33)

الأمن المدرسي: هو أحد فروع الأمن الذي يهتم بأمن وسلامة وصحة التلاميذ والطلاب والعاملين بالمنشئات التعليمية حيث يشكل إجراءات وقواعد تحقق مناخا أمنيا ومناسبا للعملية التعليمية (التربية والتعليم، 2012 م)

الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد.

الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد.

الأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تدمير الإنسان.

الأسرة : معيشة رجل وامرأة على أساس الدخول في علاقات يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات اجتماعية ومن رعاية وتربية الأطفال الناجمين عن هذه العلاقات. (منصور، 1420 هـ)

الأسرة: هي نواة المجتمع تنشأ من علاقة زوجية على الوجه الشرعي الذي من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون ولحصان الزوجين والمحافظة على الإنسان.

الأسرة : جماعة اجتماعية أساسية ودائمة ونظام اجتماعي ورئيسي، وهي ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى منه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية. (الخولي، 1972م: ص1)

الأسرة: المجموعة الصغيرة والمكّونة من الزوجين والأبناء، أساس هذه الأسرة الزوجان المكونان من رجل وامرأة، وهما اللذان يقومان بالدور الأساس والفّعال في التكوين والتنظيم والرقابة من البداية إلى النهاية (عبد الله، 2007 م)

نظام الأسرة: تلك الأحكام والمبادئ والقوانين التي تتناول الأسرة بالتنظيم بَدْءًا من تكوينها مروراً بقيامها واستقرارها وانتهاءً بتفرقها، وما يترتب على ذلك من آثار تؤدِّي إلى إرسائها على أسس متينة تكفل ديمومتها وإعطاءَها الثمرات الخيّرة المرجوّة منها (سرار، 1999 م:ص90)

والأسرة الفلسطينية هي الأسرة الخاصة التي تكون فيها جنسية رب الأسرة فلسطينية.

التعريف الاجرائي :

الفقر: عجز الفرد عن تلبية حاجاته الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وعجزه عن الحصول على تأمين صحي .

الأمن : هي تلك الاجراءات التي يقوم بها الفرد للحفاظ على نفسه وماله وعرضه من أي مكروه **الأمن الاجتماعي :** هي حالة الرضى والطمأنينة يشعر بها الفرد بعد توفير متطلباته الأساسية بالإضافة إلى التعليم والتأمين الصحي .

الأسرة : وهي تلك المجموعة الصغير المكونة من زوجين يربطهما عقد نكاح وهي النواة الأساسية للمجتمع .

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للبحث

الفقر هو الحالة التي تؤثر بشكل كبير على حياة ورعاية ملايين الأشخاص. وهذه الحقيقة وحدها تبين مدى تعقيد هذه الظاهرة في أسبابها ونتائجها سوى أكانت بيولوجية (عضوية) أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ولفهم ظاهرة الفقر لا بد من تفهم بعض أساسيات آلية محو الفقر أو تقليله. (نظريات التقدم، نظرية التقدم الاجتماعي، الحياة الطبيعية، المجتمع الديمقراطي محو الأمية). وتعرف النظرية التقدم بأنه: عملية محدودة ذات غرض للشخص الذي يوجهها ويمكن أن نعرض النظريات المفسرة على النحو التالي:

1. **نظرية التأثير الاجتماعي**: إن النظريات الأولية لتفسير السلوك والتي تعد ذات أهمية بالنسبة للعوامل الاجتماعية الأسرية قد تم تطويرها على مر العقود خلال فترة الخمسينات إلى السبعينات وهذه المنظومة الاجتماعية الكبيرة قد أتت من عدة أنظمة وخاصة علم النفس الاجتماعي والعلوم الاجتماعية وعلم الدراسات البشرية (الأنثروبولوجيا) والعلوم الاقتصادية وفي الوقت الراهن قام علماء الخدمة الاجتماعية بعمل إسهامات جيدة في مناطق نظرية المنظمة فأهمية النظريات المتعلقة بعلاقات السلطة في أي منظمة قيادة تحامل تبرير الذات والإقناع , وتأثير وسائل الإعلام الشامل على السلوك لا يمكن التشديد عليها فمهنة الخدمة الاجتماعية كمؤسسة تهتم بديناميكيات الفقر وعمل مع المجموعات الأقل قوة وتسعى لتطوير القاعدة السياسية والتي يمكن استخدامها على صانعي السياسة تجاه إنسانية الإصلاح. (أبوالحسن،2006م).

والمفهوم الرئيسي الشائع مع هذه النظريات هو أن السلوك الفردي يمكن تحديده بأكثر من مجرد العلاقات مع الأبوين خلال السنوات الأولى للحياة. ويمكن اعتبار أي موقف للسلوك خلال لحظة

معينة استجابة للتأثير الاجتماعي. وأحد تعريفات علم النفس الاجتماعي هو التأثيرات التي يأخذها الأشخاص على معتقدات أو سلوك الآخرين. وهذه التأثيرات الاجتماعية متنوعة وأن آلاف الدراسات العلمية قيمت تأثيراتها على المعتقدات والسلوكيات.

2. **نظرية الطبقة الاجتماعية**: نظرية فهم الطبقة الاجتماعية أوضحت أن الفقر والاكتئاب هما وظيفة للطبقة الاجتماعية والطبقة الداخلية. حيث لا يمكن التركيز فقط على الدخل والتعليم والقضايا الحرفية في حياة الرجال ولكن لابد من التركيز على الرؤية العالمية للطبقة الاجتماعية وذلك لمخاطبة العوامل الفاعلة المرتبطة بتحولات الطبقة الاجتماعية.

3. **النظرية الاجتماعية**: العمل من منطلق أن مدخل النمو الاقتصادي له الأولوية في الاستراتيجيات، يظهر للتركيز على العوامل الاقتصادية للفقر، ورغم ذلك فان منظمة BELFAST HEALTHY CITIES تدفع الاستراتيجيات للتأكيد بشكل أكبر على عوامل اجتماعية أكبر للفقر والتي تملك تأشيرات أساسية على حياة الأفراد والأسر والمجتمعات الداخلية. فعلى سبيل المثال نجد أن الناس الأكثر فقرا تكون فرصتهم أقل بصفة عامة سواء في التعليم أو المعاناة من نقص احترام الذات، والتي تتضح في الطرق المختلفة المضادة للسلوك الاجتماعي، بينما الفقر وظروف المعيشة يمكن أن ينتج عنهم مشكلات في الصحة الجسمية والعقلية. كل ما سبق يخلق بوتقة من الفقر والتي في بعض الحالات تستمر عبر الأجيال، مع انخفاض في التعليم الذي يعد أحد العوامل الرئيسة للفقر.

فتأثير البيئة الاجتماعية يمكن النظر إليها من خلال تأثير الفقر على الأسرة، فالأسرة هي الركيزة الأساسية في التنشئة الاجتماعية، فالطفل يتعلم القيم، والاتجاهات والمهارات المرغوب فيها من الأسرة، ولكن الأسر الفقيرة تفتقد مثل هذه التنشئة، وتعمل على تدعيم دورة حياة الفقر ومن ثم فإن مثل هذه الأسر الفقيرة يكون بسبب الخلل في التنشئة الاجتماعية. (أبو الحسن،2006)

4. **الصراع الاجتماعي**: هي نظرية اجتماعية مبنية على الماركسية والتي تقول بأن الأفراد والجماعات (الطبقات الاجتماعية) داخل المجتمع لديهم كميات مختلفة من الموارد المادية وغير المادية (الأغنياء مقابل الفقراء) وأن الجماعات الأكثر قوة تستخدم نفوذها من أجل استغلال الجماعات الأقل قوة. يحدث هذا الاستغلال بطريقتين هما من خلال القوة الغاشمة التي عادة ما يستخدمها البوليس والجيش والاقتصاد. ويقول أصحاب نظريات الصراع الاجتماعي الأوائل إن المال هو الآلية التي تخلق الفوضى الاجتماعية. كما توضح أيضًا النظرية أن المجتمع يتم إنشاؤه من الصراع الاجتماعي الدائر بين الجماعات المختلفة. وهناك نظريات أخرى عن الانحراف، النظرية الوظيفية ونظرية التحكم ونظرية الضغط. كما أنها تشير إلى أنواع مختلفة من التفاعل الاجتماعي الإيجابي الذي قد يحدث في إطار العلاقات الاجتماعية. فيما يتعلق بدفع إيجار للإسكان. يجادل صاحب نظرية الصراع أن هذه العلاقة غير متكافئة وتفضل أصحاب المنازل. فقد يدفع المستأجرون إيجارًا لمدة (50) عامًا وبرغم ذلك لا يكون لهم أي حق أو استفادة اقتصادية من الملكية. وهذا النوع من العلاقة هو ما يستخدمه صاحب نظرية الصراع لإظهار أن العلاقات الاجتماعية هي حول النفوذ والاستغلال.

يقول بادجيت أن ماركس يقول من خلال عملية جدلية كان التطور الثقافي الاجتماعي موجهًا بواسطة نتيجة صراع الطبقات الاجتماعية. وتجادل الماركسية أن التاريخ البشري يتحدث كله عن هذا الصراع، وهو أنه نتيجة لاستغلال الأغنياء الأقوياء للفقراء الضعفاء. ومن هذا المنظور، يُصنع المال من خلال استغلال العامل. وهناك من يقول أنه من أجل كسب صاحب مصنع للأموال، يجب عليه دفع أجور للعاملين أقل مما يستحقونها. وبالتالي، تقول النظرية الاجتماعية إن الجماعات داخل المجتمع الرأسمالي تميل إلى التفاعل بطريقة مدمرة، والتي لا تسمح بأي منفعة متبادلة والقليل من التعاون. (ماركس، كارل. 1971).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

يتناول هذا المبحث عدة أنواع من الدراسات الأجنبية والعربية السابقة والتي تحدثت عن الفقر وتأثيره على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة كما تحدثت عن دور المنظمات والمؤسسات الأهلية والغير الأهلية في الحد من مشكلة الفقر. وتعد الدراسات السابقة استفادة كبيرة للباحث من خلال الآراء المتباينة في اهتمامات وتوجهات تلك الدراسات في مساعيها لوضع تصورات للحد من ظاهرة الفقر في فلسطين.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Hashem & Montesquiou, 2011):

بعنوان: (Reaching the Poorest: Lessons from the Graduation Model)

سلطت هذه الدراسة الضوء على الدروس المستفادة من المنهجية التي قامت بتبنيها وهي عبارة عن متتالية مكونة من خمس مراحل للمساعدة في خروج عدد كبير من الأسر في بنغلادش من دائرة الفقر المدقع، وإمكانية تطبيق عمل هذه المنهجية خارج بنغلادش. تم استهداف عشر برامج في ثمانية دول تختلف في بيئتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد كان البرنامج مبني على خمس مراحل تتمثل في الاستهداف الجيد للأسر الفقيرة جداً، توفير الأمن الغذائي، تشجيع المشاركين على الادخار، نقل الأصول للمشاركين للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة، وتدريب المشاركين على المهارات الإدارية وعمل جلسات توعية صحية واجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن نسبة الأمان الغذائي زادت بمقدار النصف.

- زادت كمية الأصول التي يمتلكها المشاركون.
- زادت ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على رعاية أطفالهن وتوفير احتياجاتهم الأساسية وأصبحن أكثر إيجابية.

وقد أوصت الدراسة ضرورة تدخل القطاع العام والخاص لخلق أسواق جديدة، وكذلك ضرورة وجود البنى التحتية الخاصة بالصحة والتعليم وجعل هذه الخدمات متوفرة وبشكل رخيص لتجنب حالات الأزمات الشديدة والتي قد تضطر أصحابها لبيع الأصول التي امتلكوها والمدخرات والوقوع في الدين والعودة لدائرة الفقر.

2. دراسة (Sample, 2011):

(Moving 100 million Families out of Severe Poverty: How can we do it?)

وقد هدفت الدراسة إلى بيان تطور ونمو مجال الإقراض متناهي الصغر ومدى نجاحه فخروج الأسر من دائرة الفقر على مستوى عالمي، بالإضافة إلى تحديد التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المجال. كما أنها دعت إلى حملة مدتها 10 سنوات لإخراج مائة مليون أسرة من دائرة الفقر المدقع على نحو مستدام.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- أن العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تفتقر إلى الشفافية الكاملة.
- كما أنها ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة وجود تدقيق داخلي على الأداء الاجتماعي والشفافية للمؤسسات وخلق برامج لتحديد ومساعدة المستفيدين الأكثر فقراً لجعلهم أكثر استعداداً لبرامج التمويل الأصغر. تقدم خدمات إضافية بجانب التمويل مثل الرعاية الصحية والمنح الدراسية والتدريب والتي تساهم في

استمرارية نجاح الأسرة في تخطي الفقر. وأكدت الدراسة على ضرورة استخدام أدوات قياس الفقر ومتابعة مدى تقدم المقترض عبر الزمن ونجاحه في الخروج من دائرة الفقر.

3. دراسة (Ferguson, 2011):

(Enhancing The Role Of Ngos And Civil Society In Poverty Alleviation: challenges and Opportunities)

وقد أوضحت الدراسة أن المجتمع المدني في حد ذاته لا يمكنه القضاء على الفقر. بل يجب أن يعمل في شراكة مع الحكومات والمؤسسات الأخرى بالإضافة إلى أن يكون واحداً من الشركاء وليس مجرد خادم لتنفيذ مخططات من الحكومات والشراكات الخاصة. وناقشت هذه الدراسة التوسع في دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني على ثلاث محاور محددة ذات علاقة بالقضاء على الفقر وهي: التقنية والمالية والسياسية، كما وناقشت أنه من أنه من أحد أهم الضروريات من أجل القضاء على الفقر هو مشاركة تلك الذين تتأثر حياتهم بالقرارات ويمكن أن يحدث هذا فقط عندما يكون هناك بيئة تمكينية تهدف إلى تعزيز هذه المشاركة.

وقد أوصت الدراسة بالتالي: الناس التي تعيش في نطاق الفقر يجب أن يتواجدوا في بيئة تمكينية تشاركيه والتي من شأنها تعزيز مشاركتهم في تحديد وتنفيذ القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم. وينبغي على المجتمع الدولي والحكومات إنشاء إطار تنظيمي ملزم قانونياً للشراكات الوطنية وغير الوطنية، والذي يهدف إلى مجتمع مستدام. وهناك حاجة إلى برنامج معدل أو بديل للأهداف الإنمائية لمعالجة جذور أسباب الفقر والمشاكل الاجتماعية والبيئية للنموذج الحالي للتنمية الاقتصادية. وكذلك هناك حاجة إلى برنامج شامل لمعالجة أزمة التنمية العالمية من جذورها، وتخفيف الأثر الاجتماعي ومنع الأزمات في المستقبل. مطلوب لوائح وإصلاحات فعالة في النظام الاقتصادي والمالي العالمي والتي يمكن أن تعالج أزمات متعددة في هذا الوقت: الطاقة والغذاء، وتغير المناخ.الخ. وتوسيع دور

المنظمات غير الحكومية لحشد الدعم الشعبي لأرضية الحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني

4. دراسة (Mihaly, 2009):

(The Contribution of NGOs in Reducing Poverty Case Study Of The North-West Development Region in Romania)

تناولت هذه الدراسة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر من خلال الدور التي لعبته المنظمات الأهلية في التنمية في منطقة شمال رومانيا، حيث شاركت لتلك المنظمات من خلال أنشطتها في مجال الخدمات الاجتماعية، وانعكس هذا من خلال الاستجابة للمنظمات غير الحكومية من الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعيا، مثل الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

من خلال هذا البحث وجد أن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تمكين المهمشين تلعب دوراً قوياً بشكل خاص في تلبية احتياجات الفقراء، وتنمية ملحوظة في المنطقة الجغرافية التي شملتها الدراسة شمال رومانيا.

وقد لوحظ بشكل عام أن المنظمات غير الحكومية لا تزال تعاني من عدم وجود موارد مالية كافية وتوفير الدولة فقط دعماً محدوداً لها، ويتم الاعتماد على المانحين الأجانب والذين انسحبوا تدريجياً من المنطقة الجغرافية المستهدفة، مما أدى إلى تعقيد الوضع بشكل أكبر.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك مشاركة هامة وفاعلة للمنظمات غير الربحية في توزيع الخدمات الاجتماعية على شريحة الفقراء.

المنظمات غير الحكومية لازالت تعاني من قلة الموارد المالية، وقلة الدعم الكافي. وتقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ العديد من المشاريع التي من شأنها القضاء على الفقر، سواء بدعم الفقراء مباشرة أو من خلال مشاريع إيجاد فرص عمل.

5. دراسة (progress in fiscal, 1996)، (Poverty reduction and the word bank):

ركزت هذه الدراسة على رسم سياسات اقتصادية واجتماعية لتخفيف حدة الفقر في الدول النامية، حيت أوضحت الدراسة انه كان لسياسات البنك الدولي أثر على تخفيف حجم الفقر في هذه الدول كما بحثت في دور المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي لهذه الدول ودورها في تخفيض حدة الفقر، حيث أشارت الدراسة إلى أن استثمار هذه المساعدات كان في مشاريع موجهة لصالح الفقراء، وقد اقترحت هذه الدراسة عدة سياسات من أبرزها وجود شبكة حماية اجتماعية توجه للفقراء مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم وأنظمة التقاعد لما لها من دور في تخفيف معاناة الفقراء.

6. دراسة (robart walker, 1994): poverty dynamics issues and example

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية عنصر الزمن عند قياس وتحديد الفقر وذلك نظرا لتغيير حجم الفقر من فترة زمنية لأخرى، كما أوضحت أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى الفقر مثل غياب أنظمة الضمان الاجتماعي، وحجم تركيبة الأسرة، تقلبات الدخل وانخفاض مستويات التعليم كما أشارت الدراسة إلى أن الفقر غالبا ما يتركز في المناطق الريفية وبين الفئات المهمشة في المجتمع وأن هناك أكثر من نوع للفقر، واهتمت بضرورة تطوير سياسات اجتماعية واقتصادية لمواجهة الفقر، كما أوضحت مدى أهمية العدالة في توزيع الدخل كإحدى السياسات للقضاء على الفقر.

7. دراسة (Mcgettigan, Timothy):

وكان موضوعها بحث تطبيقي عن منظمة مجتمعية حول التدخل المرتكز على الفقر. في وزارة إدارة الأزمات في أمريكا، كشفت عن طبيعة التأثيرات على الفقر الحضري وذلك بواسطة أخصائيين اجتماعيين والذين يساهمون في اكتشاف التغيرات الناتجة عنه وهذا يتطلب تقييم الأسلوب التي يتم فيه موازنة هياكل القوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع قدرات الإفراد وذلك لخلق الفرص وبذل

الجهد للتحكم في فرص حياتهم. وبالرغم من أن دور التعليم لم يكن واضحا في هذه الدراسة إلا أن نقص التعليم في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يسهم كثيرا في ظاهرة الفقر الحضري.

8. دراسة (Bernstein, Jare):

وكان موضوعها لنبدأ الحرب على الفقر، وأبرزت إلى عدم ملائمة الطريقة التي يقاس بها الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية كما قدمت عدد من الخيارات للمعايير الحالية ويقدم البدائل لمقياس خط الفقر الحالي فمقياس خط الفرق لابد أن يصنف الأسر التي تقع تحت خط الفقر لتلبية حاجاتها بشكل مناسب ومن المؤكد أن المقياس الحالي للفقر غير صالح حيث أنه يفشل في عكس التغيرات في الاستهلاك والإنفاق النسبي وإقصاء الموارد الآجلة ونفقات العمل والضرائب ويهمل الاختلافات الجغرافية في تكاليف المعيشة ويتبنى هذا البحث أسلوب أكاديمية العلوم الوطنية كمنافس بديل لمقياس خط الفقر الحالي وذلك بسبب فصله وتفريغه لجانب الحاجات والموارد في المعادلة. وقد تم أيضا مناقشة أسلوب موازنة الأسرة.

9. دراسة (Torpfer, Conrad):

وكان موضوعها رعاية البالغين في مجتمع يسوده التفرقة العرقية والفقر، الحقائق والوقائع المتصلة بالفقراء والتي استنتجت انخفاض مستوى التعليم المتوسط للفقراء والتي تشمل التغيرات في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما انه يهدد الأطفال ويؤثر في حياتهم ولا بد من التأكيد علة أن المجتمعات المحلية عليها التفكير في ما تتضمنه هذه الحقائق عن المستوى المتوسط للبرامج والتخطيط لإيجاد طرق بديلة لمخاطبة هذه المشكلات المتعلقة بالفقر لتأثيره على التعليم وأنماط الحياة الاجتماعية.

الدراسات العربية :

1. **دراسة (عبد الرحيم محمد وعبد الكريم شهاب 2013) بعنوان: دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.**

هدفت الدراسة إلى التعرض على دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال فترة الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد على ستة أعوام وقد أجريت الدراسة التطبيقية على المنظمات الخيرية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانه لجمع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة لتحقيق تلك الأهداف وقد اعتمد الباحث المنهج الوصف التحليلي لإجراء الدراسة واستخدم الاستبانة كأداة رئيسية في جمع المعلومات حيث تكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، المدير التنفيذي ومدير المشاريع للمنظمات الأهلية الخيرية في قطاع غزة والبالغ عددها (392) منظمة، وتم توزيع الاستبانة على عينه عشوائية عددها (213) فرداً يعملون في (63) منظمة تم اختيارها وفق معايير محددة أهمها أن يكون لديها خطة استراتيجية لمحاربة الفقر وأن يكون لديها برامج منتظمة للتقليل من معدلات الفقر وتراعي تمثيل كافة المناطق في قطاع غزة.

أظهرت الدراسة عدة نتائج:

- وجود تأثير ذات دلالة إحصائية بين الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة وكلا من المتغيرات المستقلة (الإدارة الكفؤة، نوعية البرامج والمشاريع المنفذة، القدرة التمويلية، الشراكة بين المنظمات الحكومية والأهلية).
- تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دورا في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام.
- استعمال التكنولوجيا يساعد المنظمات الأهلية في عملية تحديث معلومات الفقراء من أجل تحقيق توزيعا عادلا بين الفقراء على مستوى المناطق.

- تبين أن المشاريع التنموية التي تنفذها المنظمات الأهلية تهدف إلى جني الأرباح وتعزيز المناطق.
- تبين عدم كفاية الموارد المالية لدى المنظمات الأهلية لتنفيذ برامجها التي تحد من معدلات الفقر في قطاع غزة.
- أوصت الدراسة: ربط المنظمات الأهلية بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة توثيق تفاصيل الفئات المستهدفة ترصد أهم حاجات الفقراء والعمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة وتعمل على الحد من معدلات الفقر، مع الحافظ على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع والاهتمام بتنويع مصادر التمويل لدى المنظمات الأهلية، إضافة إلى ضرورة تفعيل التنسيق والشراكة ما بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي.

2. دراسة (خفاجة، 2012) بعنوان: مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- ساهم ارتفاع أسعار السلع والخدمات في زيادة نسبة الفقر.
- ساهمت الجمعيات الخيرية في التقليل من نسبة الفقر.
- يزداد الفقر في قطاع غزة بشكل متسارع نتيجة الممارسات الإسرائيلية والإغلاق.
- ساهمت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في التخفيف من حدة الفقر.

أوصت هذه الدراسة بالعمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية. وزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات

الإغاثية. وفتح سوق العمل للخريجين في الخارج وكذلك إحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة. واظهار وابراز نظرة الإسلام المتكاملة عن الفقر.

3. **دراسة (عبد الرحمن أبو رفيع، وعبدا لله الباز، 2008). بعنوان: الفقر والبطالة وتأثيرهم على المجتمع الفلسطيني.**

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين نحو البطالة وعلاقتها بالمجتمع في ظل مقاطعة العالم للحكومة الفلسطينية، ومعرفة درجة تأثير الفقر على البطالة بالمجتمع الفلسطيني، كما ويعتبر منهج الدراسة منهج وصفي تحليلي، كما استخدم الباحث أدوات في الدراسة وهي عبارة عن الاستبيان، وتوصي الدراسة بأن لابد من توفير فرص عمل لأبناء الأسر الفقيرة ويجب على المجتمع عدم التمييز بين الأغنياء والفقراء، ويجب دعم العائلات الفقيرة ومساعدتها على التعايش مع وضع المجتمع الكامل، ويجب توفير مؤسسات توفر الخدمات المادية للفقراء والمحتاجين، وان تعمل الدولة على إنشاء مشاريع تساعدهم على التقدم، وأيضا حث الدول المتقدمة على مساعدة الدول الفقيرة، وان يجب الصبر على الفقر ولو

كان ابتلاء من الله، وان لابد أن نرضى بما قسم الله علينا من أرزاق وأنعام.

4. **دراسة (جبر زيدان عليوة، 2007) بعنوان: إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة.**

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الزكاة في الحد من أثار ظاهرة الفقر في قطاع غزة وهل نجحت الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من أثار ظاهرة الفقر، وأيضا هدفت إلى التعرف على واقع المؤسسات الإسلامية العاملة في قطاع غزة والتي تعمل في مجال وكيفية إدارتها لجباية مصارف الزكاة والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات للمساهمة للحد من مشكلة الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة على مستوى جيد من الكفاءة الإدارية والتنظيمية.
- تبذل المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة جهدا واضحا للحد من أثار الفقر، وتقوم بكفالة عدد كبير من الأيتام.
- المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة بإنشاء مشاريع تنموية وإنتاجية للمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة.
- لا يوجد تنسيق بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة للفقراء القادرين على العمل.

أوصت الدراسة على مستوى التنسيق بضرورة تشكيل ديوان للزكاة مكون من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة تشكل من عدة لجان متخصصة توكل إليها مهمة وضع السياسات العامة والمعايير وأولويات المشاريع والتطوير، وتوصي بضرورة وضع ديوان الزكاة المقترح تحت إشراف إحدى وزارات الدولة ذات الصلة بمجال الزكاة، وإقامة شبكة معلومات محسوبة تربط بين جميع المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة وأيضا توصي بزيادة التنسيق بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة لتجنب الازدواجية في توزيع الزكاة.

5. دراسة (ماجدة الدعادلة وسماح اللداوي، 2006) بعنوان: التوافق الاجتماعي وعلاقته بالفقر وبعض المتغيرات في المجتمع الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير الفقر على التوافق الاجتماعي للأسرة الفلسطينية التعرف على مدى التوافق الاجتماعي للأسر التي تعاني من تدني في مستويات المعيشة، والتعرف على طبيعة العلاقات الاجتماعية للأسر الفقيرة، والتعرف على مدى قدرة هذه الأسر على التوافق الاجتماعي والتعرف على خطر الفقر على الأسرة والمجتمع والتعرف على العلاقة بين التوافق الاجتماعي وتعليم

الزوج، والتعرف على مدى تأثير عدد أفراد الأسرة في تحقيق التوافق الاجتماعي، والتعرف على طبيعة السكن للأسر الفقيرة، وأيضا التعرف على قيمة ومصادر الدخل للأسر الفقيرة، وتقديم، حيث استخدمت الباحثة (40) عينة عشوائية من الآباء الذين يعانون من تدني مستويات المعيشة من معسكر جباليا والشاطئ استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للصول لأهداف البحث وأسفرت الدراسة عن بعض النتائج:

- يوجد علاقة بين التوافق الاجتماعي والفقر عند مستوى الدلالة 0.05.
- يوجد علاقة بين التوافق الاجتماعي وبتعليم الزوج عند مستوى الدلالة 0.05.
- عدم وجود علاقة بين التوافق الاجتماعي وعدد أفراد الأسرة عند مستوى الدلالة 0.05.

أوصت الدراسة بزيادة الوعي في المجتمع حول أهميه العلاقات الاجتماعية العائلية وخاصة الأسر التي تعاني من دنى مستوى المعيشة، والاهتمام بالبرامج الإعلامية التي يتم من خلالها حل المشكلات النفسية والاجتماعية، زيادة مستوى دخل الأسرة الفقيرة من خلال زيادة الرواتب وعمل مشاريع خاصة لهم وإقامة الندوات والدورات الثقافية لمناقشة قضايا الأسر الفقيرة وزيادة عدد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتوافق الاجتماعي للأسر الفقيرة، ودعم الأخصائي الاجتماعي في مساعدة الأسرة الفقيرة من الناحية الاجتماعية وأن لا تقتصر على المساعدة المالية.

6. دراسة (أبو عواد وآخرون 2003) بعنوان: الفقر في المجتمع الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الظروف البنائية التي أدت إلى انتشار الفقر لدى الأطفال والتعرف على الأسباب التي تدفع الأطفال إلى العمل وكذلك التعرف على أثر مستوى المعيشي للأسرة الفلسطينية ومدى قدرتها على تحقيق دخل يكفي إشباع الحاجات الفردية للأسرة، كذلك حجم الأسرة وأثره على الفقر وكانت عينة الدراسة قد طبقت بحجم (100) من الأسر الفلسطينية الفقيرة التي بها

أطفال عمال ومن ثم اختيارهم بالطريقة العشوائية من المجتمع الأصلي للدراسة وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج:

- توجد علاقة بين تدهور الوضع الاقتصادي وتدني دخل الأسرة وانتشاء عمالة الأطفال.
- توجد علاقة بين الأسرة وعمالة الأطفال.
- توجد علاقة بين مستوى تعليم الوالدين وعمالة الأطفال.
- توجد علاقة تلازم بين عدم الاستقرار الأسري عمالة الأطفال.

7. دراسة (منور نجم 2005) بعنوان: دور الأسرة الفلسطينية في تحقيق الأمن الاجتماعي:

هدفت الدراسة إلى التعرف دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي في ضوء المعايير الإسلامية ومدى قيام الأسرة الفلسطينية بدورها في تحقيقه من وجهة نظر الشرعيين والتربويين، وتكونت عينة الدراسة من (37) مدرس من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية للعام الجامعي 2005 بنسبة 60%من أفراد المجتمع الأصلي. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانه لتقويم دور الأسرة الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج:

- أن أداء الأسرة الفلسطينية في تحقيق أمن الفرد احتل المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (73.210%).
- أمن المجتمع بوزن نسبي قدره (69.287%)، ثم أمن المجتمع الأسرة بوزن نسبي بقدره (63.604%).
- أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص الشرعي والتربوي.

أوصت الباحثة بضرورة توجيه الأبويين لأهمية أمن الأسرة وانعكاساته على المجتمع بأكمله وكذلك ضرورة توجيه خطباء المساجد والواعظين إلى ضرورة توضيح مفهوم الحرية في الإسلام وحدودها في المجتمع وكذلك تعزيز مفهوم الولاء والبراء.

8. دراسة (عبد الله صادق أمين حسن 2005) بعنوان: الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته:

ركزت على وسائل التعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين والتعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين وذلك من أجل التعايش مع الفقر. واتبع الباحث المنهج الوصف التحليلي في تطبيق هذه الدراسة. وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج:

- كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسرة الفقيرة في محافظة جنين.
- المساعدات التي تتلقاها الأسرة الفقيرة متعددة المصادر لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية.
- لم تكن برامج التشغيل موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر.
- معظم الأسر الفقيرة يعتبرون أنفسهم ضحية للفساد الإداري في المؤسسات الاجتماعي.

أوصت الدراسة بتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل فقدوا عملهم في الداخل المحتل وكذلك رفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة سواء كانت وزارة الشؤون الاجتماعية أومن المنظمات الأهلية والعمل على إنشاء برامج تشغيل موجهة لربات الأسر الفقيرة وتوفير الخدمات الصحية والتأمين الصحي بشكل مجاني لكافة الأسر الفقيرة.

9. دراسة (محمد إبراهيم العبادلة، 2002) بعنوان: الفقر وعلاقته بجنوح الأحداث

هدفت الدراسة إلى معرفة من هو المنحرف ومعرفة أسباب وعوامل جنوح الأحداث، ومعرفة مدى خطورة هذه المشكلة على المجتمع والمنحرف نفسه، ومعرفة إذا ما كان الفقر يؤدي إلى الانحراف وأيضا تقديم خدمة علاجية ووقائية لضمان عدم تزايد هذه المشكلة، والسيطرة على الحالات الموجودة، وتقديم اكبر قدر من الفائدة للعاملين في المؤسسات الاجتماعية وكانت عينة الدراسة (20) من الأحداث تم اخيارهم بطرية عشوائية من المجموع الكلي 30-40 من مؤسسة الربيع للأحداث بقطاع

غزة باستخدام المقابلات الشخصية واستمارة المقابلة والملاحظة واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهم نتائج هذه الدراسة:

- إن من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع العربي اليوم في كافة أرجائه ظاهرة انحراف الأحداث.
- الوضع الاقتصادي السيئ وما له من أثر على الأسرة ولكن لا يكون الوضع الاقتصادي (الفقر) سبب في جنوح الأحداث في كل الأوقات.
- انعدام الرقابة الأسرية أو تخاذلها أو ضعفها.
- انخفاض المستوى التعليمي للأسرة له تأثير على جنوح الأحدث.
- كبر حجم الأسرة وتأثيره على عدم الرعاية الكاملة فهذا يعرض الأبناء للجنوح.

وعلى ضوء نتائج الدراسة السابقة توصلت الباحثة إلى بعض التوصيات وهي: الاهتمام بالتنشئة السلمية للطفل من خلال الأسرة لأنها هي المؤسسة الأولى التي تستقبل الطفل وشخصية هذا الطفل. وكذلك إنشاء طاقم شرطة خاص بالعمل مع الأحداث، والقيام بعمل مشروعات تعليم ودعم للآباء والأمهات وتوعيتهم.

10.دراسة (محمود هاشم عنبر، 2000) بعنوان: الإعجاز التشريعي في علاج مشكلة الفقر من منظور قراني.

هدفت الدراسة إلى المساهمة في النهوض بالتفسير وعلوم القران وإثراء المكتبة الإسلامية، وبيان أهمية الإعجاز التشريعي للقران الكريم وذلك من خلال علاجه لمشكلة الفقر وتركيز الضوء على وسائل الوقاية من الفقر من وحي القران الكريم تجنبا للوقوع في هذه المشكلة واثبات عجز المذاهب الوضعية في علاج مشكلة الفقر، وإبطال المزاعم القائلة بان الفقر داء لا دواء له، كما أن استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في دراسته وذلك من خلال استخراج الآيات المتعلقة بهذا الموضوع، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج:

- يوجب التشريع القرآني على الغني وهو يرتقي درجات الغنى أن يوفر حد الكفاية للفقراء والمحتاجين من حوله.
- ينظر الشرع الإسلامي إلى المال على أنه ملك لله تعالى وانه مخلوق لعباده جميعا وعلى هذا فان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي مطلب فردي لا مناص منه.
- إبطال المزاعم بأن الفقر داء لا دواء له حيث لدينا أن الفقر مرض اجتماعي يمكن محاصرته ومعالجته والقضاء عليه.
- هناك علاقة وثيقة بين الإعجاز التشريعي ومشكلة الفقر، وتتمثل هذه العلاقة في أن مشكلة الفقر إحدى المشاكل الإنسانية التي عالجها القرآن الكريم مظهرا الإعجاز التشريعي في علاجها وبيان أسباب الوقاية منها.

أوصت الدراسة بالحكم بما انزل الله وتطبيق شريعته في المجتمعات الإسلامية وإنشاء بيت مال للمسلمين، وعدم التهاون مع الرافضين لدفع الزكاة والمتلاعبين فيها، وفتح أبواب العمل على مصا ريعها أمام الفقراء والعاطلين عن العمل، إنشاء دور خاصة للأيتام واللقطاء والمشردين، ورعاية الدولة الإسلامية للعاطلين عن العمل والفقراء، كما وأوصت أبناء الأمة الإسلامية بتدبر آيات القران الكريم ففيها علاج لكل القضايا الإنسانية ومشاكل البشرية ويجب على الأمة التعاون على البر والتقوى وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، إنشاء جمعيات خيرية تعاونية بهدف تحقيق غايات البر والرحمة وأوصت أيضا الفقراء بضرورة الصبر والرضي بما قسمه الله.

11. دراسة (عبد السلام، 2008) بعنوان: دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي

تناولت هذه الدراسة الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حد الفقر، وتشير الدراسة إلى تجربة دولية رائدة على المستوى الدولي وهو نجاح بنك الفقراء في بنغلاديش (وهو منظمة

غير حكومية) في الوصول إلى أفقر الفقراء، مما دفع منظمات غير حكومية في دول العالم النامي إلى تكرار نفس التجربة.

وقد اقترحت الدراسة أحد الحلول التي يمكن أن تسهم بصورة فاعلة في تخفيف حدة الفقر من خلال نموذج لبنك أهلي إسلامي يساعد الفقراء على التخلص من فقرهم من خلال عمليات التمويل الصغير عبر منظومة القرض الحسن بعيداً عن شبهات الربا. وخلصت الدراسة لعض النتائج:

- هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية.
- الدور الفاعل للجمعيات الأهلية يستهدف الفقراء ومواجهة حدة الفقر كحق شرعي أصيل لهؤلاء الفقراء بعيداً عن شبهات الربا، ومن مصادر تمويلية مختلفة يكون فيها التطوع أهم تلك المصادر.

أوصت هذه بضرورة الانتباه لدور الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وضرورة ضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ولاسيما بنك الفقراء في بنجلاديش. وكذلك ضرورة تكامل عدد من الجمعيات الأهلية الخيرية التنموية للوصول إلى آلية تنموية لتخفيف حدة الفقر عن طريق التمويل المصرفي من خلال إنشاء بنك تنموي إسلامي بهدف إيجاد لمشكلات الفقر والفقراء في البلدان النامية.

12. دراسة (غالي، 2006) بعنوان: ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها (استراتيجية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر.

تناولت هذه الدراسة التعرف على الفقر الريفي واستراتيجيات تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، كما هدفت الدراسة إلى دراسة بنوك الفقراء كأحد المنظمات في القضاء على الفقر الريفي ومدى إمكانية تطبيقها في مصر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات وانعكاسات سياسية.

- منظمات الفقراء تسهم في تحسين ظروف الفقراء.
- الحد من الفقر يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث هي وجوب مواصلة إصلاح المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص بناء رأس المال البشري للفقراء.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة كافة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين تنوع تلك الدراسات واختلافها وخلص للتالي:

اتفقت معظم الدراسات السابقة مع البحث الحالي في جوانب المشكلة البحثية المتعلقة بظاهرة الفقر والتي كانت معظم مواضيعها الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة بينما استفردت دراسة (غالي: 2006) والتي تناولت موضوع الفقر في مصر. و انفردت دراسة (منور نجم، 2005) بالحديث عن دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي. والتي تتفق مع البحث الحالي أيضا. كما اتفقت معظم الدراسات السابقة في تناولها موضوع الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة واختلفت مع دراسة (عبد السلام، 2008) ودراسة (غالي، 2006)

تناولت دراسة (أبو عواد وآخرون 2003) الفقر في المجتمع الفلسطيني وتحدثت عن انتشار الفقر لدى الأطفال بينما تناولت دراسة (محمد إبراهيم العبادلة، 2002) الفقر وعلاقته بجنوح الأحداث.

اتفقت دراسة (عبد الله صادق أمين حسن 2005) مع (دراسة عنبر2000) ودراسة (عليوة2007). في سبل مكافحة الفقر في فلسطين.

اتفقت الدراسات السابقة في توضيح مفهوم الفقر، أسبابه، تصنيفاته، آثاره، مؤشراته، وطرق قياسه الأمر الذي أفادت الباحث في تبيان حقيقة الفقر في الحالة الفلسطينية وتحديداً في قطاع غزة. كما واتفقت الدراسات السابقة في استخدم في البحث للمنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لمثل

هذه الدراسات للوصول إلى التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية بينما دراسة (محمود هاشم عنبر، 2000) المنهج الاستقرائي. استفاد الباحث من الدراسات السابقة تبيان حقيقة الفقر في الحالة الفلسطينية وتحديدًا في قطاع غزة وكذلك استفاد الباحث في تفسير نتائج الدراسة. أيضاً استفاد الباحث من الدراسات السابقة في معرفة إعداد الاستبانة وكيفية صياغة الفقرات داخل الاستبانة.

الفصل الثالث

الفقر أسبابه و آثاره وأبعاده

- **مقدمة.**
- **أولاً : أنواع ومقاييس الفقر.**
- **ثانياً: أسباب الفقر.**
- **ثالثاً: أبعاد الفقر.**
- **رابعاً: الآثار المترتبة على الفقر.**
- **خامساً: نظرة الإسلام في علاج الفقر.**
- **سادساً: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة الفقر.**

الفقر أسبابه أثاره

مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، حيث ارتبطت ظاهرة الفقر بفقدان الموارد أو بالحروب التي أدت إلى الاستعباد والقهر. (فياله، 1998، ص1)

يعاني المجتمع الفلسطيني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، كما أن هناك فئات من هذا المجتمع تعاني الهشاشة والتي تجعلها معرضة للفقر، فما يعاني منه الشعب من فقر وحرمان يرتبط بشكل أو بآخر بالاحتلال الإسرائيلي وسياسته الهادفة إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني، والحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وافقار الشعب الفلسطيني والسيطرة على موارده ومقدراته وسلب إرادته السياسية، حتى في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية فما زال الفقر ينتشر بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وما زالت هناك العديد من الأسر الفلسطينية التي تعاني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، وما زالت السلطة الفلسطينية من خلال السياسات والبرامج التي تنتهجها الوزارات المختلفة غير قادرة على القضاء على الفقر أو حتى التخفيف من حدته. (حسن، 2005.ص2)

أولاً : أنواع ومقاييس الفقر

1. **الفقر المطلق**: هو الذي يستند إلى معيار حدّ الأقل من المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، فالفقر بهذا المعنى هو الحرمان من الموارد الاقتصادية التي تمكنه من إشباع حاجاته الأساسية بنحو ملائم، وبعبارة أخرى فإن خط الفقر المطلق يساوي إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية.

2. **الفقر النسبي**: الذي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر، ومن وقت لآخر معتمداً على كلف إشباع الحاجات المختلفة، فعلى ضوء الفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنياً بالنسبة لبلد آخر، فيمكن أن ينطبق المسكين بالمعنى الذي ذهب إليه الحنفية مع ما يسمى بالفقر النسبي.
3. **الفقر المدقع**: وهو الذي يساوي الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلاّ لمدة قصيرة. (حمزة، 2002: ص 22)
4. **الفقر البيئي**: يعبر عما فوق مستوى خط الفقر، حيث تعيش الأسر في بيوت متخلفة وأصبحت الخدمات المحلية التي تقدم لهم، مثل السيارات والمدارس والمستشفيات ووسائل النقل العامة غير مناسبة، أو دون المستوى وهم يعيشون حياة سيئة وفي بيئات فقيرة. (رشوان، 2007م: ص27)
5. **فقر الرفاهية**: هو الفقر الذي تتعرض له بعض الشرائح الاجتماعية وخاصة المجتمعات الغربية التي تعيش في البلدان المتطورة والتي يتمتع أفرادها بالمنجزات الحضارية الحديثة. (شهاب، 2013 ص37)

كما يوجد هناك نوعين من الفقر يمكن التميز بينهما:

- الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي.
- الفقر الطارئ أو المؤقت: الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة، أو كارثة طبيعية، والذي يمكن تجاوزه بالتضامن الشعبي والدولي.

الفقر في الوطن العربي والإسلامي سمة رئيسة رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة التي حبا الله بها مجتمعاتنا وتنوعها بين الصناعة والزراعة والأيدي العاملة، بالإضافة إلى النفط. إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل ألما في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمل دول الدخل المتوسط المنخفض وبالتالي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلا في العالم، إلا أنه هناك دول غنية وأخرى فقيرة.

وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفئة قليلة فاحشة الثراء. (كريمة، 2005: ص410).

المقاييس الرئيسة للفقر:

لقد تطرقنا في إطار المفاهيم التقليدية والحديثة للفقر إلى أن للفقر جوانب متعددة، تتمثل بالمفاهيم التقليدية وتنحصر بتحقيق الحد الأدنى المقبول اجتماعياً، في حين تتوسع المصطلحات الخاصة بالفقر، ولاسيما في إطار المفاهيم الحديثة التي تمتد لتشمل الحريات السياسية وإدلاء الأصوات، فضلاً عن مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة بمستويات التعليم الأساسي والصحة، وكذلك متوسط دخل الفرد الذي يمثل المستوى المعيشي اللائق الذي يمكن أن يحققه الأفراد، مما دفع العديد من المهتمين بتقييم أوضاع الفقر وما يتمخض عنه من إستراتيجيات باتجاه خفض الفقر محاولة وضع مقاييس متعددة وبديلة بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة.

1. **مؤشر الدخل**: إن استخدام المؤشرات الدخلية، سواء أكانت بقيمتها الإجمالية المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي أم كانت على مستوى الفرد أو الأسرة، بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرتها على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلاً عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد واختلاف مستويات الرفاهية في ما بينها والاقتصاديات الأخرى، إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض الصعوبات أو المشاكل، التي يتمثل أهمها بافتراض التوزيع العادل للدخل أو الناتج في الاقتصاد في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة بين الأفراد. أما الاعتماد على توزيع الدخل على مستوى الأسرة، فإنه أيضاً يواجه مشاكل نظرية وعملية لتباين الأسر في حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس، مما قد ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على مستوى الإنفاق. وتتمثل المشكلة الثانية التي تتضمنها مؤشرات الدخل بتحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية لكونها لا تأخذ في الحسبان معيار القوة الشرائية. لتوضيح

الاختلاف بين القوة الشرائية للعملات الأجنبية لشراء سلع محددة من الأسواق المحلية، في حين يتمثل الجانب الآخر القصور الذي يتضمنه اعتماد مؤشر الدخل لقياس معدل الفقر، بكونه يقود إلى نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق باعتبار أن مؤشر الدخل يهمل في اعتباراته الدخل أو الاستهلاك غير المباشر والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض (الادخار السالب) مما يمكن أن يسهم في رفع مستوى المعيشة، فضلاً عن كون مؤشرات الدخل تعبر عن البعد الاستهلاكي للفقر، وليس عن الأبعاد الأخرى للفقر، كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار.

2. **خطوط الفقر**: يعد الاعتماد على أسلوب خط الفقر لتحديد نسب الفقر، أحد الأساليب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل نسب الفقر التي يعتمد عليها البنك الدولي، لكونه يرتبط بتحديد المستوى الأدنى للرفاهية، وبالتالي يسمح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين الأقاليم، إلا أن المشكلة التي يواجهها اعتماد أسلوب خط الفقر لأغراض المقارنات يتمثل باختلاف الأسعار بين الأقاليم (الريف والحضر) فضلاً عن اختلاف نماذج الاستهلاك بين الأقاليم (لاختلاف الأذواق أو المستويات المختلفة للثروة)، مما يتطلب وضع مؤشر لتكاليف المعيشة على مستوى الإقليم، وتعديل المداخيل أو نفقات الاستهلاك عند الاعتماد على مؤشر خط الفقر. هذا من جانب، أما من جانب آخر فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الرفاهية نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، قد تولد مقارنات خاطئة فيما لو تم الاعتماد على خط الفقر المجدد من قبل إحداث هذه التغيرات، مما يتطلب إجراء التعديلات اللازمة في خط الفقر.

عليه، فإن إحدى طرائق قياس الفقر تتمثل بتحديد أعداد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر (Under Poverty Line)، ومن ثم تحديد نسب الفقراء إلى إجمالي السكان. إلا أن وجود أنواع عديدة من خطوط الفقر يتطلب تحديد رؤية واضحة لتلك الأنواع:

- **خط الفقر (Poverty line) يعرف بأنه**: إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية المطلوبة.
- **خط الفقر المدقع (الخط الأدنى Poverty line Extreme):** يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع الغذائية الأساسية اللازمة لاستمرار الحياة، أو كما يعرفه اقتصاديو البنك الدولي بأنه يتمثل، بالدخل الذي يؤهل الأفراد للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع وبمعدل يومي 2250 سعرة حرارية لكل فرد.
- **خط الفقر الثابت (Fixed Poverty Line):** هو الذي يحدد بمقدار دولار واحد أو دولارين في اليوم، وأن تدني مستوى الدخل اليومي للفرد الواحد عن هذا المستوى يعد ضمن دائرة الفقر، إن هذا المقياس قد استخدمه البنك الدولي، إلا أنه ما لا يأخذ في اعتباره الجنس أو العمر أو الظرف في المجتمع.
- **خط الفقر اليومي (National Poverty Line):** يحدد بمقدار الحاجات اللازمة من المواد الغذائية الأساسية والمعدلة في إطار معيار القوة الشرائية (PPP)، والذي يعد معيار مقارنة بين الدول المختلفة.
- **خط الفقر المطلق (الخط الأعلى للفقر) (Absolute Poverty line):** يعرف بالحد الأدنى لإجمالي كلفة سلة السلع والخدمات الأساسية المطلوبة لسد الاحتياجات الضرورية (السلع الغذائية والسلع غير الغذائية)

- **خـط الفقـر النسـبي (Poverty line):** يحـدد علـى وفـق نسـبة معينـة مـن الـدخل المتوسـط، كـأن يحـدد بنصـف الـدخل المتوسـط أو بالحـد الأعلـى لـدخل 10 بالمئـة مـن السـكان الأدنـى دخـلاً، وعليـه فـإن خـط الفقـر النسـبي يتغيـر بتغيـر الـدخل مـن بلـد إلـى آخر أو من وقت إلى آخر. (النجفي، وآخرون، 2008م: ص55)

3. مؤشرات قياس الفقر

إن اعتماد خط الفقر لتمييز الفقراء من غير الفقراء ساعد في استخلاص العديد من المؤشرات المتعلقة بالفقر بالاعتماد على خطوط الفقر.

نسبة الفقر (Headcount Index): وهي التي تقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع.

$$\text{نسبة الفقر} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

والجدير بالذكر أن عدد الفقراء غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كذلك فإن المؤشر غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء أو الذين هم أحسن حالاً، فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن، مما يظهر عكس النتائج الحاصلة.

فجوة الفقر (Poverty Gap): تمثل المسافة أو الفجوة بين مستويات الاستهلاك أو الدخل للفقراء وخط الفقر، أو بعبارة أخرى، إن فجوة الفقر تمثل إجمالي المبلغ اللازم لرفع مستويات استهلاك الفقراء إلى مستوى خط الفقر.

$$\text{ApG} = \sum_{i=1}^{n} (z - yi)$$

APG = فجوة الفقر المطلقة

Z = خط الفقر للفرد.

Y = متوسط دخل الفقراء

N= عدد الأفراد المقارنة، يفضل استخدام مؤشر فجوة الفقر كنسبة مئوية ضمن القيمة الكلية لاستهلاك السكان كافة عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوياً لخط الفقر.

$$APG = [1/n] \sum_{i=1}^{n} (Z \quad Yi) * 100$$

PPG = فجوة الفقر النسبية.

N = عدد السكان

شدة الفقر (Severity Of Poverty): تعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابها بوصفها تساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوة الفقر النسبية للفقراء كافة

4. **طرق تحديد خط الفقر**: إن لتحديد خط فقر الغذاء (Food Line Poverty) طرائق متعددة، وتتمثل بطريقتين لغرض تحديد عناصر الغذاء لخط الفقر: الأولى تتمثل بخط فقر الغذاء الأقل كلفة، والثانية تتمثل بخط فقر الغذاء القائم على أساس النفقات. (النجفي، وآخرون، 2008م:ص 55)

مؤشرات التنمية البشرية:

إن الاعتماد على الدخل الصافي بوصفه خطوة أولى لقياس مستوى الفقر يدفعنا إلى الانتقال نحو الأسلوب الاجتماعي (Sociological Approach) المتمثل بمؤشرات التنمية البشرية.

دليل التنمية البشرية (HDI) يقيس متوسط الإنجازات من حيث التنمية البشرية الأساسية في دليل مركب واحد، مكونا من توليفة من المؤشرات الاجتماعية (Social Indicator) كطول العمر (longevity) والمعرفة (knowledge) ومعيار مستوى المعيشة اللائق والمشاركة أو الاستبعاد.

دليل التنمية حسب الجنس البشرية (GDI): يمثل دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس مقياساً مركباً يعكس أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالتنمية البشرية باعتباره يقيس الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يستخدمها دليل التنمية البشرية ولكن مع مراعاة انعدام المساواة من

حيث الإنجاز بين الرجل والمرأة فضلاً عن مؤشر التمكين الجنساني (GEM) الذي يعد أكثر خصوصية في تحليل قابلية المشاركة واتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية حسب الجنس البشري.

دليل الفقر البشري: (HPI) إن هذا الدليل أدخله تقرير التنمية البشرية لعام (1997) لكونه مقياساً متعدد الأبعاد للفقر، فهو يجمع في دليل مركب واحد يتمثل بأوجه الحرمان من حيث أربعة أبعاد أساسية لحياة الإنسان هي: الحياة المديدة والصحية والمعرفة والإمداد الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، إذ تكون أبعاد الحرمان هذه واحدة بالنسبة إلى كل من البلدان النامية والبلدان المصنعة، إلا أن الاختلاف يتمثل بمؤشرات القياس التي تعكس حقائق هذه البلدان. وتأسيساً على ذلك، فإن اختلاف الرؤى النظرية لمفاهيم الفقر في أطرها التقليدية والحديثة كانت منطلقا لتوليد مؤشرات مختلفة لقياس الفقر، إلا أنه غالبا ما يتم استخدام أحد هذه المؤشرات في دول الفقر، التي تتمثل بمستوى الإنفاق أو الدخل للفرد الواحد، بدلاً من أن تضم مؤشرات ذات اتجاهات مختلفة في إطار دول الفقر.

(النجفي، وآخرون، 2008م:ص 55)

ثانياً: أسباب الفقر

تعد ظاهرة الفقر في جميع دول العالم مشكلة مستعصية على الحل، أما في دول العالم الثالث فالارتفاع الكبير في معدلات الفقر هو المشكلة بحد ذاته. حيث ينجم عن تلك الظاهرة العديد من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية بالإضافة إلى ما تسببه تلك المشكلة من التأثير السلبي على كل من الرعاية الصحية والتعليم.

و مسببات تلك المشكلة بشكل عام هو سوء توزيع الدخل بين الأفراد . وقضية إعادة توزيع دخل الأفراد اجتهدت به كافة الأنظمة الاقتصادية , فمنهم من ركز على الفرد باعتباره هو الأساس في الانتاج وبالتالي يعم الخير على الجميع , ومنهم من ركز على المجتمع وعد الفرد جزءاً من الكل

ووظيفة التوزيع من مهام الدولة بشكل مركزي , ومنهم من خلط بين الاثنين ومنهم من أدخل الوازع الديني الذاتي من أجل الكفاءة في التوزيع . ومن أسهل الاجابات التي أوضحت فقر بعض الناس أن ذلك خطؤهم هم : فإن لم يستطيعوا الفقراء الحصول على العمل , أو ان كان لديهم أطفال أكثر مما يمكن اعالتهم , فإنهم لا بد أن يكونوا فقراء لأنهم يفتقدون نفس الطموحات والاهتمامات التي يملكها الآخرون , فكثير من الناس يعتقدون أن الفقراء هم الذين لا يرغبون في القيام بمحاولة لتحسين أوضاعهم ولا يحاول آبائهم وأمهاتهم تعليمهم أي شي بمعنى آخر يعتقد البعض أن الفقراء لا يملكون قيما ثقافية وتوقعات مختلفة ينقلونها لأبنائهم فيبعثون فيهم قيم الطبقة الدنيا. وهناك من يرجع أسباب الفقر إلى الافتقار إلى التعليم العالي.

يلخص كولنكورث أسباب الفقر في العالم بما يلي:

1. الكوارث الطبيعية وما تسببه من أضرار وفقدان للمعيلين أو ضرر وإعاقة دائمين (بدني أو عقلي) والاعتماد على الآخرين.
2. الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية للعديد من العوامل والأشخاص.
3. دورة الفقر.
4. العيش في مناطق معزولة ومهملة أو أقاليم نائية أو متخلفة اقتصاديا نتيجة طبيعة اقتصادها.
5. السكن في مناطق يعيش فيها فقراء المدينة.
6. إن الوضع المادي والصحي والبيئة القاسية والتركيب العائلي والطاقات الشخصية والعلاقات المرافقة لها قد تؤدي إلى تكيف مع واتسام بخصائص نظام خاص ذي قيم وتوجهات معينة بشكل ما يعرف بحضارة الفقر. (حماد، عدوان 2009 م)

أما الفقر في المجتمع الفلسطيني فهو ناتج عن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية:

1. **الاحتلال الإسرائيلي**: منذ بدء عملية التهجير القسري في العام 1948 والذي أدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين عن أرضهم ليصبحوا لاجئين يعيشون في مخيمات تفتقر إلى أبسط الحقوق فكان ذلك محوراً رئيسا في مسلسل الفقر في الأراضي الفلسطينية مروراً في العام 1967 م وما فعلته قوات الاحتلال من السيطرة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وتشريد ولجوء ومحاربة المواطنين في لقمة عيشهم فصادروا الأراضي والممتلكات والتي كانت تشكل مصدر رزق لهم، وسيطروا على الموارد الطبيعية. وحولت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة. (شهاب، 2013،ص38)

2. **الانتفاضتين**: اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987م وما رافقها من التضييق مما أدى إلى اتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، ومنع التصاريح للعمال الفلسطينين. وبعد ذلك حرب الخليج في العام (1991) وما صاحبها من فقدان عدد كبير من الفلسطينيين عملهم وبالتالي ارتفاع حدة الفقر. ثم جاءت الانتفاضة الثانية والتي اندلعت في أواخر أيلول من العام (2000) أهمها عمليات القتل والدمار وتجريف الأراضي واقتلاع الأشجار، وما حدث من توقف لعجلة الاقتصاد الفلسطيني بشكل شبه كامل وأضحى الاقتصاد الفلسطيني مشلولاً مشوه المعالم حيث حرم أكثر من (120 ألف) عامل فلسطيني من الوصول إلى عملهم داخل إسرائيل، بالإضافة إلى تعطل آلاف الفلسطينيين من العمل داخل الأراضي الفلسطينية بسبب ما ألحقه الاحتلال من أضرار على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى تدمير البنية التحتية. ومصادرة الأراضي الزراعية لبناء جدار الفصل العنصري والذي أدى إلى تضرر آلاف المزارعين الفلسطينيين وحرمانهم من أرضيهم.

3. **الحصار الإسرائيلي**: ترجع جذور الفقر في الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة إلى عدد من العوامل والتي رافقت الحصار الإسرائيلي الذي فرضته الآلة العسكرية الإسرائيلية إبان فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية في منتصف حزيران يونيو2007 م والتي

أجريت في قطاع غزة والضفة الغربية، إذ أغلقت كافة المعابر بالكامل وأعلن عن القطاع كياًنا معادًيا، ولم يدخل إلى القطاع أية مواد خام سواء للبناء أو الصناعات المحلية، كذلك منعت سلطات الاحتلال إدخال العملات المختلفة إلى القطاع وخاصة الشيكل، وأوقفت استيراد أكثر من 4000 سلعة كانت تستورد قبل الإغلاق الكامل للمعابر، مما أثَر على كل مقومات الحياة الاقتصادية في قطاع غزة، وفاقم من الأزمة الإنسانية، وزاد من الإحباط لدى المواطن في القطاع، وكان للحصار تأثيره المباشر على القطاعات الاقتصادية في مختلف مناحيها التجارية والصناعية والزراعية والصيد البحري وحركة التجار والاستثمار والبناء. حيث أغلقت 89 منشأة صناعية بسبب الحصار وعدم توفر المواد الخام وتوقف فرص المبيعات والتصدير. ويضاف إلى نتائج الحصار الارتفاع المذهل في أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية والضرورية ارتباطًا بتحديد العرض من جهة وبالسوق السوداء أو الاحتكار من بعض تجار الأنفاق والقطاع الخاص الذين لا هَم لهم سوى الربح من جهة ثانية. (حلس: مقال : 2013 م)

4. **الانقسام السياسي الداخلي**: الانقسام السياسي عام 2007 حيث تخضع الأراضي الفلسطينية منذ ذلك الوقت لإدارة حكومتين، واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، مما ترتب على استمرار الانقسام تداعيات خطيرة طالت مختلف شؤون الحياة في المناطق الفلسطينية، وخلق وقائع جديدة على الأرض ساهمت في تعميق الهوة بين المتخاصمين، وشكلت الأعباء المالية على موازنة السلطة، وانحسار التبادل التجاري بين الضفة وغزة، والازدواجية الإدارية بين المنطقتين وتأثر البيئة الاستثمارية في غزة. (حلس: مقال : 2013م)

5. **ضعف المساعدات**: توقف كثير من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية عن المنح والمساعدات التي كانوا يقدمونها للسلطة وحجز السلطات الإسرائيلية عائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد حدة المعاناة والضغط على السلطة والحكومة الفلسطينية من قبل الدول الداعمة مثل

الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية المانحة كل ذلك زاد من حدة المعاناة. والتي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر وارتفاع وتيرتها، لكي تصل معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية.

6. **البطالة**: بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب منظمة العمل الدولية في فلسطين في قطاع غزة من(159،600) في الربع الرابع (2013) إلى (180،200) في الربع الأول (2014) فيما ارتفع العدد في الضفة الغربية من(141،600) إلى (147،800) خلال نفس الفترة**.**

وأشار البيان إلى أن التفاوت لا يزال كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث ارتفع المعدل في قطاع غزة من(38.5%) في الربع الرابع (2013)إلى(40.8%) في الربع الأول (2014) في حين حافظ على نفس المعدل في الضفة الغربية بنسبة (18.2%) لكلا الربعين، أما علـى مستوى الجنس فقد بلغ المعدل (23.3%) للذكـور مقـابل (36.5%) للإناث في فلسطين في الربع الأول(2014)**.**(مركز الإحصاء:7:5/2014)

7. **غلاء المعيشة**: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة (1.73%) خلال العام (2014) مقارنة مع العام (2013) بواقع(3.84%) في القدس وبنسبة(2.85%) في قطاع غزة، بنسبة (1.20%) في الضفة الغربية**.** ومن المتوقع أن تواصل معدلات غلاء المعيشة ارتفاعها خلال العام الحالي، مع ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، إلى جانب ارتفاع أسعار العديد من السلع. سجلت الأسعار في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة (2.85%) نتيجة لارتفاع أسعار الخضروات الطازجة بنسبة (17.45%) وأسعار السجائر بنسبة (16.05%) وأسعار الدواجن الطازجة بنسبة (10.69%)، وأسعار الفواكه الطازجة بنسبة (10.62%) وأسعار البيض بنسبة (5.77%) وأسعار المحروقات السائلة المستخدمة كوقود للمنازل بنسبة 3.97%، على الرغم من انخفاض أسعار الخضروات المجففة بمقدار (14.04%) وأسعار الدرنيات بمقدار (12.29%) وأسعار الطحين بمقدار (7.90%) وأسعار اللحوم الطازجة بمقدار (6.58**.**%) ويشكل غلاء المعيشة التحدي الأكبر في المجتمع الفلسطيني،

حيث تضاعف عدة مرات خلال السنوات العشر الماضية، ما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة، نتيجة البحث عن لقمة عيش الأمر الذي اتخذ سبلا غير مشروعة كالتسول والجريمة بأنواعها، مثل الغش والسرقة، وحتى القتل.(مركز الإحصاء الفلسطيني : 2014)

8. **الإعاقة الجسدية والمرض والتقدم بالسن**: تحول الإعاقة والمرض دون مزاولة أصحابها لكثير من المهن والحرف مما يضعهم في دائرة الفقر. كما تشير البيانات حسب جهاز مركز للإحصاء الفلسطيني في عام (2012) إن نسبة كبار السن الذين يعيشون في أسرة فقيرة قد بلغت 22.2% من إجمالي كبار السن، وهذه النسبة تشكل 4.7% من مجموع الفقراء في الأراضي الفلسطينية من عام (2012).(مركز الاحصاء الفلسطيني: 2012)

9. **نقص المؤهلات والتعليم اللازم**: عدم المقدرة على دفع الرسوم التعليمية خصوصا في المرحلة الأساسية يؤدي في بعض الأحيان إلى التسرب والرسوب، وللعلاقات الوثيقة بين التعليم والخروج من الفقر فإنه لا بد من البحث عن إيجاد فرص تعليم مجانية لضمان استمرار الفقراء في العملية التعليمية.

10. **ضعف الخدمات الاجتماعية**: خصوصا الخدمات الصحية والتعليمة والتي تكون فيها الفئات المهمشة والأيتام والمعاقون بأمس الحاجة لها.

11. **ضعف برامج التدريب والتأهيل**: يشكل التدريب خطوة ضرورية لمعالجة مشكلة الفقر، على أن تكون فرص التدريب مناسبة لحاجات سوق العمل، كما أن فرص التدريب والتأهيل لا بد وأن تتوفر بشكل أساسي أحيانا للفتيات والأرامل والمطلقات، على أن تتفق هذه الفرصة مع إمكانية الحصول على عمل ذي دخل جيد وضمن ظروف مناسبة. (شهاب، 2013،ص39)

12. **النظام الضريبي الغير العادل**: توجد هنا فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء في قطاع غزة تزداد حدتها مع الوقت في المجتمع الفلسطيني في ظل الحصار، حيث انتشرت ظاهرة الأنفاق والمهربين

والمحتكمين، لذا فإن الأغنياء في غزة لا يساهمون في حل مشكلة الفقر نظرا لعدم وجود نظام ضريبيي عادل.

13. **انعدام الدخل وانخفاضه تحت مستوى الفقر**، قد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور وقبول الأفراد لأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

14. **ضعف أداء المؤسسات الحكومية** والاجتماعية من خدمة الفئات الفقيرة المهمشة في المجتمع.

15. **الصدمات الاقتصادية** التي يتعرض لها أفراد المجتمع مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت. (عمر عبد الرازق ,وأخرون : 2001)

ثالثاً: أبعاد الفقر

- **البعد الاجتماعي**: هذا البعد يظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هي المساواة أو اللا مساواة بين أفراد المجتمع. والتي تعد من أهم الأسباب المؤدية للفقر، كما أن ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى تحجيم دور المشاركة بين أفراد المجتمع. كما أن البعد الاجتماعي للفقر يبدو واضحا في استقرار أحوال السكان في الشعوب الفقيرة، من حيث الحالة الصحية والاجتماعية والتعليمية وتوافر الخدمات الأساسية، ومكانة المرأة في المجتمع والنشاط الاقتصادي وانتشار الرشوة والمحسوبية وحوادث السرقة والاختلاس وسيادة العصبية القبلية والتمييز العنصري أو العرقي.
- **البعد السياسي**: نجد في هذا البعد التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي. نجد أيضا أن الحرب تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة والحصار الذي يفرض على أي بلد على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع

أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم حتى يصلون إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية. ونجد أيضا أن السياسة في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور ظاهرة الفقر والتي ترجع إلى امتلاك بعض من أفراد المجتمع الثروات وأيضا السلطة والبعض الآخر لا يستطيع أن يملك شيئاً من هذا.

- **البعد الاقتصادي**: يظهر من خلال الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات، التي تؤثر على أفراد المجتمع، ولعل عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع له دور في تعميق ظاهرة الفقر.

ويظهر البعد الاقتصادي من خلال الظروف التالية:

1. بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على طريقها على أفراد المجتمع مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.
2. التطورات الاقتصادية الدولية مثل الـ "جات" والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي ولا يعد ذلك نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر.
3. عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول - الزراعة - الأنهار) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج وزيادة الإنتاج.
4. عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض. (مقال: الأردن: 2004 م)

المشكلات المترتبة على أبعاد الفقر:

- انعدام وتدني مستوى الدخل
- انتشار البطالة
- ظهور الأمراض وانتشارها وانخفاض المستوى الصحي
- تدني مستوى الإسكان

- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الاجتماعي والأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل مسؤولية باقي أفراد الأسرة
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج عن انخفاض الدخل والرغبة في الغنى وتوفير حياة كريمة.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.
- ظهور واتساع عمالة الأطفال. (الأردن 2004 م)

رابعاً: الآثار المترتبة على الفقر

إن للفقر آثاراً اجتماعية واقتصادية كبيرة على البلدان، حيث إنه عامل سلبي يؤدي إلى تفاقم الوضع وتدهوره أكثر، فإذا كانت هناك أسباب معينة أدت إلى ظهوره، فإنه يؤدي إلى تعقيد هذه الأسباب، وبالتالي ارتفاع تكلفة الحد منه أو القضاء عليه.

فمن الجانب الاجتماعي ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرًا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين حيث إن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش. وعدم تمكين الأطفال من الدراسة، أو الدراسة الجيدة، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال، وبروز ظاهرة عمالة الأطفال وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد كما ويؤدي إلى تدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض وللعدوى المزمنة. ومن الجانب الاقتصادي أدى ظهور الفساد وانتشاره إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في

تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول المحظورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة) يصبح موظفاً فاسداً، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل (مقال / محفوظ، بوشامة)

1. (الآثار العقدية، والفكرية، والأخلاقية)

للفقر تأثيره على العقيدة، إذا لم يكن الفقير قوي الإيمان، حيث قد يصيبه الشك والريبة في حكمة الخالق، حينما يرى الغني المترف القاعد المتبطر، ثم يرى نفسه مع جده وعمله لا يجد شيئاً لذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستعيذ من الفقر مع الكفر فيقول (اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر) وكذلك لا ينكر للفقر دوره السلبي وخطره على الفكر، من حيث انه يجعل صاحبه مشغولاً بضرورات الحياة لنفسه وعياله، فلا يبقى له وقت للتفكير في الإبداع في الغالب ولذلك قال الفقهاء لا يقضي القاضي وهو جوعان.

وأما خطره على الأخلاق والسلوك فكبير جداً إلاّ إذا بلغ صاحبه مبلغاً كبيرة في الإيمان والتقوى يقول الشيخ القرضاوي: (فإن الفقير المحروم كثيراً ما يدفعه بؤسه وحرمانه . وخاصة إذا كان إلى جواره الطامعون الناعمون . إلى سلوك ما لا ترضاه الفضيلة والخلق الكريم، ولهذا قالوا: صوت المعدة أقوى من صوت الضمير، وشر من هذا أن يؤدي ذلك الحرمان إلى التشكيك في القيم الأخلاقية نفسها، وعدالة مقاييسها.(القرضاوي، 1997)

2. (الآثار الاقتصادية السلبية للفقر)

الفقر له آثار سلبية على النهضة الاقتصادية، والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على الدولة على ضوء ما يأتي:

- زيادة الديون والقروض الفردية لسد الضروريات والحاجيات الاستهلاكية بدلاً من الخوض في خطط النهضة والبناء والتعمير.
- تبعية الشعوب الاقتصادية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون، وما يترتب عليها من آثار سلبية في جميع الجوانب والجبهات.
- زيادة الاستغلال والاحتكار، وبالتالي يزداد الفقراء فقراً، والأغنياء غنى، لأن الفقراء بسبب حاجتهم الشديدة يكونون غير قادرين على المنافسة، فيخضعون للشروط التعسفية للأغنياء والشركات الاحتكارية.
- انخفاض مستوى الإنتاج، وبالتالي انخفاض الدخل والاستثمار، والادخار، ونصيب الفرد من الناتج القومي وذلك لأن قدرات الفقير وبخاصة الفقير المدقع، يكون نصيبه أقل من غيره في الصناعة والزراعة، واستغلال الأرض بسبب عدم قدرته على شراء التقنيات الحديثة المتطورة التي تزيد في الإنتاج والإتقان، فالفقير في الغالب يعتمد على الوسائل البدائية، وبالتالي فيكون إنتاجه قليلاً في مختلف المجالات، ويكون معدل نصيبه من الناتج القومي قليلاً ، وكل الخبراء ينصحون الدول الفقيرة بضرورة زيادة الإنتاج وبخاصة الإنتاج الصناعي. (حماد، وآخرون 2009)

3. (الآثار السلبية للفقر المدقع على العلم والثقافة والعقل)

- إن الفقير المدقع في الغالب ينشغل بسد جوعه عن العلم والثقافة، فلا يبقى له القوت الكافي للتعلم والثقافة.
- إن أولاد الفقراء المعدمين لن يتركهم أولياء أمورهم في الغالب للتعلم والثقافة، بل يشغلونهم بالأعمال اليدوية، والزراعية، والرعوية، وبالتالي يصبحون أميين.
- إن الفقير لن يتمكن في الغالب بسبب عدم وجود المال لديه من الاستفادة من تكنولوجيا العصر، والتقنيات الحديثة.

- التلازم بين الفقر والمرض، فأينما كان الفقر المدقع كانت الأمية، وبالعكس.

أما أثر الفقر المدقع على العقل والإبداع فيأتي من خلال ما قاله الخبراء: (إن سوء التغذية يضرّ بنمو الإنسان وتطوره، وذلك بالتأثير على شكل حجم الجسم، أما في الصغار فيؤدي إلى تخلف خطير في النمو الفعلي). (مقال , القرة داغي:2009).

4. الآثار الاجتماعية للفقر

للفقر آثار اجتماعية خطيرة، ولا سيما إذا لم تكن هناك تربية إيمانية قوية، من أهمها:

- الأمية والجهل والتخلف.
- كثرة الأمراض: حيث إن معظم الأمراض تعود أسبابها إلى سوء التغذية، ويعود تأثيرها على الإنسان بالموت، أو الإنهاك والى عدم وجود الدواء المناسب الصالح، ومع الأسف الشديد فإن العالم النامي . وعلى رأسه عالمنا الإسلامي . يفتقد الأمرين بنسبة كبيرة.
- زيادة معدل الوفيات: حيث ربط جميع الخبراء بين معظم الأمراض بحلقة محكمة بالفقر، وبالتالي موت الكثيرين .
- نقص الخدمات الصحية والسكنية ونحوهما: فمما لا شك فيه أن هذه الأمراض المذكورة وغيرها يرتبط جميعها ارتباطاً . مباشراً أو غير مباشر . بالفقر وانعدام الإمكانيات المادية، وانخفاض الخدمات الصحية.
- التبعية الاجتماعية: حيث إن معظم الفئات الغنية القادرة تبذل كل جهودها لاستغلال الفقر لصالح مصالحها الاقتصادية، والسياسية، وشراء أصواتهم بأموال لمكاسب سياسية إضافة إلى التبعية الاجتماعية للدول المانحة، حيث لا تعطي الأموال . مجاناً . وإنما تحاول التغلغل في المجتمع الفقير بالتأثير فيه دينياً واجتماعياً ، وجعله تابعاً لها، كما حدث أثناء الحرب الباردة، حيث كان العالم النامي

مقسماً على المعسكرين الرأسمالي، والشيوعي، وكانت الدولة تعطى لها الأموال حينما تترك معسكراً إلى الآخر.

- التلازم بين الفقر المدقع والتخلف: فحيثما كان الفقر. وبخاصة المدقع . يؤثر تأثيراً مباشراً ويؤدي إلى تحقيق التخلف للمجتمع، فالفقير الجائع غير قادر على المساهمة الجادة في تحقيق التنمية، إلاّ أُخِذَ بيده وتمت مساعدته.
- تأثير الفقر على أمية المرأة التي هي نصف المجتمع: فالنساء في البلدان النامية وفي ظل الفقر المدقع لا يتاح لهنّ التعليم أصلاً ، أو مواصلة التعليم على الأقل، والخلاصة أن التجارب الواقعية، والوقائع المشاهدة، والدراسات العلمية تربط بين الفقر ، وبخاصة الفقر المدقع، والأمية فالفقر والحرمان يصنعان بيئة معوقة تمنع،أو تقلل من إمكانية التعلم مطلقاً ، أو التعلم المؤثر على الأقل.
- زيادة الجرائم بين الشباب، والنساء، والأحداث: فلا شك أن للفقر أثره الكبير في زيادة الجرائم التي تقع من الشباب، أو النساء، أو الأحداث، حيث ترى المدرسة الاجتماعية في تفسير الإجرام أن الأحوال الاقتصادية السيئة تحتل المرتبة الأولى في مسؤولية الجنوح نحو الإجرامأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة والدورات الاقتصادية فالبيئة التي فيها الفقر والبطالة هي البيئة التي تكثر فيها جرائم المال والاغتصاب والقتل ونحوها . (القرا داغي، 2009م)

5. الآثار الاجتماعية والسياسية:

للإنسان حاجات أخرى غير الأساسية يطمح إلى إشباعها مثل حاجات الانتماء والتقدير وتحقيق الذات وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده فإنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى ويضل الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية وقد لا يستطيعون إشباعها مما يولد لديهم شعورا باليأس والإحباط وعدم الانتماء للمجتمع هذا يؤدي بدوره إلى التفكك في المجتمع ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والسياسي ويودي كذلك إلى عدم الاستقرار السياسي

والاجتماعي ويؤدي أيضا ذلك إلى مظاهر العنف السياسي والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية في الأنظمة الحاكمة في كثير من الدول وخاص الفقيرة منها (سراج، يوسف :1997، ص25)

6. التفكك الأسري:

ويعد الفقر والبطالة في كثير من المجتمعات مسئولان عن الأزمات الأسرية، إذ يؤديان إلى عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية لأفراد الأسرة وقد يدفعان الأب إلى ممارسة بعض أشكال الانحرافات السلوكية كالإدمان على الكحول أو المخدرات هروبا من مواجهة المسئولية أو اللجوء إلى مزاولة أعمال يحرمها القانون ويزج بصاحبها في السجون كالسرقة أو الاتجار بالمخدرات وغيرها. ومع الفقر والبطالة تضطر الأسرة إلى العيش في المناطق المكتظة وفي مساكن غير صحية تسبب الأمراض وتضاعف احتياجات الأسرة، مما يؤدي إلى نشوء التوتر والنزاع بين أفراد الأسرة، ولعل ضيق المسكن سبب في ضعف رقابة الوالدين على أبنائهم إذ قد تضطر الأم إلى دفع أبنائها إلى الشارع حتى ترتاح من إزعاجهم ومما يقضي إلى تعلمهم السلوكيات المنحرفة جراء خروجهم دون رقابة. ويصبح عجز الزوج عن الإنفاق سببا في أشكال التوتر داخل الأسرة مما يصعد حدة الخلافات ويعكس ذلك بصورة مباشرة على عدم الاستقرار العائلي الذي قد ينتهي بالطلاق (التل، الهاجري، 2001: ص 50)

خامساً: نظرة الإسلام في علاج مشكلة الفقر

الإسلام يعد الفقر مشكلة تتطلب الحل، بل آفة خطرة تستوجب المكافحة والعلاج ويبين أن علاجه مستطاع وليس محاربة للقدر ولا للإرادة الإلهية وهو يرفض نظرة الذين يقدسون الفقر ويرحبون بمقدمه ويعدون الغنى ذنبًا عجلت عقوبته.

ويرفض نظرة الذين يعدون الفقر قدرًا محتومًا ولا مفر منه ولا علاج له إلا الرضا والقناعة. ويرفض نظرة الذين يقتصرون في علاج الفقر على جانب الإحسان والتصدق الاختياري وحده. وهو

كذلك ينكر نظرة الرأسمالية المطلقة إلى الفقراء، وحقوقهم على الأغنياء وعلى الدولة ويتجاوز بعلاجه الترقيعات التي أدخلتها الرأسمالية المعدلة وما شابهها من أنظمة. كما يرفض بشدة نظرة الذين يحاربون الغنى وإن كان مشروعا، والملكية وإن كانت حلالا ويرون علاج الفقر في تحطيم طبقة الأغنياء، وإيقاد تنور الصراع بينهم وبين الفقراء، وسائر الطبقات الأخرى الإسلام يرفض هذه النظرات المتطرفة الحائدة عن الصراط المستقيم، الجانحة إلى الإفراط أو التفريط. ويتقدم في علاج مشكلة الفقر بخطوات إيجابية ووسائل عملية واقعية.

وأعلن الإسلام الحرب على الفقر، وشدد عليه الحصار، وقعد له كل مرصد، درءًا للخطر عن القعيدة، وعن الأخلاق والسلوك، وحفظا للأسرة، وصيانة للمجتمع، وعملا على استقراره وتماسكه وسيادة روح الإخاء بين أبنائه. ومن هنا اوجب الإسلام أن يتحقق لكل فرد يعيش في مجتمعه ما يحيا به حياة إنسانية يتوافر له فيها على أقل تقدير حاجات المعيشة الأصلية، من مأكل ومشرب ومسكن وملبس للصيف، وآخر للشتاء، وما يحتاج إليه من كتب في فنه وأدوات لحرفته، وأن يتزوج إن كان تائقا للزواج. (القرضاوي، 1997م: ص39)

وعلى العموم يجب أن يتهيأ له مستوى من المعيشة، ملائم لحاله يعينه على أداء فرائض الله وعلى القيام بأعباء الحياة ويحميه من أنياب الفاقة والتشرد والضياع والحرمان ولا يجوز في نظر الإسلام أن يعيش فرد في مجتمع إسلامي ولو كان من أهل الذمة جائعا أو عارًيا أو مشردًا محرومًا من المأوى أومن الزواج وتكوين الأسرة.

ولكن ما الذي يحقق للإنسان هذه المعيشة في المجتمع الإسلامي؟ وما الوسائل التي اتخذها الإسلام لضمان ذلك؟

الإسلام يحقق هذه المعيشة ويكفلها لأبنائه بالوسائل التالية:

1. **العمل:** إن كل إنسان في مجتمع الإسلام مطالب أن يعمل، مأمور أن يمشي في مناكب الأرض، ويأكل من رزق الله، كما قال تعالى " (**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**) (سورة الملك: آية: 15)

والمراد بالعمل: المجهود الواعي الذي يقوم به الإنسان، وحده أو مع غيره لإنتاج سلعة أو خدمة إن هذه العمل هو السلاح الأول لمحاربة الفقر، وهو السبب الأول في جلب الثروة، وهو العنصر الأول في عمارة الأرض التي استخلف الله فيها الإنسان، وأمره أن يعمرها، كما قال تعالى على لسان صالح لقومه(قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ) (سورة الاعراف : آيه :15)

2. **كفالة الموسرين من الأقارب:** هذا هو الأصل الأصيل في شريعة الإسلام: فما ذنب العاجزين الذين لا يستطيعون أن يعملوا ؟ ما ذنب الأرامل اللاتي مات عنهن أزواجهن ولا مال لهن ؟ ما ذنب الصبيان الصغار والشيوخ الهرمين ؟ ما ذنب والمرضى والمقعدين ؟ وما ذنب من أصابتهم الكوارث فأقعدتهم عن الكسب، أن يتركون لعجلة الحياة تدوسهم، وتسحقهم، وتتركهم وراءها هباء تذروه الرياح. (القرضاوي، 1997م:ص39)

قد عمل الاسلام على إنقاذهم من مخالب الفقر والحاجة عن ذل السؤال وهو أن التكافل، وأول ما شرعه لذلك، هو تضامن أعضاء الأسرة الواحدة. لقد جعل الإسلام ذوي القربى متضامنين متكافلين، يشد بعضهم أزر بعض، ويحمل قويهم ضعيفهم، ويكفل غنيم فقيرهم، وينهض قادرهم بعاجزهم فإن العلائق بينهم أشد قوة وبواعث التعاطف والتراحم والتساند أوثق عروة، وذلك لما بينهم من الرحم الواصلة والقرابة الجامعة، هذه هي الحقيقة الشرعية (**وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ**) (سورة الأحزاب : آية:6)

3. **الزكاة**: أمر الإسلام كل قادر أن يعمل، وسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه ويغني أسرته ويسهم بالنفقة في سبيل الله، فمن لم يستطع وعجز عن العمل، ولم يكن لديه من المال الموروث، أو المدخر ما يسد حاجته، كان في كفالة أقاربه الموسرين، ينهضون ويقومون بشأنه. ولكن ليس لكل فقير قريب قادر موسر لينفق عليه. فماذا يصنع المسكين الضعيف الذي ليس له أقارب أقوياء يحملونه من ذوي عصبته أو ذوي رحمه؟ ماذا يصنع المحتاجون العاجزون أمثال الصبي اليتيم والمرأة الأرملة، والأم العجوز، والشيخ الهرم، ماذا يصنع المعتوه، والأعمى، والمريض، وذوو العاهة؟ وماذا يصنع القادر الذي لم يجد عملاً يرتزق منه؟ والعامل الذي وجد عملاً لا يقوم دخله منه بكفايته هو وأسرته. أيترك كل هؤلاء للفقر القاهر، والحاجة القاسية، تفترسهم افتراسا والمجتمع ينظر إليهم وفيه الأغنياء الموسرون ولا يقدم لهم عوناً ؟

إن الإسلام لم ينس هؤلاء، لقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقا معلوما، وفريضة مقررة ثابتة هي الزكاة، فالهدف الأول من الزكاة هو: إغناء الفقراء بها والفقراء والمساكين هم أول من تصرف لهم الزكاة، حتى أن النبي لم يذكر في بعض المواقف إلا هذا المصرف، لأنه المقصود أولا، كأمره لمعاذ – وقد بعثه إلى اليمن أن يأخذها من أغنيائهم ويردها في فقرائهم وحتى ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الزكاة لا تصرف إلا لفقير. (القرضاوي، 1997م،ص55)

فوائد الزكاة في محاربة البطالة والفقر:

أ- إعانة الفقراء والمساكين فهي بمثابة رؤوس أموال لهم صغيرة، ويأخذونها ويعملون على إنمائها باستغلالها واستثمارها في أي موارد من الموارد الاقتصادية.

ب- حفظ ماء أوجه الفقراء والمحافظة على راحتهم والعمل على إعزازهم وصيانتهم من ذلك السؤال.

ج- تأمين الأغنياء أنفسهم على أموالهم ورفع الضرر عنهم بالقضاء على الحقد والحسد والكراهية التي تتولد في نفوس الفقراء لأصحاب الأموال.

د- وثبت في الصحيحين. أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقا خلفا ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكا تلفا". (عبد الراضي 2005م:ص150)

4. **كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها**: إذا كنا بينا أن الزكاة هي المورد المالي الحكومي الأول لمعالجة الفقر وسد حاجة الفقراء في الإسلام فلنضف إلى ذلك أن جميع الموارد الراتبة لبيت المال "الخزانة الإسلامية " فيها قدر مشترك لعلاج هذا الجانب. ففي أملاك الدولة الإسلامية والأموال العامة التي تديرها وتشرف عليها، إما باستغلالها، أو بالمشاركة عليها، وذلك كالأوقاف العامة، والمناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم بل تكون في يد الدولة ليكون الناس كافة شركاء في الانتفاع بها فريع هذه الأملاك وما تدره من دخل للخزانة الإسلامية مورد للفقراء والمساكين حين تضيق حصيلة الزكاة عن الوفاء بحاجاتهم.

وفى خمس الغنائم وفى مال الفيء، وفى الخراج، وكل أنواع الضرائب حق للمحتاجين والمعوزين. قال تعالى: **[وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ]** (سورة الأنفال: أية 41). (القرضاوي، 1997م،ص 108)

5. **إيجاب حقوق غير الزكاة**: وهناك حقوق مالية أخرى تجب على المسلم بأسباب وملابسات شتى كلها موارد لإعانة الفقراء ومطاردة الفقر من دار الإسلام. من هذه الحقوق:

أ- **حق الجار**: الذي أمر الله برعايته في كتابه وحض عليه الرسول في سنته وجعل إكرام الجار من الإيمان وإيذاءه أو إهماله من دلائل البراءة من الإسلام قال تعال: **[وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً]** (سورة النساء: آية 36).

ب- **الأضحية في عيد الأضحى**.

الحنث في اليمين: قال تعالى: [**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ]** (سورة المائدة: آية 89)

ج- **الكفارة**: مثل كفارة الظهار فمن قال لزوجته: أنت علي كظهر أمي أو أختي أو نحو ذلك، حرمت عليه زوجته حتى يكفر وكفارته تحرير رقبة فمن لم يجد: فصيام شهرين متتابعين، فمن لم يستطع: فإطعام ستين مسكين. وكفارة الجماع في نهار رمضان وهي مثل كفارة الظهار وقد جاء بإيجابها الحديث الصحيح.

د- **فدية الشيخ الكبير والمرأة العجوز والمريض**: الذي لا يرجى برؤه ممن يعجزون عن الصيام فهم يفدون عن كل يوم في رمضان مقدار طعام مسكين كما جاء في القران **[وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ]** (سورة البقرة: آية 148) ومعنى (يطيقونه) على هذا التفسير: يتكلفونه بمشقة وشدة. ومثله الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو أولادهما كما هو مذهب بعض الفقهاء

هـ- **الهدي**: وهو ما يهديه الحاج أو المعتمر إلى الكعبة من إبل وبقر وغنم كفارة لارتكابه محظورا من محظورات الإحرام أو لتمتعه بالعمرة إلى الحج أو لقرانه بينهما أو لغير ذلك قال تعالى: **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ]** (سورة المائدة :أية 95)

وقال تعالى: [**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**](سورة البقرة: آية 196) وفى هذا الهدي فرصة أوجبها الشرع لإطعام الفقير اللحم لحكمة يعلمها الشارع الذي يرفض التصدق بثمن الهدي أو بأضعاف ثمنه قال تعالى [**فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ**](سورة الحج: آية 28).

وقال تعالى: [**وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**] (سورة الحج: آية36).

و - **حق الزرع عند الحصاد**: قال تعالى **[وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ]** (سورة الأنعام:أية141) وقد ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى أن هذا الحق شيء غير الزكاة وهو حق متروك لضمير صاحب الزرع والتمر وحاجة المساكين من حوله ولهذا جاء عن ابن عمر في تفسير هذا الحق "كانوا يعطون شيئا سوى الزكاة " وقال عطاء: يعطى من حضره يومئذ ما تيسر، وليس بالزكاة قال ابن كثير وقد ذم الله الذي يصرمون أي يقطعون الثمار ولا يتصدقون كما ذكر عن أصحاب الجنة في ســورة القلم. (القرضاوي، 1997م:ص 120)

6. **الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي**: وفوق هذه الحقوق المفروضة وتلك القوانين الملزمة عمل الإسلام على تكوين النفس الخيرة المعطية الباذلة نفس الإنسان الذي يعطي أكثر مما يطلب منه وينفق أكثر مما يجب عليه بل يعطي بغير طلب ولا سؤال وينفق في السراء والضراء بالليل والنهار سرا وعلانية وذلك الذي يحب للناس ما يحب لنفسه بل يؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ذلك الذي يعد المال وسيلة لا غاية وسيلة للإنفاق والبر بالناس فيفيض قلبه بالخير فيضا ويبسط يده بالعطاء بسطا ابتغاء رضى الله ومثوبته لا حبا في جاه وطلبا لسمعة أو شهرة ولا خشية من عقوبة سلطان. (القرضاوي، 1997م: ص 129) .

سادساً: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلة الفقر.

قبل التعرف على الممارسة العامة الخدمة الاجتماعية لا بد أن نتعرف على ماهية الخدمة الاجتماعية من خلال تعريفات لبعض العلماء:

- **تعريف (هدسون 1925م):** الخدمة الاجتماعية: خدمة تعمل على مساعدة الفرد أو الأسرة التي تعاني من مشكلات، بغية الوصول إلى وضع سوي ملائم، وتعمل كذلك على إزالة المعوقات التي تحول دون أن يستثمر الأفراد قدراتهم إلى أقصى حد ممكن).

- **تعريف: (هيلين وتمر 1942م):** الخدمة الاجتماعية هي "طريقة علمية ونظام اجتماعي لخدمة الإنسان يساعد على حل مشكلاته، كما يساعد النظم الاجتماعية في المجتمع على أداء دورها، ويعمل على إيجاد نظم اجتماعية جديدة تظهر حاجة المجتمع إليها في سبيل تحقيق الرفاهية لأفراده.
- **تعريف: (ستروب 1948م):** الخدمة الاجتماعية: فن يستخدم مختلف الموارد لسد حاجة الفرد أو الجماعة أو المجتمع بطريقة علمية تعين الناس ليساعدوا أنفسهم.
- **تعريف: الجمعية القومية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين 1970م:** الخدمة الاجتماعية هي أنشطة مهنية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات لتنمية قدراتهم وإمكانياتهم لأداء وظائفهم الاجتماعية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لتحقيق أهدافهم.
- **تعريف: (سبيورن 1975م):** الخدمة الاجتماعية: طريقة لمساعدة الناس على الوقاية من المشكلات الاجتماعية وعلاجها وتقوية أدائهم لوظائفهم الاجتماعية، كما أنها تمارس من خلال مؤسسات وفق أساليب علمية وبتقنيات فنية لتحقيق أهداف مجتمعية.
- **تعريف: (عبد الفتاح عثمان 1982م):** الخدمة الاجتماعية: خدمة فنية هدفها مساعدة الناس لتحقيق علاقات إيجابية بينهم ومستوى أفضل من الحياة في حدود قدراتهم ورغباتهم.
- **تعريف: (ماري وارتز 1991م):** الخدمة الاجتماعية: هي ما يؤديه الأخصائيون الاجتماعيون من خدمات مباشرة وغير مباشرة للأفراد والأسر والجماعات لتحسين نوعية الحياة والحد من المشكلات أو مواجهتها، وفقاً للقيم الاجتماعية والمعارف المهنية.
- **تعريف: (روزالي أمبروزينو 2001م):** الخدمة الاجتماعية: هي مهنة أساسية تنفذ أنشطة التغير المخطط التي تفرضها نظم الرعاية الاجتماعية، من خلال التدخل المهني مع الأفراد، والأسر والجماعات الصغيرة، وعلى مستوى المنظمات، والمجتمع المحلي، والمجتمع الوطني، لتعزيز أو استعادة الأداء الجماعي.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف الخدمة الاجتماعية كما يلي:

الخدمة الاجتماعية: هي مهنة تستند إلى معارف ومهارات ولها معاييرها الأخلاقية، يمارسها أخصائيون اجتماعيون متخصصون تقدم خدماتها وفق منهجية علمية لجميع فئات المجتمع ووحداته بغرض مساعدتهم وإحداث التغير الإيجابي وصولاً للرفاهية الاجتماعية. (أبو الحسن،2006م: ص3408).

وتعرف الأمم المتحدة الخدمة الاجتماعية بأنها: النشاط المنظم الذي يهدف الى العمل على إيجاد التكيف المتبادل بين الأفراد وبيئاتهم الاجتماعي.

كما وتعرف الرابطة القومية للأخصائيين الاجتماعين: بالولايات المتحدة الأمريكية (National Association of Social Workers (NASW) الخدمة الاجتماعية: هي النشاط المهني الذي يهدف الى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تعزيز أو تدعيم قدراتهم على الأداء الاجتماعي أو استعادة هذه القدرات، أو إيجاد الظروف الاجتماعية المناسبة للوصول الى هذا الهدف. (National Association of Social Workers (NASW)

التعريف بالممارسة العامة: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية أسلوب موحد ومنظور يركز على العلاقات بين الإنسان وبيئته مع تأكيد متساو على أهداف العدالة الاجتماعية والأنساق وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للناس.

ويتكون المستوى المبدئي للممارسة العامة من خمسة عناصر هي:

1. الأساس العام.
2. فهم حل المشكلة متعدد المستويات.
3. التوجه النظري المتعدد.
4. أسس معرفية وتنمية مهارية قابلة للتطبيق.
5. بيئات ومواقع مختلفة وتقدير مفتوح غير محدد بأي مدخل نظري معين.

فالممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية تتضمن مجموعة منظمة من خطوات التدخل المهني والتأثير التي تشتمل على العديد من الأساليب الفنية ويتوقف اختيار الممارس العام للمدخل الملائم للتدخل المهني والتطبيق في أي موقف إنساني على الهدف والغرض ودور نسق التعامل وطبيعة النسق المتأثر بالمشكلة لإحداث التغير واستراتيجيات وتكتيكات عملية للمساعدة والمؤسسة التي يمارس المتخصصين فيها عمله ومؤشرات صلاحية استخدام المدخل أو عدم ملاءمته لطبيعة موقف المدخل.

إن الممارسة العامة تتطلب أن يرتبط الكل (نسق العميل-نسق محدث التغيير – نسق الهدف – نسق العمل أو الفعل) في العمل معا لحل المشكلة وتتضح قدرة الممارس العام في قيادة فريق العمل في النموذج التضامني. (أبو الحسن،2006 م: ص 3408).

نماذج الممارسة العامة للعمل مع الانعكاسات الاجتماعية للفقر:

تتعدد نماذج ومداخل الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية والتي تسهم في تقديم المساعدة للفقراء والتي يمكن الاعتماد عليها حسب طبيعة الموقف ونسق العميل والنسق المستهدف وعموما يمكن تحديد بعض المداخل التي يمكن الاعتماد عليها على النحو التالي:

1. **مدخل سبل العيشة المستدامة:** بأنه يساهم في العمل على رفع المعاناة عن الفئات الفقيرة في المجتمع من خلال تحسين معيشتهم والحد من الفقر الذي يعيشون فيه مع ضرورة استمرارية تحسين مستوى المعيشة الذي يعتمد على تنمية الأصول داخل المجتمع أي ما يملكه المجتمع من أرض وجهد ومهارات وحرف والاستفادة القصوى منها وكل ما يملكه لمواجهة التحديات التي تعوق تحسين مستوى المعيشة ليس في الوقت الحاضر فقط بل وما تحمله التوقعات المستقبلية حيث تكون قد توافرت لدى المجتمع كوحدة واحدة مع ضرورة توافر إمكانات التحرك الاجتماعي للأفراد ولمواجهة ما وجد في المستقبل من مشكلات بالاعتماد على أنفسهم بالإضافة إلى متخذي القرارات في المجتمع في الجهود المبذولة لرفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع.

2. **مدخل المساعدة الذاتية**: اقترح كل من (وليام بيدل ولوريد) اتجاها يدور حول المساعدة الذاتية حيث لاحظا أن المواطنين قد فقدوا إحساسهم بمجتمعهم لذا فان مسئولية المنمى العمل على تحريك الأفراد من اتجاهات عدم الاهتمام إلى أفراد يستثمرون ويشحذون طاقاتهم ليعملوا مع جيرانهم لمساعدة أنفسهم والهدف هو أن يصبح الإنسان أكثر قدرة على مسايرة الآخرين ويكون علاقة معهم.
3. **مدخل المنظمات القاعدية**: تمثل المنظمات غير الحكومية كيانات أو انساق تقوم أساسا على الجهود الأهلية وذلك لتلبية احتياجات سكان المجتمعات ومخاطبة مشكلاتهم والرعاية واحتواء مشاركة الناس ووسيلة لمواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وتقوية المجتمع المدني وتعتمد على الاتصال واتخاذ القرار والحفاظ على الحدود والترابط النسقي.

والمنظمات القاعدية قد تأخذ صورا وأشكالاً مختلفة وفقا لظروف كل مجتمع حيث يمكن أن تأخذ شكل تنظيم صغير فقد يلجأ بعض قيادات مجتمع ما إلى تكوين تنظيم لتحقيق هدف محدد وقد تأخذ شكل لجنة تشكل على مستوى الجيرة الصغيرة أو على مستوى المجتمع المحلي ككل وهذه اللجنة يكون لها تنظيم حيث توزع المسئوليات والأدوار وطرق الاتصال بين أعضائها وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على المنظمات ولكن أعضاء اللجنة يركزون على تحقيق الأهداف البسيطة في بادئ الأمر حتى تتمكن من إثبات وجودها وتكتسب الثقة من أعضائها وتركز على العمل التعاوني بين المنظمات المجتمعية الأخرى وكذلك يجب العمل على دعم الموارد المادية والاجتماعية لهذه التشكيلات بما يساعدها على تحقيق أهدافها واستمرارها. كما أن هناك نمطًا أخر من هذه المنظمات حيث توجد منظمات تعمل على توفير المال اللازم لأعضائها في حالات معينة يتعرضون فيها للعوز المادي

هذه المنظمات تأخذ أحد الأسلوبين إما أسلوب تنمية المجتمع وهي التي تحقق نجاحًا كبيرًا في تلبية احتياجات أعضائها وتحقق أهدافهم وهناك أسلوب آخر وهو أسلوب الإجراء المجتمعي والتي لا تقدم خدمات فقط إنما تحاول التأثير على المنظمات لصالح أعضائها. (حماد، وآخرون، 2009 ص55)

على هذا يمكن أن تقوم المنظمات القاعدية في المجتمع المحلي بالتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية للفقر عن طريق التعاون مع منظمات المجتمع على المستوى المحلي والتعاون بين أعضائها ومساندة الأحزاب والمجتمع المدني ومساندة القيادات المجتمعية وإيجاد الوسائل المناسبة لمساعدة الفقراء والشراكة في برامج رعاية الفقراء.

4. **مدخل التمكين (منح القوة):** تأتي القوة في معاني ومصطلحات واسعة من أجل مدخلنا عن التمكين بحيث ننتقد المفاهيم الحديثة للقوى ذلك لأنها تتجه للنظر إلى القوى باعتبارها مقتصرة على بعض الناس وذلك باختلاف وضعهم في البناء الاجتماعي. وبناء عليه فهو يكون أكثر ثباتا وأقل إمكانية للوصول إلى التغير. فتمكين شخص أو جماعة ربما يعني عدم تمكين الآخرين ولذلك تقع الصراعات الثنائية. وأيضا لأن القوى تنسب إلى الخارج الذي يختلف باختلاف الوضع في البناء الاجتماعي فان الجهود الموجهة لتمكين الناس والجماعات المهمشين حقيقة قد ينظر إليها بمثابة فهم خاطئ لتلك الخبرات. وإن التمكين يشمل تحديد شخص أو جماعة مستضعفة ففي الواقع تكون هذه العملية بمثابة أضعاف مثل هذه التعريفات المشوشة تصنع أيضا اختلافات بين الناس والمواقف ولا يسمح لهويات مختلفة بمرور الوقت واختلاف السياقات. وبدون التحليل لكيفية عمل القوى مع مختلف الأشخاص والسياقات والرؤية المماثلة لضرورة كيفية العمل بجانب مصطلحات العدل الاجتماعي فإنه سوف تكون هناك ثمة خطورة تتمثل في أن التمكين يمكن أن يصبح أداة للحفاظ على وجود حالات عدم التوازن. ولإعادة صياغة مصطلحي القوى والتمكين فإننا في حاجة لإعادة حساباتنا حول:

- طبيعة السياقات وطبيعة تغيير القوى.
- كيف أن القوى التي تعمل على مستويات مختلفة غالبا ما تكون في وقت واحد وبطرق متناقضة كيف أن القوى تجرب بواسطة أفراد مختلفين.

- إمكانية تواجد قوى خلاقة وضابطة.

تمكين الأفراد يتضمن أيضا فهماً معقداً لكيفية اختبار القوى وكيف هي تؤثر عليهم ولكن أيضا كيف يستطيع أن يختبروا ويبتكروا قواهم وهذا يتطلب فهما من قِبلِهم لجوانب القوى والضعف لديهم.

هناك العديد من وجهات النظر التي ساهمت في تنمية فكرة استخدام التمكين. ذلك أن هناك نماذج بالتمكين تتمثل في: (نموذج المساعدة الذاتية، والنموذج التحرري النموذج المهني ونموذج الإدارة العامة والسوق). حيث إن هناك علاقة معقدة بين تلك النماذج بعضها ببعض وعلى الرغم من أن بينها تتداخلا إلا أن هناك ثمة اختلافات مهمة بينهما. فالتمكين أصبح هو الجانب الرئيسي الذي يكافح من أجل طبيعة وأغراض السياسات والخدمات والتدخل المهني.

التعريف المهني للتمكين: ينظر إلى التدخل المهني باعتباره هو الطريقة إلى تمكين المنتفعين بالخدمات فالمنظمات المعنية بالأشخاص المعاقين والمعنية بالأشخاص المنتفعين بخدمات الرعاية الاجتماعية هي منظمات يشوبها الشك فيما يتعلق بمطالب وطموحات هؤلاء الأشخاص حيث إنهم لم يتعلموا فقط ليكونوا حذرين بشأن الغموض الذي يحيط بممارسة المهنة ولكنهم لا ينظرون إليها بالضرورة على اعتبار أنها لديها أي دور تلعبه في تمكينهم بصفة عامة. والبعض الآخر ينظر إليه على أنه الدور الذي يلعبه المتخصصون الاجتماعيون وخلافهم في دعم وقيادة توقعات الناس بواسطة تقييم ودعم وتضمين المنظمات المعنية بالمنتفعين من الخدمات.

المدخلان الأكثر وضوحا للتمكين في الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية هما (المدخل المهني والمدخل التحرري). والاهتمامات المهنية في التمكين قد تمت استجابة لمتطلبات جديدة لسوق الرعاية. وفكرة عرض مهن الخدمات الإنسانية مثل الخدمة الاجتماعية في حاجة إلى براهين جديدة من أجل تعزيزها واستغلالها بواسطة التأكيد على أولوية الحاجات بتمكينهم وقد ظهر مفهوم التمكين ليقدم نموذجا جديدا للممارسة يضفي عليها الحيوية والمصداقية والشرعية.

الهدف الرئيسي لممارسة الخدمة الاجتماعية مع الفقراء هو التمكين الذي يعد بمثابة عميلة مساعدة الأفراد للفقراء والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات على زيادة قوتهم وتأثيرهم الشخصي والخاص والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمتخصصون الاجتماعيون المتعهدون بالممارسة المرتكزة على التمكين يهتمون بتنمية قدرة العملاء على فهم بيئتهم وعلى عمل الخيارات، وأن يكونوا مسئولين على هذه الخيارات وأن يؤثروا في مواقف حياتهم من خلال التنظيم والدفاع كما أن الأخصائي الاجتماعي المركز على التمكين يهتم أيضا بالتوزيع العادل أو الأمثل للموارد والقوة بين الجماعات المختلفة في المجتمع. ذلك التركيز على المساواة والعدل الاجتماعي بمثابة دمغة مصنوعات التعيين (شرط أساسي) في مهنة الخدمة الاجتماعية.

التمكين يكون موجها للناس الذين يشاركون في الاختيارات التي تؤثر في حياتهم وتعمل على إعطائهم قدراً أكبر على التحكم. فحركة الأشخاص الفقراء تتحدث عن الحياة الاستقلالية (غير الاتكالية)كعامل رئيسي في التمكين عندما يبرز الضبط الاجتماعي كبعد أساسي للتدخل الذي يأتي بعده التمكين لمساعدة الناس على التحكم بشكل أكبر في حياتهم بقدر الإمكان فالأشخاص المنتفعون من الخدمات يشاركون من أجل تضمين المواطنين في دولة الرعاية والنظر إلى التمكين على أنه نابع من المواطنين أنفسهم ومن زيادة الفرص أمامهم للاتجاه نحو الرعاية من خلال التدريب والتعليم فالتغير يمكن أن يأتي فقط من خلال العلاقات المتبادلة المفتوحة التي تجعل الناس مترابطين في المواقف المعاصرة التي تحتاج إلى مساعدة أو مناهضة السلوك الاجتماعي.

يهتم التمكين في العمل مع انعكاسات الفقر بإحداث تغيرات في القوة أو التأكيد على إشباع الحاجات والحقوق إلى الناس الذين هم أيضا مهمشين أو مضطهدين كما يستخدم للدلالة على حماية معدلات واسعة من الناشطين من التشاور مع المنتفعين بالخدمات من أجل التضامن مع تخطيط الخدمات. (أبو الحسن،2006 م ص 3405)

ملامح الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للحد من انعكاسات الفقر الاجتماعية:

يمكن أن نطرح ملامح العمل المهني للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الانعكاسات الناتجة عن الفقر والتي من أبرزها (التعليم – الصحة – انحراف القيم) على النحو التالي:

ينظر G. Hull إلى الممارسة على أساس المبدأ أن الأخصائيين الاجتماعيين الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية يكونون قادرين على المساعدة باستخدام عملية حل المشكلة من أجل التعامل مع أنساق مختلفة من الفقراء تشمل الأفراد والأسر والجماعات والمنظمات والمجتمعات. (أبو الحسن،2006 م ص 3408)

لقد حدد أندرسون ثلاث خصائص مميزة للأخصائي الاجتماعي الممارس العام الذي يعمل مع الفقراء.

أن الممارس العام غالبا ما يكون من الأخصائيين الاجتماعيين وفريق العمل الذين يرون نسق العميل بمجرد دخولهم في نسق الرعاية الاجتماعية.

- الأخصائي الاجتماعي ينبغي أن يكون أيضا مؤهلا لتقدير حاجات العملاء ولتحديد الضغوط والمشكلات التي تواجههم.
- الأخصائي الاجتماعي ينبغي أن يعتمد على مهارات وطرق متعددة في خدمة العملاء فالأخصائي الاجتماعي الممارس العام هو الشخص المرادف للممارس العام في الطب حيث انه يتميز بخبرة واسعة من المهارات للتعامل مع الظروف السيئة. وهذا الدور هو الدور الملائم للخدمة الاجتماعية على المستوى الداخلي وهذا يتضمن تحديد وتحليل السلوكيات الابتكارية التي تتناسب مع الفقراء في الخدمة الاجتماعية.
- إن عمل الممارسة العامة يكون في إطار النسق أو الشخص الفقير في بيئته من خلال التفاعل بينهما فالتوقعات التي تتطلبها العديد من المشكلات تكون من أجل التدخل مع أكثر من نسق واحد على

سبيل المثال: (الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل في مجال انحراف الأحداث لا يعمل مع الحدث فقط، ولكنه يعمل أيضا مع الأسرة والمدرسة).

- الممارس العام قد يلعب أدواراً متعددة تعتمد على حاجات الفقراء. فعلى سبيل المثال (ممكن أن يكون مقدم تسهيلات، أو مدافعاً أو قائماً على العملية التعليمية أو وسيط أو مُمَكن أو مدير حالة أو قائد جماعة). حيث إن الممارسين العامين يكونون قادرين على إدارة تقدير الحاجات وقادرين على تقييم ممارستهم والبرامج التي ترتبط بها وبالنسبة للمعارف والمهارات في الممارسة العامة فهي تنتقل من مجال إلى مجال ومن مشكلة إلى أخرى. (أبو الحسن،2006 م ص 3408)

الفصل الرابع

الأمن الاجتماعي خصائصه ومقوماته

مقدمة.

أولاً : أهمية الأمن الاجتماعي.

ثانياً: أنواع الأمن.

ثالثاً: خصائص وسمات الأمن الاجتماعي.

رابعاً: الأمن الاجتماعي في الإسلام.

خامساً : آفات الأمن وسبل مكافحتها.

سادساً : مقومات دعم الأمن الاجتماعي.

سابعاً: أسباب غياب الأمن الاجتماعي في فلسطين.

ثامناً : عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي في فلسطين.

الفصل الرابع

الأمن الاجتماعي خائصه ومقوماته

تعد مسألة الأمن أمراً أساسّياً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى **[فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ]** (سورة قريش: أية 4)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا". صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. والحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم، وانعدام الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء ويدعو إلى الهجرة والتشرد مما يقود إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها. وقد قيل " نعمتان عظيمتان لا يشعر الإنسان بقيمتهما إلاّ إذا فقدهما؛ وهما الصحة في الأبدان والأمن في الأوطان". ومن الملاحظ اليوم أنه لا يخلو مجتمع سواء كان متقدما أو مصنفا ضمن دول العالم الثالث من الدعوة بصوت عال للمطالبة بتوفير الأمن الاجتماعي للمواطنين، فالأمن الاجتماعي أصبح يمثل اليوم خط الدفاع الأول لحماية الوطن والمواطنين من كافة الأخطار الداخلية سواء البيئية (الطبيعية) أو الاجتماعية (الجريمة) وحتى الاقتصادية والسياسية وكذلك الأخطار الخارجية. فالرعاية الاجتماعية للشباب وكبار السن والمرأة وتوفير حياة كريمة لهم تدخل ضمن سياق هذا المفهوم وكذلك الحد من انتشار الجريمة في المجتمع، حيث لابد للمواطن أن يعيش حياة كريمة آمنه، فولاؤه لوطنه ومؤسساته هو أمن اجتماعي. فالأمن الاجتماعي هو ضرورة أساسية من ضروريات الحياة لأنه يحافظ على أمن الناس في مساكنها وأمنهم في الطرقات والأسواق وأماكن العمل والدراسة وهذا يعني أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق السلطة السياسية بالدرجة الأساس ومؤسساتها الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لتلقين الناس أسس الثقافة الأمنية. (الديوان الأميري، 2005 م).

أولاً: أهمية الأمن الاجتماعي

قال تعالى**[إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ]** (سورة الأنعام:أية 82).

يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: إن هؤلاء الذين أخلصوا العبادة لله وحده لا شريك له ولم يشركوا به شيئاً هم الآمنون يوم القيامة. حيث يعد الأمن من العذاب في الحياة الآخرة غاية ونعمة عظيمة يبشر الله بها عباده الصالحين، وفي الحياة الدنيا يعد استتباب الأمن في حياة الأفراد والشعوب ذا أهمية خاصة أولاها الإسلام ما تستحقه من اهتمام وتقدير إذ كانت نعمة الأمن هي المطلب الأول الذي طلبه سيدنا إبراهيم عليه السلام من ربه قال تعالى **[وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ]**. (سورة البقرة:أية 126)

يعد الأمن الاجتماعي حاجة أساسية تطمح إليها كل الشعوب، ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدول بأجهزتها ومؤسساتها، وهو غاية سامية تعمل على تحقيقها منظمات المجتمع المدني، كما أنه ميدان خصب للدراسات الاجتماعية المتخصصة، فالكل يتطلع إلى مجتمع آمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، وفي ظل الأمن الاجتماعي يزدهر التعليم وتتسع مجالاته وينمو الاقتصاد نمواً شاملاً سليماً، ويطمئن الناس على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومستقبل أولادهم، وتتمكن معاني الأخوة وروح التعاون بينهم، فتؤدى الحقوق، ويسود العدل ويختفي الظلم، وتتأسس شبكة من العلاقات الاجتماعية على الثقة والتفاهم والانسجام، فتكون مثمرة منتجة متعاونة على خدمة الدولة والمجتمع. (الكيلاني، 2012 م).

والأمن المجتمعي ضرورة حياة، فإذا كان الأمن الفردي من الحاجات الضرورية للإنسان فإن الأمن المجتمعي يأخذ نفس الضرورة لأنه لا يمكن تحقيق الأمن الفردي بدون أمن الجماعة.

ويصور الماوردي وهو أبو الحسن البصري ذلك في صورة بليغة يجمع فيها بين الأمن وصلاح الدنيا بأسرها ويجعل توفير ذلك على مستوى الفرد والجماعة متلازمان فيقول: وأعلم أن صلاح الدنيا

يعتبر من وجهين: أولهما ما تنتظم به أمور جملتها (ويدخل فيه الأمن الاجتماعي). والثاني: ما يصلح به حال كل واحد من أهلها (ويدخل فيه الأمن الفردي) فهما شيئيان لا صلاح بأحدهما إلا بصاحبه، لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها ويقدح فيه اختلالها لأنه منها ما يستمد ولها يستعد، ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا وانتظام أمورها لم يجد لصلاحها لذة لأن الإنسان دنيا نفسه.

ويوضح بعد ذلك أن الأمن الاجتماعي من أهم مقومات صلاح الدنيا حيث يقول: (اعلم أن ما تصلح به الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ستة أشياء هي قواعدها وأن تفرعت وهى: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل وأمن عام (اجتماعي) وخصب دائم، وأمل فسيح) ويجعل الأمن هو محور هذه القواعد، فالدين يوفر الأمن الروحي والنفسي في الدنيا، والأمن من عذاب الله في الآخرة، والسلطان القاهر من أهم واجباته حماية المجتمع من العدوان الخارجي أو الداخلي والعدل الشامل من أهم مقومات الأمن.

أما الأمن ذاته فهو ضروري لقيام القواعد الأخرى ويقول فيه « الأَمْنُ أَهْنَأُ عَيْشٍ.. لأَنَّ الْخَوْفَ يَقْبِضُ النَّاسَ عَنْ مَصَالِحِهِمْ، وَيَحْجِزُهُمْ عَنْ تَصَرُّفِهِمْ، وَيَكُفُّهُمْ عَنْ أَسْبَابِ الْمَوَادِّ الَّتِي بِهَا قِوَامُ أَوَدِهِمْ وَانْتِظَامُ جُمْلَتِهِمْ" ويجعل الخصب من نتائج الأمن، ولا يمكن لخائف أن يكون عنده أمل فسيح وهكذا نجد الأمن محور صلاح الدنيا والنجاة في الآخرة.. (الماوردي 1978 م)

1. **الأمن قيمة عظيمة:** تمثل الفيء (الظل)الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن، يستطيع الإنسان أن يحيى الحياة في ظله وتوظيف ملكاته وإطلاق قدراته، واستخدام معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه.

2. **الأمن أساسي للتنمية:** فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ، فالتخطيط السليم والإبداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.
3. **الأمن غاية العدل:** والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول: إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما: (عمران البلاد وأمن العباد)
4. **الأمن غاية الشرائع وهدفها الأسمى:** فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة متتالية منذ أهبط أول إنسان إلى هذه الأرض، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه، فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه. قال تعالى: **﴿إِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾** (فاطر أية:24)

وقد كانت غاية هذه الرسالات هي إقامة السلام والأمن الاجتماعي بين بني الإنسان فتأتي الرسالة مبينة الحلال والحرام والباطل وقد ذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا المعنى بقوله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم". (حسين، 2009 م)

ثانياً: أنواع الأمن الاجتماعي:

كما ذكرنا سابقا أن الأمن الاجتماعي هو: حالة الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع الناتجة عن مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في تفعيل جميع الاستراتيجيات، والإمكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله. وتسعى إلى حماية دينه ونفسه وعقله وماله، وعرضه. وتؤكد له الاعتراف بوجوده ومكانته في المجتمع، وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية. (مجلة الأمن، 2008 م)

بعض أنواع الأمن الاجتماعي وكذلك بعض أنواع الأمن بحسب التنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده:

1. **الأمن الأسري**: وهو استقرار الأسرة وأداؤها لحقوقها في سياج من الثقة والطمأنينة وهو مهم لتيسير أمور الحياة واطمئنان الناس على دينهم وأعراضهم وأموالهم وشعورهم بالثقة والاطمئنان والمودة والعطف. ولا شك أن الأسرة هي النواة الأولى واللبنة الأولى في بناء المجتمع الإسلامي وبناء الحياة الإسلامية، الأسرة هي أساس المجتمع وفي ظلال الأسرة يتربى الفرد الصالح وتنمو المشاعر الصالحة، مشاعر الأبوة والأمومة والبنوة والأخوة ويتعلم الناس التعاون على الخير وعلى البر في ظل الأسرة. على الرغم من أن الأسرة وحدة اجتماعية صغيرة إلا أنها أساس وجود المجتمع وأقوى نظمه فهي المهد الحقيقي للطبيعة الإنسانية. فالأسرة تقوم بوظائف عديدة تتصف بالتكامل والتداخل. كانت الأسرة في الماضي تقوم بكثير من الوظائف التي يقوم بها المجتمع حالياً . (الجوير، 20013م)

- **مهددات الأمن الأسري:**

ونقصد به كل ما يمكنه أن يؤثر على الترابط الأسري سواًء من ناحية الحوار أو التواصل أو التفاهم أو تقارب الأفكار وأكثر هذه المهددات تهديداً لقوة الترابط الأسري هي (الفضائيات، والهواتف والإنترنت، والخيانة الزوجية، والطلاق). (الجوير، 20013م)

كيف حافظ الإسلام على استمرارية الأمن الأسرى:

- **الإحصان**: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ) (متفق عليه)
- **السكن النفسي:** قال تعالى: **[وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ]** (الروم أية :12)

- **تكثير النسل**: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَم) رواه أبو داود وصححه الألباني
- **المساواة**: قال تعالى: **[وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ]**(سورة البقرة أية :228)
- **الشورى**: قال تعالى: **[فَإِنْ أَرَادَا فِصَالا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا]** (سورة البقرة أية :223)
- **حسن العشرة**: قال تعالى:**يَا[أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كثيراً]**(سورة النساء: أية19)
- تحديد حقوق وواجبات كلاً من الزوجين. ومعالجة الإسلام للخلافات الأسرية وأيضا من خلال تحقيق الأمن المادي.
- **المهر**: قال تعالى: **[وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا]**(سورة النساء: أية 4)
- **النفقة**: قال النبي صلى الله عليه وسلم:((أُنْفِقْ عَلَيْهِ فَإِنَّ نَفَقَتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينَارٌ أُنْفِقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ وَدِينَارٌ أُنْفِقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ)) رواه مسلم
- **نفقة الأقارب**: قال تعالى:**[وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ]**
- **الميراث**: قال تعالى: **[لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا]** (سورة البقرة:أية 215).

2. **الأمن النفسي:** وهو سكون النفس وطمأنتها عند تعرضها لأزمة تحمل في ثناياها خطراً من الأخطار، كذلك شعور الفرد بالحماية من التعرض للأخطار الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المحيطة به. (عقل، 2009 م)

ويعرف الأمن النفسي بأنه: هو الطمأنينة النسبية أو الانفعالية وهو الأمن الشخصي أو من أمن كل فرد على حياته، وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضمونا وغير معرض للخطر وهو محرك الفرد لتحقيق أمنه ولدرء الخطر الذي يهدد أمنه. وترتبط الحاجة إلى الأمن ارتباطا وثيقا بغريزة الحافظة على البقاء. (الطهراوي، 2006 م)

❖ **العوامل المؤثرة في الأمن النفسي:**

- **الوراثة مقابل البيئة:**

لقد أوضح (كاتل) أن هناك تأثيراً للوراثة على بعض السمات من خلال بعض الدراسات التي قام بإجرائها، في حين ترجع سمات أخرى لعامل البيئة أكثر من الوراثة. أفادت كل من دراسات (أيزيك, وسلاتر) إلى أن للظروف البيئية السيئة الدور الرئيسي في تنمية سمة القلق العالي ونتيجة لدراساته المعتمدة على التحليل العاملي إلى أن القلق وهو أحد محكات الأمن النفسي يرجع الأثر الأكبر المسبب له إلى البيئة غير السارة. وأشار كاتل إلى أن عاملي الوراثة والبيئة يعملان معاً على تقوية أو إضعاف بعض السمات، وفي نفس الوقت قد يتعارض دور البيئة مع دور الوراثة في التأثير على أن هناك عوامل متعددة تساعد على ظهور القلق والذي يعد أحد محكات الأمن النفسي منها ما يتعلق بالوراثة وتركيب الشخصية النفسي والبيولوجي، ومنها ما يتعلق بالظروف البيئية المحيطة للفرد. لا يمكن الحديث عن الوراثة في إطار الاضطرابات الانفعالية دون استخدام كلمات أو مفاهيم تشير إلى عدم توافر الثقة الكاملة في النتائج التي تم الإطلاع عليها في أدبيات الوراثة، واكتفى بالإشارة إلى أن الوثوق في وراثة المظاهر الانفعالية

مازال في ضوء التجريب، وهذا يدل على أن تأثير البيئة في الشعور بالأمن النفسي لها الأثر الأكبر. وهناك العديد من العوامل البيئية المادية والعضوية المختلفة والتي تتمثل في بعض الظواهر الطبيعية والمناخية كالعواصف والبراكين والأعاصير والزلازل التي تهدد حياة الإنسان وبقاءه، وكذلك بعض عناصر البيئة الاقتصادية والسياسية تشكل أيضاً مثل هذا التهديد كما هو الحال في الحروب وعدم الاستقرار الاقتصادي وتزايد احتمالات التعرض للأخطار والحوادث وموجات الإجرام والفوضى والأزمات والانهيار الاجتماعي التي قد تتعرض لها بعض المجتمعات في بعض الظروف. (الأكاديمية، 2009 م).

- **التنشئة الاجتماعية:**

إن مهمة توفير الأمن النفسي للفرد والذي يعد من المتطلبات الأساسية للصحة النفسية والتي يحتاج إليها الفرد كي يتمتع بشخصية إيجابية متزنة منتجة تقع على عاتق الأسرة، حيث إن إدراك الطفل اتجاهات والديه نحوه يعد من العوامل المهمة في تكيفه ونموه وشعوره بالأمن النفسي، وإن الطريقة التي يدرك بها الطفل هذه الاتجاهات هي التي تؤثر فعلياً في تكيفه. إن أول ما يحتاجه الأطفال من الناحية النفسية هو الشعور بالأمن العاطفي؛ بمعنى أنهم يحتاجون إلى الشعور بأنهم محبوبون كأفراد، ومرغوب فيهم لذاتهم، وأنهم موضع حب واعتزاز حيث تظهر هذه الحاجة متكررة في نشأتها وأن خير من يقوم على إشباعها خير قيام هما الوالدان. على أن لخبرات الطفولة دوراً مهماً في نمو الشعور بالأمن لدى الفرد؛ وذلك استناداً لما أشار إليه فريق من العلماء، ومن البحوث التي أكدت أثر خبرات الطفولة على تنمية مشاعر الأمن، ما قام به (ميوشن) وآخرون حيث اتضح أن الذين لم يحصلوا على عطف أسري كاف كانوا أقل أمناً، وأقل ثقة بالنفس، وأكثر قلقاً، وأقل توافقاً من أولئك الذين يحصلون على عطف أسري، كما أن أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الأسرية القائمة على الاحترام المتبادل، وأساليب التعامل القائمة

على تفهم الطفل وتقبله وإشعاره أنه مرغوب فيه، وأساليب الرعاية المتزنة دون إهمال أو نقص تعد شروطاً أساسية للطمأنينة الانفعالية عند الأطفال. وقد أكدت الدراسات أن قيام الوالدين بتنشئة أبنائهم بأسلوب ديمقراطي متسامح يؤدي إلى تنمية الشعور بالأمن لدى الأبناء بصورة أكثر من استخدام الأساليب المتسلطة. (الأكاديمية، 2009 م).

ويعد الأمن النفسي من أهم مقومات الحياة لكل الأفراد، إذ يتطلع إليه الإنسان في كل زمان ومكان، من مهده إلى لحده، فإذا ما وجد ما يهدده في نفسه وماله وعرضه ودينه، هرع إلى ملجأ آمن ينشد فيه الأمن والأمان والسكينة.

3. **الأمن التعليمي:** إن الأمن حالة شعورية، إذ لا قيمة له إن لم يوجد الإحساس به. ويتولد الشعور بأن ثمة فارقاً بينه وبين الخوف، وإن لم يتحول ذلك كله إلى إدراك حقيقي يتمخض عنه سلوك يؤكد أن ثمة ما يطمئن على السعي في الحياة والحركة لإعمارها وإصلاح المفاسد في مناحيها. ولا شك أن هذه مسؤولية مشتركة بين مؤسسات المجتمع المختلفة حيث تتكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى النواحي. وتعد المؤسسة الاجتماعية الأولى وهي الأسرة المحضن الأساس الذي يؤثر بشكل كبير في التنشئة الاجتماعية للفرد. أما المدرسة فهي المؤسسة الرسمية التي تصوغ قيم المجتمع وترسم توجهاته للناشئة، وتعمل جنباً إلى جنب مع بقية المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى لتحقيق ذلك ولكنها وبأي مقياس تبقى تحتفظ بحصة الأسد في هذا المجال ويقع عليها العبء الأكبر ومن هنا كان من الضروري أن نساهم في وضع النقاط على الحروف لنعرف ما لنا وما علينا سيما إذا عرفنا أن ما يقارب ثلثي المجتمع العربي يجلس على مقاعد الدراسة. (عبد الله، 2003 م)

لا مستقبل بدون تربية ولا تربية بدون تعليم هكذا تعلمنا سنن الحياة، والأمم التي تعي هذه الحقيقة وتعترف بها تعمل من أجل الإعداد لهذا المستقبل، وتصبح التربية هاجسها الأول وهدفها الرئيس

وموئلها الذي تؤول إليه كلما ألّم بها أمر أو واجهتها مشكلة وتصبح حريصة على نوعية التربية التي يتلقاها أبناؤها تبحث لهم عن التقدم الحاضر في ميدان العلم وتسعى من أجل رفع مستوى التعليم الذي يلحقون به، لأن الإنسان هو أغلى ما نملك، وهو أداة التغيير في الحاضر والمستقبل. واليوم يلتحق أبناؤنا بمؤسساتنا التربوية وسيصبح الجالسون منهم على كراسي الدراسة الابتدائية الأولى في المرحلة الجامعية بعد اثني عشر عاما، وسينزلون إلى ميدان العمل والحياة بعد ذلك بأعوام قليلة، فماذا أعددنا لهم من تربية ذلك اليوم؟ (عبد الله، 2003 م)

لقد أدركت المجتمعات أهمية التربية كقوة فعالة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها حيث تلعب التربية دورا مهما في حياة الشعوب على اعتبار أنها من أهم الشؤون القومية بل إن إستراتيجية التربية قد أصبحت من ضمن استراتيجية الدفاع والأمن القومي على السواء. فليست مهمة المعلم محصورة بتوصيل المعلومة أو المهارة إلى الطالب فحسب بل لابد وأن يعمل على زرع الشعور بالمسؤولية والإخلاص في نفوس الطلاب ولابد له أن يحمل معتقدات سليمة، ومخزوناً ثقافياً واجتماعياً فاعلاً حول أهمية التعليم في توطيد الأمن الفكري للشباب لابد له كذلك من أن يسهم في غرس روح الولاء والانتماء للوطن، وتوطيد حب الطالب لمجتمعه وتعزيز الانتماء له والشعور بالمسؤولية المشتركة في الحفاظ على أمن هذا الوطن وسلامته من العبث والفساد. (العرادي، سالم 2004)

وتأسيسا على هذه الصورة يمكن القول بأن الفعل التربوي يمتلك قدرة شمولية وكلية، وبالتالي فإن هذه القدرة تؤثر بصورة مستديمة عبر الزمن حيث تشكل الإيحاءات المستمرة للفعل التربوي ومنطلق قدرته في تشكيل الإنسان والأفراد، فالسلطة التربوية هي في هذا النسق طاقة تحفر مجراها بهدوء عبر الزمن وهي طاقة وقوة وقدرة لا نستشعرها فهي أشبه بالضغط الجوي الذي يحيط بنا ولا نشعر بوجوده إلا في حالات استثنائية من الخلل ومن هذا المنطلق يمكن القول بأنه. عندما يدرك الآباء والمعلمون أن كل شيء يمر أمام الأطفال يترك أثراً في نفوسهم وأن بنية الطفل

النفسية وشخصيته مرهونتان بآلاف الأحداث الصغيرة التي تمر دون أن نشعر بها والتي تحدث في كل لحظة والتي قلما نعيرها أي اهتمام بسبب تفاهتها الظاهرية فإنهم سيولون لسلوكهم ولغتهم مزيداً من الاهتمام إذ لا يمكن للتربية بالتأكيد أن تعطي نتائج مهمة عن طريق إجراءات سريعة وفجائية ومتقطعة. (جبر، حمد، 2009 م)

4. **الأمن الغذائي:** إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه وإعداده لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي.

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير. ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي.

فالأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي: فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية

على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

وقد أظهرت النتائج الأولية لدراسة شارك في إعدادها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، والوكالة الأممية لإغاثة وتشغيل اللاجئين (أونروا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هنالك ما عدده (1.6) مليون فلسطيني، أي ما يعادل (34%) من الأسر الفلسطينية، قد عانوا في عام (2012) من انعدام الأمن الغذائي، هذا ما يمثل ارتفاعا حادا بنسبة (27%) مقارنة مع إحصائيات العام (2011) ومن بين العوامل المؤثرة على وضع الأمن الغذائي المستويات العالية للبطالة، والركود الاقتصادي، والمشاكل المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة. (الأمم المتحدة، 2012)

ومن هنا فإن حل المشكل الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بما يتماشى والزيادة الحاصلة في الطلب على الغذاء. وتحقيق ذلك يتطلب في الأساس دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنموية والحدّ من حالة التنافر والتضارب. (المركز الوطني،2005)

5. **الأمن الفكري**: حماية الأمة من أي انحراف خلقي أو سلوكي أو فكر ضال أو معتقد باطل، أو رأي هدام، أو اجتهاد خاطئ صادر من غير أهله أو زعزعة ثوابت الدين وأحكام الملة لدى الفرد أو المجتمع أو العبث في مقدرات الوطن ومكتسباته.

والأمن الفكري الذي هو أساس كل أمن اجتماعي كان أو اقتصادي أو غيره حالة لا يمكن رؤيتها في زاوية معينة من الثقافة ومن ثم معالجتها، إنها تكوين فكري يمكن رؤيته في كل أركان الثقافة ولعل أبرز المواقع التي يمكن البدء منها لتحقيق الأمن الفكري مؤسسات التعليم وخاصة إذا كانت تلك المؤسسات تحتضن النسبة الأعلى من سكان المجتمع. إن الأمن الفكري كمشروع وطني يجب أن يبدأ بالدخول في الجوهر وليس مجرد تحسينات للأشكال القائمة وتجميل واجهاتها الأمامية. إن ما يجب علينا أن نفعله هو استثمار تلك الأعداد الهائلة من أفراد المجتمع في المؤسسات التربوية لننطلق منه نحو تحقيق الأمن الفكري عبر اختبار دقيق لمستوى ذلك الأمن وتقييمه ومن ثم إيجاد الحلول، ومن المهم جداً التفريق بين أولئك الذين تشكلت لديهم انحرافات فكرية وبين أولئك الذين يمكن أن ينتج لديهم انحرافات فكرية، إن أولئك الذين وقعوا في هذه الانحرافات يحتاجون إلى معالجة أمنية وإعادة تأهيل فكري له أساليبه الخاصة، أما الآخرون والذين يمكن أن ينتج لديهم انحرافات فكرية فهؤلاء أخطر بكثير ممن ظهروا على السطح؛ فتلك الفئات لا يمكن تحديد عددها أو مكانها، ولذلك فإن محاربة الخلل الفكري لمثل هذه الفئات، عملية دقيقة وعميقة؛ تعمل على فك رموز المعادلة الفكرية وخيوطها المتشابكة لتحقيق تلك الحالة من الأمن الشامل. ولا بد من مراعاة " أن تتوافق القيم التربوية المستمدة من مرجعيات عالمية أو مواثيق دولية، كالتركيز على حلّ الصراعات ونشر ثقافة السلام مع واقع واحتياجات المجتمع المعني. وربما كانت بعض القيم السائدة عالميا كالنزوع إلى السلام والتوافق غير منسجمة بالضرورة مع مجتمعات تعيش في حالة احتلال واضطهاد. فبالرغم من أهمية قيمة السلام والتوافق إلا أنه من المهم في تلك الحالات أن

لا تكون بأي ثمن، وأن الحل أي حل هو الغاية المرجوة بغض النظر عن قيم أخرى مثل العدالة والكرامة الإنسانية والتساوي في الحقوق بين البشر. (جاد، إصلاح، 2002م: ص10)

ويعد الأمن الفكري من أهم أنواع الأمن بمفهومه الشامل ولبه، وركيزته الكبرى لتعلقه بهوية الأمة وشخصيتها الحضارية، وقيمها الدينية، وثوابتها العقدية. فإذا ما تلوثت العقول بأفكار وافدة، ومناهج دخيلة وعقائد باطلة وفتاوى ساقطة، وسلوكيات منحرفة وثقافات مستوردة فقد جاس الخوف خلال الديار وشاع الخوف المعنوي، واهتزت المبادئ والمقومات، وتقوضت الأركان والثوابت. (البلوشي 2013 م)

يعد الانحراف الفكري من أخطر أنواع الانحرافات، وبصورة خاصة إذا ترجمت الانحرافات الفكرية إلى اعتداء على حرمات الآخرين، أو عندما يحاول صاحب الفكر المنحرف فرضه على الآخرين، والحكم على من لا يتفق معه في الرأي بالكفر والخروج من الملة، وبذلك يستبيح دمه وماله، بما قد يترتب على ذلك من أخطار دينية وأمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية فما يشهده العالم من إرهاب وتدمير وإخلال بالأمن الوطني إنما هو نتيجة لفقدان الأمن الفكري أو اختلاله. فكل جريمة في الغالب مسبوقة بفكر منحرف، مما يتطلب بذل كل جهد ممكن في سبيل تحقيق الأمن الذي يعد من أعظم نعم الله التي منَّ بها الله على عباده فهو حاجة إنسانية أولية لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش ويمارس دوره في البناء والتنمية في غيابه، ولا يمكن أن يختلف اثنان على أهمية الأمن الذي يشمل أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن الوطن، حيث لا يمكن أن يتحقق أمن الفرد بمعزل عن أمن الفرد وأمن المجتمع وأمن الدولة. (الحكيم 1430هـ)

والأمن الفكري ينبغي أن يتوج بحفظ عنصرين ومتطلبين عظيمين، وهما: عنصر الفكر التعليمي، وعنصر الأمن الإعلامي، إذ يجب على الأمة من خلال هذين العنصرين ألا تقع في مزالق الانحدار والتغريب، والتي هي بدورها تطمس الهوية للمسلم، وتفقده توازنه الأمني والاعتزاز بتمسكه

بدينه، إذ إن الأمن على العقول والأوطان، لا يقل أهميته عن أمن الأرواح والأموال، فكما أن للبيوت لصوصاً ومختلسين، وللأموال كذلك؛ فإن للعقول لصوصاً ومختلسين. بل إن لصوص العقول أشد خطراً، وأنكى جُرحاً من سائر اللصوص وإن الأمن الفكري الحقيقي هو النابع من الإيمان، فمن آمن فقد أَمِن، وأنت حر ما لم تَضُر. (أبو نحل،2014 م)

6. **الأمن القومي:** يمكن تعريفه بأنه: حماية كيان الدولة من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها القومية. وهو يشمل في نفس الوقت تأمين الدولة داخلياً والتصدي للتهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها التقدم والازدهار، وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تتخذها الدولة لدعم وحماية أنشطتها الرئيسة وقدراتها على حماية مصالحها المشروع.
7. **الأمن الإقليمي:** وهو يعنى بالأمن المشترك لمجموعة من الدول تشترك بالجوار الحدودية والمصالح في نطاق جغرافي واحد.
8. **الأمن الدولي:** يعنى بأمن مجموعة من دول العالم على ظهر هذا الكوكب في كل ما يتعلق بمصالحها الإنسانية المشتركة وركائز استقرارها وتطوره.

ويتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

1. **الأمن الفردي والجماعي:** ويقصد بالأمن الفردي: تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده.

فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول الكريم:(إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام). وجاء قوله: (كل المسلم على المسلم حرام: دمه،

وماله، وعرضه) وإذا كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان مسالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

ويقصد بالأمن الجماعي: أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، ففي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحافظ على مقدراتها ومكتسباتها. وقد مقت الإسلام كل دعوة إلى الفرقة أو إلى الفتنة، وعدَّها دعوة شيطانية. والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك.

2. **الأمن الداخلي والأمن الخارجي:** ويقصد بالأمن الداخلي تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والأمن الجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية.

أما الأمن الخارجي: فهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وفي سلامة الأرض وفي سلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها.

يقسم الجويني واجب حفظ الأمن الداخلي إلى قسمين: قسم يتعلق بالكليات، وقسم يتعلق بالجزئيات.

أما القسم المتعلق بالكليات، فالواجب على الدولة تتبع أهل الفساد، وقطع شرهم، حتى يعم الأمن إذ "الأمن والعافية قاعدتا النعم كلها وكل نعمة غيرهما مردها إليها،" وإذا تمهدت الممالك وتوطدت المسالك، انتشر الناس في حوائجهم وتقاذفت أخبار الديار مع تقاصي المزار إلى الإمام وصارت خطة

الإسلام كأنها بمرأى منه ومسمع، واتسق أمر الدين والدنيا"، فالواجب الكلي الذي يتعين على الدولة إنما هو نفض البلاد عن أهل الفساد والمتلصصين والمترصدين للرفاق، فيجب صرف الاهتمام إلى ذلك، حتى تنتفض البلاد عن كل غائلة، وتتمهد السبل للسابلة، وذلك لا يكون إلاّ بقوة الدولة وهيبتها، تستطيع بها أن تقطع دابر أهل الفساد والغي.

أما واجب حفظ الأمن الخارجي للدولة، فلا يقل أهمية من رعاية الأمن الداخلي، إذ كما أن الأمن الداخلي يحفظ الدولة ويؤمن استقرارها داخلياً، فإن الأمن الخارجي يقوم بالدور نفسه خارجياً، فكل منهما مكمِّل للآخر في المحصلة، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية وتلازمية ويكون بتحصين البلاد، بكل وسائل التحصين المادية والمعنوية (الكيلاني 2014 م)

3. الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن القومي:

- **الأمن الوطني**: هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والخارجي.
- **الأمن الإقليمي**: ويعنى بتحقيق الاستقرار والأمن لمجموعة الدول الواقعة في نطاق إقليمي محدد.
- **الأمن القومي**:وهو أمن الأمة الكبيرة التي تمثل كياناً فكرياً وثقافياً ودينياً وعرقياً واحداً وهو يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية

4. الأمن الموضوعي والأمن النوعي:

- **الأمن الموضوعي**: هي صور الأمن السابق ذكرها، باعتبارها أمن مصالح شاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية.
- **الأمن النوعي**: فهو نوع معين موصوف كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي. والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من

الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.(حسين،2009م)

ثالثاً: سمات وخصائص الأمن الاجتماعي

1. **الأمن منظومة متكاملة لا تتجزأ**: فالرخاء المادي والأمن الفكري والأمن الأسري والأمن الصحي والديني لا غنى لأحدها عن الآخر، ولا قيام لأحدها بمعزل عن الآخر، ولابد من اجتماع أمن الفرد مع الأسرة والمجتمع والأمة والعالم في دوائر يشمل بعضها بعضاً . والأمن غير قاصر على الأمن المادي للإنسان الذي يشمل جسده وماله، ولكنه يمتد إلى الأمن النفسي والفكري الذي يكفله تحقيق عناصر الأمن الاجتماعي مجتمعه. ومن هنا كان لابد من النظر إلى الأمن نظرة شمولية فلا يوجد أمن اجتماعيٌّ من غير أمن اقتصادي، لأن سوء توزيع الثروة على سبيل المثال يؤدي إلى الفقر، والفقر يؤدي إلى حرب الطبقات وانتشار دوافع الإجرام، ولا يوجد أمن اقتصاديٌّ إلا بتحقيق الأمن السياسي من خلال تحقيق العدالة السياسية فالعدل أساس الملك.
2. **تكامل مفهوم الأمن والمسؤولية الجماعية**: تحقيق الأمن مهمة مشتركة بين الدولة والشعب ممثلة بالحاكم والأجهزة الحكومية وما ينبثق عنها من أجهزة أمنية وهيئات مدنية واجتماعية (الأسرة والمسجد والمدرسة والجامعة).وهي مسؤولية جماعية لا تختص بفئة معينة من الناس، وإن كان القائمون على الأمن أكثر التصاقاً بذلك، لكن هذا لا يعفيك بوصفك فرداً من مسؤولياتك الأمنية تجاه دينك وبلادك ومقدساتك كما أن صناعة الأمن ليست مسؤولية جهة دون أخرى، وإنما هي مسؤولية جماعية، ولابد فيها من تضافر جهود الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والدولة في تحقيقه وإرساء دعائمه.

3. **الأمن حالة شعورية:** إذ لا قيمة للأمن إن لم يتوفر الإحساس به، ويتولد الشعور بأن ثمة فارقاً بينه وبين الخوف وإن لم يتحول ذلك كله إلى إدراك حقيقي يتمخض عنه سلوك يؤكد أن ثمة ما يطمئن على السعي في الحياة والحركة لإعمارها وإصلاح المفاسد في مناحيها ومقاصدها.
4. **الأمن ينبع من الذات:** وذلك بدءاً بكونه حالة شعورية، وانتهاء يجعله سلوكاً فردياً تنتقل آثاره الإيجابية لتشمل المجتمع بجميع شرائحه، فإنه بذلك ينبع من الذات ابتداء فإذا سلمت نوازع النفس من الشرور والظلم حل الإيمان والاطمئنان، وإذا تغيرت النيات وفسدت العقائد تغيرت الأحوال، وتبدل الأمن خوفاً وفي هذا يقول ربنا سبحانه **[إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ]** (الرعد أية :11)

ومن هذا المنطلق كان لابد من العمل على صيانة العقيدة في القلوب، وإصلاح النوايا التي في الصدور، ليوافق ذلك مراد الحق عز وجل فينعم علينا بالأمن والسكينة.

5. **الأمن مفتاح الحرية**: فالحرية منشؤها العدل، بينما الطغيان والفساد يقودان إلى الظلم الذي يقود في النهاية إلى الانفجار الاجتماعي، وأن يتوافر الأمن للإنسان بمجرد ضمان أمن حياته وسلامة جسده بل لابد من شعوره بالأمن على عقيدته التي يؤمن بها. (مجلة الشريعة، 2009 م).
6. **أنه جزء متداخل مع الأمن الوطني**: فهذا الجزء ليس منفرداً إنه يتغلغل في كافة جوانب الكل (الأمن الوطني) إن أساسه العلاقات الاجتماعية في مستويات ومسارات متعددة الاتجاهات وهذه العلاقات تستند على، إنسانية الطابع(كالتكاتف والتعاضد والمؤازرة والعدل، والمسئولية، والاحترام) بصورة متبادلة بين كافة الأطراف. إنه يرتكز على مقاومات اقتصادية (توفر حياة كريمة) ومقومات كقوة جهاز الأمن الداخلي ونزاهة القضاء وسيادة القانون كما يرتكز على مقومات سياسية الشرعية، والحرية والمسئولية، حكومة قوية ويرتكز أيضاً على مقومات ثقافية التوجيه الإيجابي بين الجماعات في المجتمع، الالتزام الديني قيم التعاون, والتكافل

7. **أنه يتطلب الالتزام والمسئولية**: من جانب الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع كما يتطلب وجود (الأدوات) التي تضمن ذلك فإذا لم يكن الالتزام والمسئولية موجودين كفلسفة حياتية ذاتية، فلابد من فرضها لاستخدام الأدوات الملائمة وبقوة القانون والتأثير الإيجابي في ثقافة المجتمع ومن هنا تأتي أهمية وسائل الاتصال للأمن الاجتماعي. (الرشيدي، 2001 م)

رابعاً: الأمن الاجتماعي في الإسلام

إن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنسانيلتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني، وإقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساسي لإقامة الدين، فرتبت على صلاح الدنيا بالأمن صلاح الدين، وليس العكس كما قد يحسب الكثيرون. فالقرآن الكريم قد أعطى هذا الجانب اهتماماً كبيراً، لما له من أثر في توطين النفس البشرية على الرضا والاستسلام، والترقب والاهتمام، وفق منطلق عقدي، جعل له التوجيه الإسلامي قاعدة متينة يرتكز عليها، وسنداً قوياً يدعمه، لتشد بذلك جوانب النفس حتى لا تنحرف أو تزيغ. فالإعداد الذي أمر به الحق تعالى المسلمين في القرآن الكريم والسنة النبوية يسع جميع الجوانب الفكرية والعسكرية والاجتماعية والسياسية التي توفر الأمن للجميع حيث قال تعالى **[وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ]** (سورة الأنفال:أية 60) وما القوة التي طالبنا بها الإسلام إلا القدرة التي تحفظ الحق وتصون العهد وترد الظالم وتنصر المظلوم. (الجيزاني، 1427 هـ)

و يعد الأمن قاعدة من القواعد العامة لمقاصد التشريع، إذ أن القواعد العامة الشرعية لا تكون كذلك إلا إذا اندرج تحتها جزئيات كثيرة تضبطها وترتبط هذه الجزئيات بها، فقد أشار لذلك العز بن عبد السلام فقال: وأما مصالح الدنيا، ومفاسدها؛ فتنقسم إلى مقطوع، ومظنون، وموهوم، أمثلة ذلك: الجوع والشبع، والري والعطش، والعري والاكتساء، والسلامة والعطب، والعافية والأسقام والأوجاع والعز والذل،

والأفراح والأحزان، والخوف والأمن، والفقر والغنى، ولذات المآكل والمشارب، والمناكح والملابس، والمساكن والمراكب، والربح والخسران، وسائر المصائب والنوائب (السلمي، 1416 هـ:ص41).

- **الأمن الاجتماعي فريضة شرعية وضرورة حياتية:**

لقد أنزل الله شريعته لتحقيق أمن الناس وحفظ مصالحهم، وهدايتهم لما فيه سعادتهم في دنياهم وآخرتهم. فالأمن الاجتماعي حاجة ضرورية ملحة لأي مجتمع؛ لأنه يتعلق بأبناء هذا المجتمع بمختلف الشرائح ذكوراً وإناثاً كباراً وشباباً وأطفالاً، مواطنين ومقيمين، مهما تنوعت الديانات والمذاهب والقوميات والعروق). وكذلك على الصعيد الأمني والسياسي والاجتماعي والتربوي والديني والثقافي والصحي والاقتصادي. فالأمن الاجتماعي ركيزة أساسية لكي يشعر أفراد المجتمع بالأمن والأمان والاطمئنان، والتمتع بالحياة الكريمة المستقرة، وبناء أفراد صالحين وناجحين وسط أسر نموذجية صالحة، إذا لا يمكن الحصول على فكر صحيح، وثقافة وتربية سليمة في ظل غياب الأمن الاجتماعي. وبالتالي فإن الأمن الاجتماعي مسؤولية اجتماعية عظيمة تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع وعلى رأسها الجهات الحكومية والمؤسسات المدنية والنخب المتخصصة والمسئولة. فالأمن الاجتماعي في الإسلام فريضة شرعية، وضرورة حياتية، لا يستغني عنها إنسان ولا حيوان ولا طير، ولا جماد. فلقد كفل الله سبحانه وتعالى للإنسان الأمن الكامل في حياته ووضع له من منهج قويم ينظم حركته فيها، حيث سبق الإسلام العقائد كلها في الحديث عن أهمية الأمن الاجتماعي فلا يهنأ لإنسانٍ عيش وهو مهدد في ماله أو نفسه أو عرضه. فجعل الإسلام منزلة من يطعم الطعام الجنة قال تعالي **[وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا]** (سورة الإنسان:أية 19)

وفي الوقت نفسه حذر الإسلام من الاعتداء على ممتلكات الآخرين قال تعالي: **[وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ]** (سورة البقرة:أية 190)

وأنزل العقوبات على المعتدين ونوعها حسب نوع الاعتداء. قال تعالي: **[وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ]** (سورة البقرة: آية 149)

إن الإسلام يقيم مجتمعاً إنسانياً راقياً، تحكمه شريعة إلهية، وهو لذلك يقيم العلاقة بين الناس جميعاً على أسس وطيدة من العدل والبر والرحمة. وبما أن الأمن في المجتمع الإسلامي فريضة شرعية وضرورة حياتية فلا بد من قيام ما شرعه الله من إقامة الحدود، التي فيها زجر للناس عن الجرأة على معاصي الله التي نهى عنها وبذلك يحافظ على الدين والنفس والمال والعقل والعرض. عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه (حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحا) رواه النسائي وابن ماجه وأحمد وصححه الألباني.

ولقد كان لهذه البلاد قدم السبق والقدح المعلّى في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على من حقت عليه، مما أورث الأرض أمناً،والعباد طمأنينة وعزاً، فدونكم هذه النعمة فارعوها حق رعايتها، ولا يضيرنَّ أحداً دعاوى الغرب الكافر ونداءاته، والمتهمة للشريعة الإسلامية ومطالباتهم بحجب الحدود والكف عن تسليط سيف العدالة على رقاب الظلمة، فإن ذلك من دواعي الخسران، والحياة الحقيقية ما هي إلا في شريعة الله فحسب، فيا لله العجب كيف يرحم الغرب الكافر مجرماً أثيماً اعتدى على الحرمات، وجنى بكسب يديه المحرمات، فروَّع عبادَ الله المؤمنين، وبثَّ الفزع بين الآمنين، فعلام يرحمون الظالم ويرأفون بالمعتدي، والضحايا أولى بالرحمة والشفقة، والله تعالى يقول**[وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ]**(سورة البقرة: أية 179)

- **مكانة الأمن في الإسلام:** لعل البصير بشريعة الإسلام والواقف على أبعادها وغاياتها يتحسس مكانة الأمن السامية في الإسلام، فإذا كانت الرؤية الإسلامية قد اقتضت أن يكون الأمن اجتماعياً لا تقف طمأنينته عند دنيا الفرد، بل جعلت جماعته واجتماعيته السبيل لتحقيقه في الإطار الفردي

فإن هذه الرؤية الإسلامية قد تجاوزت بأهمية الأمن الاجتماعي الحق الإنساني لتجعله فريضة إلهية، وواجباً شرعياً، وضرورة من ضرورات استقامة العمران الإنساني كما جعلت هذه الرؤية الإسلامية إقامة مقومات الأمن الاجتماعي الأساس لإقامة الدين، فرتبت على صلاح الدنيا بالأمن صلاح الدين، وليس العكس . كما قد يحسب الكثيرون وتأتي شرعية الأمن في الإسلام من قوله تعالى: **[يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَاتَتَّبِعُوا خُطُوَاتِالشَّيْطَانِإِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ]** (سورة البقرة: أية 2008)

وفي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قيل من يا رسول الله؟ قال الذي لا يأمن جاره بوائقه) (صحيح البخاري)

فدعوة الحق تعالى الناس جميعاً للدخول في السلام والأمن، ورفع الإيمان عن المسلم الذي لا يأمن جاره أذاه وسوءاته، يؤكدان الأمن في الإسلام، ويقرران مشروعيته ومنزلته في الشريعة الإسلامية، وما ذلك إلا لخير البشرية وحرص الإسلام على العيش في نعمة الأمن ومتعة الطمأنينة.

إن الإسلام يعد الأمن نعمة وفضلاً، لأنه عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة لبني الإنسان في الحياة، يتحصنون به من غوائل الفوضى وجوائر الشرور، وينعمون في ظله بلذائذ الهدوء والاستقرار والاطمئنان، وقد أشار القرآن إلى دعوة إبراهيم عليه السلام ربه أن يرزق مكة الأمن. قبل أن تكون مكة حين أودع فضاءها الشاسع زوجه وفلذة كبده، وذلك بوفود جماعات من الناس إليها، يستقر بها القرار فوق أرضها وينتشر الأمن والطمأنينة بين أرجائها، فقال تعالى: **[وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ]** (سورة البقرة: أية 126)

وقد وعد الله المؤمنين الأمن في حياتهم إذا آثروا الهدى على الضلال، والتقوى على المعصية والحق على الباطل، والتعفف على الجور والترفع عن الظلم والاستخفاف، قال سبحانه: **[ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ]** (سورة الأنعام:أية 82)

وقال جلت قدرته: **[وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ]** (سورة النور :أية 55)

إن فرضية الأمن في الإسلام منبثقة من النتائج والأهداف التي تتحقق على يد الفرد الآمن والمجتمع الآمن وهي أهداف حضارية تأخذ بيد الفرد والمجتمع إلى التقدم العلمي والسمو الأخلاقي في وقت واحد كما يُعدُّ الأمن أحد الأسباب التي تذهب على الأمة كثيراً من عناصر الضعف والسقوط، لأنه من ناحية يغرس فيها حمية الوعي بأهمية توافر كل مصادر القوة المتاحة على ردع أي محاولة لانتهاك أمنها واستقرارها ولأنه من ناحية ثانية حركة دائبة وممارسة فاعلة ونشاط متجدد، لأن تردده بين الابتلاء بالقوة والابتلاء. بالضعف يتيح الفرصة لمراجعة الذات وتدارك الخلل وإعادة ترتيب الأوضاع وما أحوج أمتنا إلى كل ذلك. (منجود، 1996م:ص14)

- **أمن غير المسلم في الدولة الإسلامية:** إن الأمن مطلب للإنسان الذي كرمه الله، وهو نعمة تعم الناس جميعاً في المجتمع المسلم. فأحكام الإسلام المنزلة من الله تعالى، والمبينة بسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تدل على أن أمن غير المسلم الذي يعيش في المجتمع المسلم على نفسه وماله وعرضه، مضمون ما دام ملتزماً بما تقضي به تلك الأحكام، لا يُمس إلا بحق. وهي أحكام واضحة أوجبها الإسلام، ولم توجبها المصالح المتبادلة بين المسلمين وغير المسلمين، ولم تلزمنا بها قواعد القانون الدولي، أو المعاهدات بين الدول الإسلامية وغيرها، لأن هذه الأحكام جانب

مهم من شريعة الإسلام الكاملة، يجب على الدولة الإسلامية تطبيقه والعمل به، فهو واجب ديني، قبل أن يكون مصلحة سياسية أو التزاماً دولياً .

ونجد في القرآن الكريم آيات عديدة، تحث على العدل والرحمة، وترغّب في هداية البشر على اختلاف الأجناس والألوان والمذاهب والعقائد. فالإسلام لا يريد للآخرين الفناء، بل يريد الهداية والرشد للجميع. ولما اشتدت مقاومة كفار مكة للدعوة إلى الحق، لم يدْع الرسول صلى الله عليه وسلم ربه بإهلاكهم وإفنائهم، رجاء أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله ولا يشرك به شيئاً .

إن الإسلام يتميز في خصوص التعامل مع غير المسلمين بأمرين مهمين:

الأول: أن له نظاماً، يعد جزءاً لا يتجزأ من شريعته المتكاملة، وهو نظام للمسلمين يعملون به دائماً، ويلزمهم بحكم عقيدتهم، ولم يترك الإسلام العلاقة مع غير المسلمين لتقلبات المصالح والأهواء، ولنزعات التعصب العرقي أو اللوني أو الديني.

لقد افترض الإسلام وجود الآخر، وأهمية التعامل معه، ووضع القواعد التي تضمن حق المسلمين في المجتمع، وحق الآخرين الذين يعايشونهم، دائماً أو بصفة مؤقتة، ولم يكن ذلك معهوداً في الممالك والإمبراطوريات القديمة قبل الإسلام.

الثاني: أن القواعد التي وضعها الإسلام لتنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم في المجتمع المسلم، تتميز بالسماحة واليسر، وحفظ الحقوق، وتجنب الظلم لمجرد الاختلاف في الدين، فهناك حد أدنى يجب الحفاظ عليه، حتى في حالة العداء أو القتال، وهو الكرامة التي وهبها الله لبني آدم، كما قال تعالى: **[وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً]** (سورة الإسراء:أية 70)

وفي أوقات السلم والتعامل في شئون الحياة المختلفة، يحرص التشريع الإسلامي على حفظ حق الحياة، وحفظ حق العمل والسعي والكسب المشروع لغير المسلم في المجتمع

المسلم، ويبلغ التسامح بالنسبة إلى من يعايشون المسلمين بصفة دائمة من أهل الكتاب، حداً يصل إلى حفظ حقهم في التكافل الاجتماعي، بحيث ينال معونة الدولة الإسلامية من تقصر به حالته من العجز أو المرض أو الشيخوخة عن السعي والكسب.

ولا شك أن التشريع الإسلامي بهاتين الميزتين، يضمن العيش الآمن لغير المسلم في المجتمع المسلم، بل يعين غير المسلم على أن يكون فرداً يعمل من أجل خدمة هذا المجتمع وتنميته.(التركي: ص79)

- **دور الزكاة في تحقيق الأمن الاجتماعي.** الزكاة جزء من مال الأغنياء يمثل حقاً للفقراء والمحتاجين من أجل سد حاجاتهم حتى يمكنهم العيش والحياة، وإذا كان من أهم مقومات الأمن الاجتماعي كما سبق القول التكافل بين أفراد المجتمع وإشباع حاجات جميع أفراده فإنه بدون تحقيق ذلك سوف يختل الاستقرار في المجتمع ويحل بدلاً منه التناحر والشقاق وهما من أهم أسباب الخوف والفزع، ولأن وجود أفراد في المجتمع يعانون الجوع والبؤس والحرمان بجانب وجود أخوة لهم في الوطن أغنياء يؤدى بهم إلى الحقد والحسد مما يدفعهم إلى الاعتداء على الأغنياء وأموالهم وينتشر الانحراف والإرهاب والفكر المتشدد ويعيش المجتمع كله في حالة خوف وترويع مما يفقد معه الأمن، والزكاة من أهم الأساليب التي تحقق التكافل من أجل سد حاجة المحرومين، وبذلك فهي تعمل على استتباب الأمن للمجتمع ويتأكد ذلك بذكر بعض ما ينطوي عليه من خصائص عامة من أهمها ما يلي:

- **أنها الركن الثالث من أركان الإسلام**: يؤديها المسلم عبادة لله عز وجل لينال البركة من الله عز وجل في المال لقوله تعالى **[وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ]** وينال الثواب فى الآخرة، وهى بذلك توفر الأمن النفسي للمزكين لقوله تعالى: **[خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا]** فالتزكية تعمل على زرع قيم الخير والعطاء وتنقى النفوس من البخل والشح بل

إنها أيضاً تطيب المال لقول الرسول ρ: (إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب بها ما يقي به أموالكم) وهذا يصب في الأمن مباشرة ويحققه وبالتالي فالمزكي يؤدى الزكاة عن طيب نفس لأنها معاملة مع الله عز وجل لقوله تعالى: **[أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ]** وبالتالي يتحقق الأمن النفسي للمزكين.

- **أنها تمثل حقاً للفقراء والمحرومين:** لقوله تعالى: **[وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ]** وهى في الأصل حق لله عز وجل مالك كل شيء والرازق للعباد بالمال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع يدفعه المزكي حيث أمر الله I إلى الأصناف الوارد ذكرهم في آية الصدقات، ومن شأنه ذلك حفظ كرامة الفقراء ومستحقي الزكاة بما يوفر لهم الأمن النفسي.(عمر، 2008 م)

مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام:

جمع الإسلام أسباب السعادة في حديث جامع مانع يحقق السعادة للفرد والمجتمع بثلاث خصال حددها الحديث الشريف (من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها).

كما بين الله سبحانه وتعالى لعباده طرق الخير ليسلكوها وطرق الشر ليجتنبوها وجعل الحدود والأحكام والأوامر والنواهي الشرعية موضحة في كتاب الله العزيز وسنة نبيه الكريم بياناً كافياً وأوجب عليهم إقامتها والعمل بمقتضاها وحذرهم من مخالفتها وتعديها أو العدول عنها إلى غيرها ليحقق لهم بذلك السعادة في الدارين وليعيشوا في أمن وأمان واستقرار ورخاء، ولكونها كفيلة بجلب المصالح ودرء المفاسد لأنها تنزيل من حكيم عليم **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** (الملك آية : 14)

وفيما يلي أبرز مقومات الأمن التي شرعها الإسلام حتى يسود الاستقرار في المجتمع:

1. **تقوى الله والتزام شرعه والوقوف على حدوده**: ويتحقق ذلك بإقامة التوحيد ونبذ الشرك، ولزوم السنة، واجتناب البدعة والمحافظة على واجبات الشرع من العبادات والطاعات، وترك المعاصي والمنكرات وصيانة النعم بالشكر **[وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ]**(سورة ابراهيم:آية7). **[وعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ]** (سورةالنور :آية55).

فما من أمة أقامت شرع الله ونفذت أحكامه وأوامره ولم يصرفها عن ذلك صارف إلا حقق الله لها كل خير وصرف عنها كل سوء وكانت لها السيادة والعزة والكرامة وكان لها الدواء الشافي من جميع العلل، وأما الجحود والكفران والظلم والطغيان والعصبيات الطائفية والمذهبية والعرقية والقبلية كلها من عوامل سقوط الأمن وإثارة الفتن. (مجلة الشريعة، 2009 م)

2. **تعزيز مفهوم الخشية والمراقبة لله عز وجل**: وذلك من خلال غرس وتقوية الإيمان بالخالق عز وجل وخشيته ومراقبته في السر والعلن لأنه يعلم السر وأخفى، فالمسلم يتربى على قول الله تعالى: **[إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ]** (سورة الملك: أية 12). وقوله تعالى: **[قُلْ إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ]**.

وتؤكد ذلك الدراسات الاجتماعية والسلوكية التي أجراها باحثون غربيون أثبتوا خلال دراسات موضوعية وميدانية، وإحصائيات دقيقة أن الباعث لما عليه مواطنوهم من الانضباط، والتقيد بالأنظمة ليس دافعاً أخلاقياً ، لكنه الخوف من العقوبة والملاحقة القانونية، بدليل الانتهاك الصارخ لهذه الأنظمة في حال غياب الرقيب وأمن العقوبة.

وقد حصر الله عز وجل سبل الأمن في اتباع سبل الهدى والإيمان والاستقامة والعمل الصالح وذلك في سياق الآية التالية التي جاءت بذكر نفي الخوف عن متبعي تعاليم الله عز وجل على وجه التحديد. **[قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ]**(سورة البقرة:أية 38).

3. **الدعوة إلى مكارم الأخلاق وتعزيز مبدأ الرحمة والإحسان:** دعا الإسلام إلى مكارم الأخلاق وجعلها أساساً في بناء المجتمع الآمن المتضامن المتآلف بإشاعة خلق الرحمة والتعاون وعمل الصالحات والإحسان إلى الناس من منطلق الرحمة من رحم الأسرة وذي القربى لتعم الفقراء والمساكين كما في قوله تعالى: **[وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا]** (سورة النساء:أية 36). وما ورد من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما بعثت لأتمم صالح وفي رواية (مكارم الأخلاق).

4. **العناية بالأسرة والتربية:** حيث تمثل الأسرةدائماً صمام أمان للمجتمعات الإسلامية من الآفات الخطرة التي فتكت بمجتمعات أخرى تقلص فيها سلطان الأسرة على التربية والتوجيه الاجتماعي إلى حد كبير، بسبب انهيار القيم والمفاهيم التي تقوم روابط الزوجية والقرابة، كالغيرة على الأعراض والحرص على طهارة الأنساب وبر الوالدين وصلة الأرحام، وإدارة الحياة الزوجية بالتكامل بين وظيفتي الرجل والمرأة، بأن يسند لكل منهما من الواجبات ما يناسب فطرته ويلاءم خصائصه وهذه القيم لا يمكن أن تجد سندها إلا فيما أنزله الله سبحانه وتعالى من الشرائع الضابطة للمسار الصحيح الذي يصلح عليه حال الأمم والشعوب وذلك من خلال تعاهد الآباء لأبنائهم وتربتهم التربية الصالحة: ليخرجوا للمجتمع أبناء صالحين يحترمون قيم الصدق

والأمانة، حتى يسود الأمن في المجتمع. فالإسلام يحث أتباعه على تنشئة الأبناء على مفهوم العدل والصلاح والخير والتعاون، ومن شأن هذه التربية صنع المجتمع الصالح، فالبيت هو المؤثر الأول، لأنه يتسلم الطفل منذ بداية العمر فليبذر بذوره. ولا شك أن تحقيق المنهج الرباني في التربية يكفل السعادة لهذه الأسر والاتزان في التعامل مع الآخرين وبها يتحقق الأمن الاجتماعي (مجلة الشريعة، 2009 م)

5. **فتح سبيل التوبة:** يعتمد المنهج الإسلامي في أساليب التربية على مديد الأمل للمنحرف حتى يصلح حاله، ويعود إلى رشده، فيقلع عن عصيانه وتحرره، وهذا الأسلوب له أكبر الأثر في تحقيق الأمن الاجتماعي لأن التوبة تفتح أمام الإنسان آمالاً عظيمة وتنقذه من الشر والعدوان إلى واحة الأمن والأمان.
6. **العدالة والمساواة وسيادة القانون**: يتميز الدين الإسلامي وتعاليمه بالدعوة إلى تحقيق العدل الاجتماعي والسياسي، وإطلاق الحريات المنضبطة، وتحقيق الكرامة الإنسانية العمل بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. فالإسلام يمنح الحرية الفردية في أجمل صورها، والمساواة الإنسانية في أدق معانيها، ولكنه لا يتركهما فوضى، فللمجتمع حسابه وللإنسانية اعتبارها وللأهداف العليا للدين قيمتها. لذلك يقرر مبدأ التبعة الفردية، ويقرر إلى جانبها مبدأ التبعة الجماعية التي تشمل الفرد والجماعة بتكاليفها وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي. وذلك من خلال إعطاء كل ذي حق حقه، وإنصاف المظلوم من الظالم وحمل الناس على مبادئ العدل وقواعده وأحكامه وتشريعاته، وعندما يسود القانون على الجميع تطمئن النفوس وتهدأ الخواطر ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه في مأمن من خطر أي متجاوز يتطاول على ماله أو حياته أو عرضه أو أسرته: **[لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ]** (سورة الحديد:آية 25).

خامساً: آفات الأمن الاجتماعي وسبل مكافحتها

الأمن الاجتماعي هو مرادف لسلامة الفرد في المجتمع، فهو يقوم أولا وقبل كل شيء على مبدأ التربية الأخلاقية للفرد وتعزيز الضمير عنده بكل مستلزمات الدفاع الذاتي من فعل السوء ارتكاب الجرائم بكافة أشكالها انطلاقا من الفرد نفسه أولا ثم المحيط ثانيا ثم يعمم في المجتمع ككل. ويقصد به شعور الإنسان هو وأهله وأبناؤه بدرجة من الحصانة من الانحراف الخلقي وأنه مؤمّن من حيث العناية والرعاية مهما كانت حالته. ونقصد به المرض الاجتماعي ونقصد (بالمرض الاجتماعي ذلك السلوك الغير السوي والذي ينتهك قواعد ومعايير المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه)، فالخير والشر موجودان في المجتمع وعلى الإنسان الاختيار بينهما فمن يختار الخير يكون نقيضه من اختار الشر وهنا يكمن الصراع ما بين الخير والشر، وما يميز الخير عن الشر هو خضوعه للضوابط والقيم المجتمعية.

- **أهم هذه الأمراض هي:**

1. **الانحراف:** هو الابتعاد عن المسار المحدد أو هو انتهاك لقواعد ومعايير المجتمع ووصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المستبعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع. (مجلة النبأ: ع:64)

يشمل الانحراف عدة جرائم لعل من أهمها جريمة الاعتداء على النفس مثل القتل وقد شهدت فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص في الآونة الأخيرة العديد من حالات القتل العمد بهدف الحصول على الأموال أو التخلص من جريمة ارتكبها سابقا.

2. **انتشار ظاهرة التسول** بصورة كبيرة بسبب الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة والذي مضى عليه أكثر من تسع سنوات على التوالي.
3. **السرقة:** انتشار ظاهرة السرقة وتزايد أعداد من يقومون بها بسبب الفقر لدرجة أنهم يطلبون فتاوي تحلل السرقة وذلك لسد رمق جوع أبنائهم.

4. **الظلم:** وهو وضع الشيء في غير موضعه، والجور ومجاوزة الحد والميل عن القصد والظلم إذا ظهر في مجتمع عم الفساد فيه وذهب الأمان القاضي الذي يخرج في حكمه عن الحق هو ظالم والشريك الذي يخون شريكه فهو ظالم والزوج الذي يسيء معامله أهله فهو ظالم. **[فَيَوْمَئِذٍ لا يَنْفَعُ الَّذِيْنَظَ لَمُوا مَعْذِرَتُهُمْ وَلا هُمْ يُسْتَعْتَبُون]** (سورة الروم: أية 57)

5. **الغلو والتطرف:** وهو يعني بأن الإنسان لديه قناعة بأنه دائما على حق وصواب حتى لو كانت معتقداته مخالفة للقيم الدينية والأخلاقية وان من يخالفه هذا الرأي يعد شاذ ويترتب على ذلك ارتكاب سلوك انحرافي ضد كل المخالفين للرأي.

6. **المخدرات**:كل مادة مسكرة أو مفترة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي إلى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. (العبادلة، 2010 م)

وتعد مشكلة المخدرات واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات المعاصرة متطورة ونامية، ولقد لعبت العديد من العوامل دوراً مهما في تفاقم هذه المشكلة وانتشارها ولعل أهم هذه العوامل هو التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي أربك كثيرا من النظم الاجتماعية والثقافية وخلخل التوازن الذي كانت تنعم به العلاقات الإنسانية والقيم التي ترتكز عليها وقد تمخض عن هذا الوضع أن تعرضت الكثير من المؤسسات الاجتماعية الرئيسة بخلل في وظائفها ولعل الأسرة وهي أهم مؤسسة اجتماعية قد تعرضت إلى صدوع في بنائها وخلل في وظائفها من جراء هذا التغير السريع وفي المقابل فإن معظم المؤسسات الاجتماعية الحديثة والتي قامت لتسد هذا الخلل عاجزة عن أداء وظائفها بشكل مرضٍ حتى في أكبر الدول حجماً وغنى وقوة ولعل انتشار المخدرات خاصة بين الأطفال والمراهقين، مؤشٌر مهمٌ لما تعانيه الأسرة من مشكلات تعوق قيامها

بوظائفها على أكمل وجه يؤكد ذلك العديد من الدراسات التي أثبتت ما للأسرة من دور كبير في انحراف أفرادها. (العبيدي، 1411 هـ)

7. **الفقر:** تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي تواجهها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور، وهو خطر على العقيدة وعلى الفكر الإنساني، وأحد أهم دوافع الجريمة، وهو عامل مساعد على تفكك الأسرة، وبالتالي خطر يهدد المجتمع وأمنه الاجتماعي، وهو ناتج عن سوء توزيع الثروة والدخل في المجتمع. ويعد انتشار ظاهرة الفقر بين المواطنين لدرجة عجزهم عن تلبية أدنى متطلبات الحياة لأبنائهم، من طعام وشراب وملبس وسكن وتعليم وارتفعت هذه النسبة بين قطاع الموظفين إضافة إلى العمال حيث زادت عن (60%).
8. **العنف:** انتشار مشاهد العنف المتعددة والمتنوعة التي يشهدها ويعيشها المجتمع الفلسطيني ولعل أخطرها المواجهات بين العناصر المسلحة ذاتها وبين الأجهزة الأمنية، وسياسات استعراض القوة توضح أن لغة القوة باتت هي الحاسمة لفض الخلافات وفرض الإرادات المتعارضة والمتصارعة. هذا على الرغم من معاناة الشعب الفلسطيني من سياسات الاحتلال المقرونة بالحصار والقتل والاجتياح للمدن والقرى الفلسطينية. وكذلك الحروب العدوانية المتتالية على قطاع غزة وانتشار السلاح مع بعض الجماعات المنحرفة فكرياً وعقائدياً أو ما تعرف بالجماعات التكفيرية لعل هذه أهم الظواهر التي أدت إلى انعدام الأمن الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني فلم يعد المواطن قادرا على حماية أمنه الشخصي ولا تأمين متطلبات الحياة لأبنائه.

طرق علاج المجتمع من الأمراض الاجتماعية:

1. **على مستوي الأسرة**: تعتبر الأسرة الحاضن الأول للفرد وهي حجر الأساس في البناء التربوي والأخلاقي للفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإذا أحسنت الأسرة تربية وتنشئة الفرد فإنها

تحصنه ضد هذه الأمراض الاجتماعية. وتماسك الأسرة يشكل بيئة صالحة للفرد بينما تفككها يؤدى إلى انحراف أفرادها.

2. **على مستوى المدرسة:** وتعد المدرسة الحاضن الثاني للفرد بعد الأسرة، وأحد مصادر التلقي للفرد، لذا لابد من متابعة ما يجري داخل المدارس من سلوكيات، وتهذيب كل ما يؤدي إلى الانحراف من هذه السلوكيات من خلال التوجيه والتعليم والإرشاد.
3. **على مستوى الحكومة:** تعد مسؤولية الحكومة من أهم العوامل التي تقضي على الآفات الاجتماعية وذلك من خلال التوزيع السليم للثروة والدخل، وإنشاء مراكز لإصلاح المنحرفين، ونشر ثقافة الأمن داخل المجتمع وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر والبطالة. كما يلعب الإعلام الحكومي دورا مهما في القضاء على السلوكيات المرضية داخل المجتمع من خلال برامج التوعية والإرشاد العام للمواطنين.
4. **المنظمات الأهلية والخيرية:** تعد المنظمات الأهلية والخيرية عنصرا مهما داخل المجتمع وهى أحد مكوناته، باعتبارها مؤسسات وسطية تحدث التوازن بين المجتمع والدولة وهي ناشئة بإرادة شعبية وانعكاسا لحاجات لمسها أفراد من المجتمع، وقاموا بإنشائها لسد حاجات المجتمع وهي توفر ما يحتاجه أفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم في حدود إمكانياتها وتشجع أفراد المجتمع على الأعمال التطوعية والمشاركة في حماية الأمن الاجتماعي لمجتمعهم.(المدني،2011م)

سادساً: مقومات دعم الأمن الاجتماعي

الأمن هاجس الإنسان وفي الواقع ينبئنا التاريخ كما ينبئنا علم النفس الاجتماعي أن الهاجس الأكبر لدى البشر منذ وجودهم على سطح الأرض كان الأمن. الأمن من الغير كما الأمن من عوادي الطبيعة كما الأمن على الغناء والكساد. وهذا كله ما نسميه اليوم بالأمن الاجتماعي. ومن خلال ذلك نستنبط أن الأمن الاجتماعي كان وسيبقى أملاً منشوداً وغاية قصوى يسعى إليها الإنسان في حياته.

ويكفي أن نستعرض دون توقف النوائب التي حلت بالإنسان منذ وجوده حتى ندرك سبب مخاوفه وسبب سعيه نحو السلام والطمأنينة. وإذا ما توقفنا حول المفهوم العام للأمن الاجتماعي وجدناه يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر، فالأمن الاجتماعي يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن بحيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه فالاستقرار في حياة الفرد عامل ضروري لحفظ توازنه العاطفي والنفساني وبالتالي تعلقه بجذوره العائلية والثقافية والعقائدية.

ويمكننا تلخيص مقومات الأمن الاجتماعي:

1. **التماسك بين أفراد المجتمع**: الانتماء إلى وطن ومجتمع واحد، فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمأنينة والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيقه انطلاقاً من شعور راسخ لديه بأن ما ينعم به غيره من الخير إنما ينعم به هو أيضاً، وإن ما يصيب غيره من شر يرتد عليه أيضاً، والألفة الجامعة هي العامل الجامع من أفراد المجتمع الواحد.
2. **التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة**: ولتحقيق هذا لابد من غرس الثوابت الدينية الصحيحة لينمو المجتمع على أساس يقر بمبدأ الوسطية والاعتدال استناداً إلى المنهج القرآني وهو سمة الإسلام التي يحققها في حياة الأفراد والجماعات ويتجه إليها في التربية والتشريع حيث يقيم بناءه كله على التوازن والاعتدال.
3. **التعاطف بين أبناء الوطن الواحد**: منطلقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (المؤمن ألف مألوف ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف وخير الناس أنفعهم للناس)
4. **توفر أجهزة الأمن:** تلك العين الساهرة لتأمين العدالة الاجتماعية والطمأنينة والنمو والازدهار في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

5. **تـوفر المؤسسـات التربويـة:** بصـورة عامـة والتـي توجـه الإنسـان وتسـاعده علـى الـتعلم علـى الحيـاة الاجتماعيـة وتنفيـذ سياسـة التربيـة المدنيـة كعامـل مـن عوامـل الوقايـة مـن الجريمـة والانحراف. (نظمي، 2009 م)

6. **المقدرة على معالجة الصعاب** والآفات ودور المؤسسات والعيادات الاجتماعية التي تولي مسؤولية الحالات الاجتماعية المرضية أو الناتجة عن خلل في البيئة الاجتماعية ومعالجتها.

7. **توفر الجهاز القضائي:** القادر والعادل على تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية ويحسنه بدورة الإصلاحي والعمل على إصلاحهم وإعادة ائتلافهم مع الحياة الاجتماعية السليمة.

8. **توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية** الصالحة ويقصد بها إعادة تأهيل المحكوم عليهم مهنياً واجتماعياً .

9. **توفر التسامح** تجاه من صلح من المنحرفين أي تهيئة المجتمع لتعين من صلح من المذنبين ولإفساح المجال أمامه لينحصر مجدداً ضمنه.

10. **توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية** التي تصرف وقتاً وجهداً في سبيل تأمين المؤسسات والخدمات الاجتماعية لتقوم على إقامة التعاون والعروة الوثقى بين أفراد شعب واحد تشدهم إلى بعضهم بعضاً فيشد كالبنيان ويصمد في وجه الرياح التي يمكن أن تعصف به وتتجه لتدمر وأعتقد باختصار أن مقومات الأمن الاجتماعي والسياسي التي يقوم عليها تنظيم حياة اجتماعية آمنه. (نظمي، 2009 م)

ومن مقومات الأمن الاجتماعي:

1. **التنشئة الاجتماعية**: عبارة عن عملية تعلم اجتماعي يتعلم الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية ويتمثل ويكتسب المعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار (المعايطة، 2007م:ص18)

وتعرف أيضا: عملية تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي واكساب الإنسان صفات الإنسانية (جادو، 2004 م:ص16)

❖ **أهداف التنشئة الاجتماعية:**

- اكتساب المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه.
- تعلم الأدوار الاجتماعية.
- اكتساب المعرفة والقيم والاتجاهات وكافة أنماط السلوك.
- اكتساب العناصر الثقافية للجماعة بحيث تصبح جزءا من تكوينه الشخصي.
- تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.
- اكتساب العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتدريب على أساليب إشباع الحاجات.
- اكتساب القدرة على توقيع استجابات الغير نحو سلوكه واتجاهاته

من أهم العوامل التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية:

- **العوامل الوراثية:** فالوراثة هي انتقال الخصائص من الآباء إلى الأبناء وبالتالي نؤكد على أن يكون الأبناء نوعا من الآباء ويمتلكون السمات الرئيسية للنوع وفي نفس الوقت يختلف كل فرد عن الآخر. (عمر، 2001م:ص 16)
- **العوامل البيولوجية:** ويقصد بالعوامل البيولوجية وظائف الأجهزة الجسمية لاسيما الجهاز الغددي العصبي إضافة إلى عامل النضج.
- **البيئة**: حيث أن المقصود بالبيئة هنا مجموعة العوامل الخارجية التي لا ترتبط بالمورثات والتي تؤثر في تشكيل السلوك.

2. **التربية الإسلامية:** هي تنمية جميع جوانب الشخصية تنمية شاملة متوازنة وفق كتاب الله وسنة رسوله.

وهي: عملية إعداد الإنسان من جميع جوانب شخصيته بصورة شاملة ومتكاملة ومتوازنة في إطار عقيدة الإسلام وشريعته وقيمته ليكون شخصية مهذبة تتمثل فيها سمات الشخصية الإسلامية التي تعمل ضمن مجتمعها لعمارة الأرض وفق منهج الله تعالى. (ريان، 2002 م:ص 50)

وكذلك: تعني تقديم الإسلام للمتعلمين وتبسيط معارفه وشرح تراثه العظيم وترجمته ترجمة سلوكية حية تظهر عظمته وتبعث على الاعتزاز به. (رزق، 2011:ص 50)

- **مصادر التربية الإسلامية**: التربية الإسلامية كعملية تستهدف الصياغة السليمة للفرد ليكون عبداً لله منسجماً مع ذاته ومع الكون من حوله محققاً للغاية من وجوده وهي عملية تستمد قوتها وعوامل صحتها من مصادرها حيث إن المصادر الأساسية هي: (القرآن الكريم والسنة النبوية والاجتهاد).

فالقرآن الكريم هو الكتاب الذي قال الله تعالى في شأنه**[مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ]** (الأنعام آيه:38) والسنة النبوية هي الترجمة العملية لتعاليم الإسلام العظيم وفيها من الدروس التربوية ومن القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة ما يغني المسلم عن البحث عن قدوة يتأسى بها فحسبه أن يكون محمد صلى الله عليه وسلم أستاذه وقدوته كما أن الاجتهاد هو ذلك الباب الراحب القادر على مواكبة كل جديد وتمييز الغث من السمين وجعل المسلم يتحرك دائماً مسترشداً بضوابط الإسلام وقواعده العامة. كما يمكننا أن نضيف التراث الإسلامي كمصدر رابع من مصادر التربية الإسلامية فتاريخنا زاخر بالزاد الذي نستطيع أن نربي من خلاله أبناءنا على كل خير وفضيلة.

3. **التربية السياسية:** تزداد الحاجة لتأهيل الأفراد في الجانب السياسي مع ازدياد وتنامي الدور المطلوب منهم ومع اتساع المساحة التي يمكنهم المشاركة فيها في الحياة السياسية.

تعرف التربية السياسية بأنها: الجهود المبذولة من قبل مؤسسات ووكالات التربية الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تكوين وتنمية شخصية سياسية تتطابق مع الثقافة السياسية للقائمين على هذه المؤسسات لدى كل مواطن وتكوين وتنمية وعي سياسي بمستوياته بحيث يكون المواطن واعياً

وقادراً على تحصيل الوعي السياسي بنفسه وتكوين وتنمية قدرات المشاركة السياسية بحيث يكون قلراً وراغباً في المشاركة السياسية بفعالية في قضايا مجتمعه العامة بكل صور المشاركة المتاحة والتي تؤدي إلى التغيير نحو الأفضل. (رسلان، 1954 م:ص55)

وتعرف أيضا: هي التربية التي تعد المواطنين لممارسة الشئون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي والمشاركة السياسية حتى يتفهموا الإيديولوجية السياسية التي ينتمون إليها ليدافعوا عنها ويحققوا عن طريقها ما ينشدونه لأنفسهم وأمتهم.

- **أهداف التربية السياسية:**

تتمحور أهداف التربية السياسية حول نقل الفرد نقلاً هادفاً من مجرد كونه متفرجاً على الأحداث السياسية التي تخصه بشكل مباشر أو غير مباشر إلى فرد يكون واعيا لما يدور حوله منتميا لثقافة مجتمعه متمثلاً هموم أمته ومصالحها ذا أثر إيجابي في صناعة الإحداث ذات العلاقة به وبأمته فالتربية السياسية تهدف إلى تكوين وتنمية ذات سياسية ووعي سياسي كما تهدف إلى تكوين قدرات المشاركة السياسية لدى الفرد والى أن يكون هذا الفرد مشاركاً إيجابياً . (رسلان، 1954 م:ص55)

4. التربية الأمنية:

تعددت تعريفات التربية الأمنية ومنها: تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة لرجال الأمن والمواطنين لتحقيق أمن المواطن والوطن وحماية الموارد الطبيعية ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية والتربية الأمنية تربية مزدوجة وعملية ذات وجهين. تربية أمنية للشرطة والمواطنين تجعل الشرطي والمواطن رجلي أمن وعلى المواطن ألا يعكر صفو الأمن وعلى الشرطي أن يحافظ على استقرار الأمن.

وتعرف بعملية التنشئة الاجتماعية التي تتم في إطار المؤسسات التعليمية بالمشاركة مع الأجهزة الأمنية وتستهدف ترسيخ القيم الإسلامية الاجتماعية السائدة في المجتمع وحماية النشء من التيارات السلبية الهادمة وذلك من خلال تدريب الطلبة على مقاومة التيارات التي تدعو إلى الخروج على النظام وانتهاك الحريات وارتكاب الجريمة وتهديد أمن المجتمعات إضافة إلى التعريفات بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق هذه الضوابط وتنفيذها والنتائج المترتبة على مخالفتها. (السلطان، 2009 م)

علاقة التربية بالأمن: إن التربية هي القوة التي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع لضمان استمراره والحفاظ على مقوماته الثقافية وتحقيق تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية. وإن المجتمعات الحديثة قد اتجهت إلى النظر إلى التربية الرسمية ليس بكونها فقط مؤسسة تعليمية بل إلى النظر إليها بكونها مؤسسة تعليمية ذات وظيفة اجتماعية تقوم على خدمة المجتمع والتعرف إلى احتياجاته ويأتي الاهتمام بتطوير العلاقة بين التربية والمؤسسات الأمنية في إطار العلاقة الوظيفية المتزامنة لكون المدرسة نتاج للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لمجتمعها وبكونها المحصن الطبيعي للأفراد الذين تتشكل هويتهم وتتطور مهاراتهم وخبراتهم من خلال التربية ليصحبوا بعد تخرجهم عوامل بناء وأمن وتحديث للمجتمعات التي نشئوا فيها. فإن هذا يؤكد مسئوليات التربية تجاه الأمن والتي من أهمها:

- تعميق مفاهيم الهوية والانتماء.
- التوعية بالتهديدات الأمنية.
- الرد على إدعاءات التهديدات الأمنية.
- تدريب المواطنين على المحافظة على الأسرار القومية.
- تدريب المواطنين على حماية الموارد الطبيعية.

- تدريب المواطنين على الارتفاع بمستوى الإنتاج.
- تدريب المواطنين على نظم التعبئة الشاملة.

فالتربية الأمنية السليمة هي تلك التي تنطلق أسسها الفلسفية من عقيدة الأمة وعاداتها وتقاليدها وتعبر تعبيراً حقيقاً عن مصالحها.

- **أهداف التربية الأمنية:**

في ضوء تزايد تعقيدات الحياة وتنامي التهديدات التي تستهدف الإنسان في دائرتيه العربية والإسلامية تتبدى لنا أهمية التربية الأمنية فبرنامج التربية الأمنية ما هو إلا ترجمة عملية لتعميق مفهوم الهوية الوطنية لدى النشء من خلال المحاضرات وبعض البرامج التثقيفية التي تتحدث على الاعتزاز بالهوية الوطنية وتعليم المنتسبين بعض المهارات التي تؤدي إلى خلق الشخصية. (المزينة، 2011 م)

كما يمكننا أن نقف على أهم أهداف التربية الأمنية والتي منها.

- تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قويمة وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية.
- تعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية.
- تعزيز الوعي الأمني في أوساط الطلاب فيما يتصل بأدوارهم في المحافظة على الأمن.
- ترسيخ مبدأ المسئولية الاجتماعية.
- تعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأهيل الانتماء والولاء والمسئولية.
- تعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع التربوي –وخصوصاً الطلاب – فيما يتعلق بقضايا الغلو والتكفير والتطرف والإرهاب.
- حماية الأحداث والشباب من الوقوع في الجريمة.

- غرس المهارات والقيم الإيجابية للتفاعل مع معطيات العصر.
- اكتساب الفرد مهارات التفكير الموضوعي والتفكير الناقد للتمييز بين الأفكار الصحيحة والأفكار السقيمة.
- التوعية بأخطار تعاطي المخدرات وآثارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع. (السلطان، 2009 م)

أهم الجهات التي تقع عليها مسئولية التربية:

- الجهات الأمنية**:** ويتمثل دورها في إعداد المحتوى التدريبي وتوفير المدربين وتدريب الفرق المنفذة للبرامج إضافة إلى تسويق الفكرة وتعميمها.
- الجهات التعليمية: حيث يمكنها المساهمة من خلال توجيه كل من المفردات الآتية خدمة التربية الأمنية.
- المنهج الدراسي. والنشاط الطلابي، وكذلك الإرشاد الطلابي.
- المحاضرات الأمنية والتوعية. والإدارة التربوية
- زيادة المرافق الأمنية.

سابعاً: أسباب غياب الأمن الاجتماعي في فلسطين.

ذكرنا سابقا أنواع الأمن الاجتماعي والتي كان منها (الأمن الغذائي، والأمن النفسي والأمن التعليمي والأمن الأسري، والأمن الاقتصادي، والأمن الشخصي) وغيرها وهنا سنتحدث عن بعض الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق وغياب هذه الأنواع من الأمن الاجتماعي في فلسطين**.**

1. **الاحتلال الإسرائيلي**: كان وما زال الاحتلال الإسرائيلي هو السبب في تغييب الأمن الاجتماعي في فلسطين بكافة أنواعه حيث إن الاحتلال استخدم كثيرًا من الوسائل للنيل من أبناء الشعب

الفلسطيني وللنيل من أمنه فقام الاحتلال الإسرائيلي بتقسيم المدن الفلسطينية بجدار الفصل العنصري حيث أصاب الجدار الإنسان الفلسطيني في أمنه النفسي والاجتماعي والمادي كما إن الآثار النفسية والاجتماعية لجدار الفصل العنصري لا يمكن قياسها بما يترتب عنه على المدى القريب فقط وإنما آثاره بالغة الأهمية والخطورة بعيدة المدى. كما أن تحليل مدى تأثيره ينطوي على فهم العوامل الأخرى المؤثرة والمرتبطة بالأحداث، الأوقات، والمراحل التطورية للجماعة والفرد. إن النظر إلى التأثير النفسي الاجتماعي للجدار لا يتم بمعزل عن مجمل الأحداث السياسية، الاقتصادية، النفسية والاجتماعية التي مر بها الإنسان والمجتمع الفلسطيني(المركز الفلسطيني للإرشاد).

ومن ناحية الأمن المادي فإن الجدار عائق، أي يعيق التطور والنمو الإنساني ويكبله. وإذا نظرنا للجدار مادياً، فإننا نواجه كتلة ممتدة من الحديد والأسمنت، تحيط بالتجمعات السكانية مغلقة ببوابات حديدية، وتعلوها شبكة من الأسلاك الشائكة. وهذه الكتلة صعبة الاختراق، وهي عمليا عزلت من يقطن خلفها عن مصادر رزقه (عزل اقتصادي) وهددت احتياجاته الأولية من مأكل ومشرب ودواء، كما أنها كبلت تقدمه النفسي والاجتماعي. يمكن تشبيه ما يفعله الجدار على المستوى المادي ب"الجيتو" بحيث تحشر فيه الناس وتعزل لكي تكون أكثر عرضة للقمع والتشريد والمقصود هنا أن يقطع أوصال الأفراد والمجتمعات عن بعضها البعض وحصر كل مجموعة لوحدها ليسهل قمعها والسيطرة عليها. حيث يتم قطع الأوصال من خلال:

عدم التواصل الاجتماعي بين الأقارب والأزواج وعدم التواصل العلمي والثقافي. والابتعاد عن جهات الدعم الاجتماعي. والانقطاع عن مصادر الرزق مما يؤدي إلى البطالة والفقر.

كما ويعد الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيس في فلسفة الاحتلال الإسرائيلية مما أثر على القطاع الزراعي، وحد من تطوره وازدهاره في فلسطين، وحرم المزارعين من مصدر مهم ورئيسي من مصادر دخلهم؛ لما يتطلبه الاستيطان من

مصـادرة مسـاحات شاسـعة لا تعـرف الحـدود ولا ترعـى إلاً ولا ذمـة، ولا تتقيـد بقـانون، ولا تعـرف هـدفاً سـوى إحـلال هـذه العناصـر الغريبـة فـي الجسـم الفلسـطيني الأصـيل، مهمـا بلغت التكلفة من الاستبداد والتجويع لأبناء هذا الشعب.(مركز المعلومات: وفا)

وبـرزت قضـية الغـذاء كمعضـلة مـن المعضـلات الكبـرى التـي تواجـه سـكان قطـاع غـزة الـذي يتعـرض إلـى حصـار إسـرائيلي بأشـكاله المختلفـة، حصـار طـال أمـده لدرجـة أصـبح فيهـا أطـول حصـار يتعـرض لـه شـعب فـي تاريخنـا المعاصـر، حصـار ألقـى بظلالـه القاتمـة علـى مختلـف نـواحي الحيـاة الفلسـطينية ويتعـرض لتأثيراتـه المباشـرة نحـو مليـون ونصـف المليـون مـن البشـر، بـل أصـبح يشـكل نمطـا فـي حيـاة السـكان وجـزءا مهمـا مـن ثقافتـه، وعلـى رأس هـذه التـأثيرات لـيس نقـص الغـذاء بـل عـدم القـدرة عنـد معظـم السـكان علـى الحصـول علـى الغذاء أو بمعنى آخر فقدان الأمن الغذائي (مرجع سابق: المركز الفلسطيني).

2. **الانقسام السياسي الداخلي**: حالة التجزئة والانقسام والتفكك الجغرافي والاقتصادي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو ما أدى إلى تشكل حكومتين منفصلتين متناحرتين تماما التي ساهمت في زيادة الفجوات بين الطبقات وبالتالي عززت اللامساواة الاجتماعية. الأمر الذي أدى إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح العليا من البرجوازية والمتوسطة في إطار البيروقراطية الحاكمة وحلفائها واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة.
3. **البطالة المقننة وعدم وجود فرص عمل**: البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية وأمنية، وسياسية أما من الناحية الاجتماعية، فإنها تنعكس بشكل سلبي على الشباب وخاصة الشباب المتعلم والحاصلين على شهادات علمية حيث قد يضطر الشاب إلى العزوف عن الزواج بسبب عدم توفره على العمل، ثم فإن البطالة بكونها تؤدي إلى الفقر فقد يترتب عن ذلك تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية. ومن حيث تأثيرها على الجانب النفسي، فقد أثبتت بعض

الدراسات السيكولوجية و السيسيولوجيا أن العاطل يعيش نوعا من عدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة وفقدان ثقته بنفسه، مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية للعاطل وهذه التأثيرات قد تساهم في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التي ترتبط بالبطالة بشكل كبير كالإقدام على الإجرام مثلا. ويخلص بنا القول أن ظاهرة البطالة تعد من أكبر مشكلات العالم، وهي في تزايد مستمر، حيث إن تأثيرها لم يعد يقتصر فقط على العاطل وانما امتدت إلى أسر العاطلين مما ينعكس بشكل سلبي وغير مباشر على المجتمع. (فرح عبدالله، 2013 م)

4. **عدم وقوف الحكومة عند مسؤوليتها**: غياب الاستراتيجية الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الواضحة في المجتمع الفلسطيني والذي يظهر هذا الغياب جليا من خلال مظاهر التفكك والانقسام في النظام السياسي للسلطة إلى جانب مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي، بحيث تطورت العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع باتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوه كمي تراكمي (برجزة القيادة السياسية) أدى إلى إثراء (ثراء) العديد من القيادات السياسية في السلطة ثراء فاحشا وتزايد أصحاب ورموز الثروات غير المشروعة، الطفيلية، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظم– وتراجع دور الأحزاب الوطنية عموما – لحساب العشيرة والعائلة والولاءات الشخصية. وغياب سيادة القانون والنظام العام وغياب تطبيق النظام الدستوري مما ساهم في انتشار الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل والتي كانت نتيجة انتشار السلاح بصورة فوضوية، وضعف الرقابة وصمت الأجهزة الأمنية وتخاذلها أحياناً أخرى في مواجهة هذه الجرائم قانونيا.

5. **العجز الواضح في تحقيق الحد الأدنى من الخدمات الاحتياجات الأساسية** (كالصحة والتعليم والعمل والرعاية الاجتماعية)لقطاعات واسعة للمجتمع الفلسطيني كمياً ونوعياً فعلى سبيل المثال تشير المعطيات الصحية في الضفة والقطاع إلى استمرار محدودية

عـدد الأطبـاء بالنسـبة لإجمـالي عـدد السـكان الـذي لا يتجـاوز (150) طبيبـا لكـل مائـة ألـف مـن السـكان، وهـو أمـر لـه انعكاسـاته ومدلولاتـه الاجتماعيـة الخطيـرة خاصـة فـي ظـل حرمـان الفقـراء مـن التـأمين الصـحي (بسـبب ارتفـاع كلفتـه علـيهم) إذ لا تزيـد نسـبة الأسـر المغطـاة بالتـأمين الصـحي الحكـومي فـي عـام (2010) عـن (52%) فـي الضـفة وقطـاع غـزة، وهـذا يعنـي أن نسـبة (48%) مـن الأسـر الفلسـطينية محرومـة مـن التـأمين الصـحي الحكـومي، بـالرغم مـن وجـود التـامين العسـكري بنسـبة (3%) وتـأمين الوكالـة الغـوث الدوليـة الـذي يغطي (33%) من الأسر الفلسطينية وحوالي (5%) تأمينات أخرى. (الصوراني: مقال : 2011)

6. **السياسات التي فرضتها الجهات المانحة على السلطة الفلسطينية**: ومنها البنك الدولي وصندوق النقد فهذه السياسات فشلت في تحقيق مساواة في كافة الفئات الاجتماعية مابين غني وفقير ومنتفع ومحروم بل أعادت إنتاج الفقر والظلم الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تضييق دور الدولة وإعطاء القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية الأولوية مما ساهم في خصخصة الخدمات العامة ونتيجة لهذه الخصخصة تخلت السلطة عن القيام بواجباتها اتجاه مواطنيها التي جعلتهم هم المصدر الوحيد لجباية الثمن وذلك من خلال فرض الضرائب.
7. **الحروب الإسرائيلية العدوانية المتتالية على قطاع غزة:** والتي أدت الي تشرد عدد كبير جداً من العائلات خلال الحروب التي أفقدت الإنسان الفلسطيني الأمن والأمان بعد القتل المفرط استخدام سياسية التهجير القصري من مناطق سكناهم وهدم البيوت على رؤوس الأطفال والنساء ونزوح عدد كبير من العائلات والهجرة الغير الشرعية لعدد كبير من الشباب للبحث عن عمل والاستقرار النفسي كل هذا أدى إلى فقدان الأمن النفسي والصحي والتعليمي للإنسان الفلسطيني.
8. **اللامساواة الاجتماعية بين طبقات المجتمع الفلسطيني.**
9. **الانتماء السياسي والتعصب الحزبي.**

ثامناً: عوامل تحقيق الأمن الاجتماعي في فلسطين

بعد أن تعرفنا على أسباب انعدام الأمن الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة تلك العوامل المختلفة لابد من إيجاد آلية وحلول لكافة المشاكل التي سببت انعدام الأمن الاجتماعي، وذلك لإنعاش المجتمع الفلسطيني وفرض الأمن والقانون.

لابد من إقامة حكومة وحدة وطنية ممثلة لكل أطياف ومكونات الشعب الفلسطيني تكون قادرة على كسر الحصار الدولي وفي حالة عدم تحقيق ذلك لابد من تشكيل حكومة كفاءات قادرة على إدارة شئون الشعب الفلسطيني بكفاءة من أجل تحقيق الرفاهية والأمن لأبنائه على أن تعطى لها فرصة عام لممارسة مهامها، وتتوجه الفصائل والتنظيمات للحوار من أجل الوحدة الوطنية، وفي حال الاتفاق تحل حكومة الكفاءات وتحل مكانها حكومة الوحدة الوطنية. وأن تعمل الحكومة المشكلة على بناء اقتصاد قوي مستغلة كافة المساعدات الممنوحة لها وخلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية. وأن تعمل الحكومة على إعادة تشكيل القضاء بما يضمن تقويته واستقلاليته تحت شعار (لا أحد فوق القانون). العمل على إصلاح الأجهزة الأمنية وتقويتها ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. و سن قانون الضمان الاجتماعي وانشاء صندوق خاص به لمكافحة الجرائم وفرض النظام والقانون بكل قوة.

والعمل على التحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي إلا بما يضمن المنافع المشتركة والعادلة. ووضع خطة تنموية شاملة ومستديمة وتنفيذها بعد جمع الأموال اللازمة لها.

فتح المعابر لقطاع غزة وخاصة معبر رفح مع مصر الذي يعد المنفذ الوحيد لقطاع غزة واعتباره معبرا إنسانيا وعدم تسييس المعبر.

والعمل على تشغيل الأيادي العاملة للتقليل من البطالة وتشغيل المصانع في قطاع غزة لتوفير فرص عمل داخل القطاع.

بعد كل تلك الإجراءات والعمل بها نستطيع أن نقول بأن الأمن الاجتماعي من الممكن تحقيقه في المجتمع الفلسطيني وفق أمال وتطلعاته الشعب، كما يجب أن تكون هناك هيئة للمراقبة والمحاسبة ومتابعة تنفيذ كافة الخطط والإجراءات لضمان النزاهة والشفافية. (المدني، 2011 م)

الفصل الخامس

الأسرة خصائصها وظواهرها الاجتماعية

أولاً: خصائص الأسرة الفلسطينية

ثانياً: بعض الظواهر الاجتماعية في الأسرة الفلسطينية

ثالثاً: أثر الفقر وغياب الأمن الاجتماعي على الأسر الفلسطينية.

الأسرة خصائصها وظواهرها الاجتماعية

إن العائلة العربية متشابهة من الناحية التقليدية، وتختلف مع مثيلاتها في العالم إلى درجة أنه من الصعب التمييز بينها في العالم العربي بوضوح بشكل عام، إلا أن العائلة النووية الفلسطينية تختلف في بعض الأنماط التي لا تعود إلى تأثيرات ثقافية أساسية بينها وبين الشعوب العربية، خصوصاً مع شعوب الدول العربية المتجاورة، إذ أن تقسيم العالم العربي إلى دول ووحدات سياسية مختلفة جاء اعتباطاً إلى حد كبير، ولم يتبع حدوداً ثقافية أو جغرافية طبيعية ذات معنى وإذا وجدت بعض الفروقات فهي وليدة ظروف طارئة مرّت على الدول العربية في العقود الأخيرة منذ وضعت حدودها السياسية، إذ وقع الفلسطينيون منذ أوائل القرن العشرين تحت ظروف الاحتلال، ولم يشاركهم فيها أي شعب عربي آخر ظروف الاحتلال البريطاني والصهيوني، ثم ظروف الهجرة والتشتت وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية مروراً بالانقسام الداخلي وليس انتهاء بالحروب العدوانية الأخيرة على قطاع غزة.

أهم خصائص الأسرة:

- السيادة الذكورية في بعض الأسر الفلسطينية وخاصة في القرى والريف، أعطت للرجل السلطة المطلقة لفرض الخضوع بالقوة على المرأة، علماً بأن الأسرة في المجتمع الفلسطيني تشكل نواة التنظيم الاجتماعي ومركزاً للنشاطات الاقتصادية والوطنية، وتعد الوسيط بين الفرد والمجتمع تتوارث فيه الأفراد الانتماءات الدينية، والطبقية والوطنية، وحتى الثقافية والسياسية.(الحوراني،2011م).
- أسرة ممتدة، لا يقتصر امتدادها على إقامة أجيال قرابية معاً في المسكن نفسه، ولكن أيضاً من حيث شبكة العلاقات والتفاعلات والالتزامات، فيصبح انتماء الفرد الأول والأخير للأسرة، وتصبح هي مرجعيته الأخلاقية والوطنية والمعنوية.

- وحدة إنتاجية واجتماعية ووطنية، فهي تفترض التعاون بين الأفراد، والاعتماد المتبادل كونها مبنية على وحدة الملكية والتكامل الاقتصادي، وتفرض حب الوطن والتضحية من أجله، وهذا ما يجعل من الصعب فك ارتباط الفرد بالأسرة وبروز آليات بديلة لدعمه الاجتماعي.
- أسرة أبوية هرمية ليس فقط من حيث النسب أو الخط القرابي، بل من حيث السلطة، وتقسيم العمل والأدوار، فتبدأ السلطة والمكانة والنفوذ لكبير الذكور سنّاً تتدرج إلى أصغر الإناث سنّاً، فيمثل الأب أعلى الهرم، ويكون تقسيم العمل والمكانة على أساس الجنس والسن، وتمثل المرأة في بعض الأسر موقعاً دونياً في بنية العائلة وخاصة في بعض مناطق الريف والمخيمات، وتوجد تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة لا يتفق جميع المنظرين والمنظرات حولها.
- أسرة تقليدية محافظة، وتتجلى تقليديتها في المضمون الاجتماعي، وفي الحفاظ على مبادئ تقليدية للتنشئة الاجتماعية، والتي يتم نقلها من المجتمع إلى الفرد، وهنا يكمن جوهر استمرارية المجتمع الفلسطيني بسماته المحافظة الأبوية، والتي أصبحت في الآلية الأساسية لضبط سلوكيات الفرد، وتوجيهه وإرشاده وتعزيز العلاقات التقليدية عبر الأجيال. (الحوراني، 2011 م).

ثانياً: بعض الظواهر الاجتماعية في الأسرة الفلسطينية

1. **ظاهرة الزواج المبكر:** من الظواهر الشائعة في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، والمجتمع العربي بشكل عام، ظاهرة الزواج المبكر وخاصة بين الإناث، ويقصد به الزواج قبل بلوغ سن الرشد الذي قد تكتمل فيه مقدرة الذكر أو الأنثى على إدارة أسرته اجتماعياً واقتصادياً، وقد تلجأ الأسرة إلى تنفيذ هذه الظاهرة، تحت طائل الجهل والتخلف، أو تحت طائل الفقر، فالفقراء يميلون إلى تزويج بناتهم لأول طلب زواج مهما كان مبكراً، لكي يوفروا بعض المصاريف الخاصة للأسرة، كما أن رغبة الفتاة نفسها في تفضيل الزواج لكي تذهب إلى حياة أفضل ومنهم من يعد الزواج المبكر عبارة عن وقاية من الوقوع في المحظور عندما تكبر الفتاة وللمحافظة على شرف

الأسرة، ومنهم من يلجأ إلى هذه الظاهرة نتيجة الضغط المكاني في المسكن لكثرة عدد أفراد الأسرة ومعيشة الأبناء أكثر من فرد في الغرفة الواحدة، وأيضاً قد تلعب الضغوطات النفسية أو المعيشية على الفتاة، وتفضيل الذكور على الإناث دوراً في تخلص الفتاة من أسرتها وقبول الزوج المتقدم في سن مبكرة، ومن الثقافات الدارجة في القرى والريف والمخيمات بأن البنت الجميلة هي المطلوبة وهي التي يمكن أن تتزوج وهي صغيرة، مما يشجع هذه الظاهرة والاستجابة معها.للزواج المبكر انعكاسات سلبية على الأسرة وعلى الزوجين أنفسهم قد تؤدي إلى انهيار هذه الأسرة، إما بالتفكك الأسري، أو الطلاق، وإن أهم هذه الانعكاسات: الأمراض النفسية والصحية، والأمراض الاجتماعية بكل أنواعها. (عبد الفتاح القلقيلي، وفا:2011م)

2. **ظاهرة الطلاق**:هو ترك الزوج الزوجة أو العكس أو بالخلع شرعاً، وهو ليس واجباً أو مستحباً، بل هو رخصة لإنهاء العلاقة الزوجية عند استحالة الاستمرار بها، فهو إما للتخلص من الزوجة، أو الزوج، التي أو الذي لا خير فيها أو فيه، وقد يكون حلاً لمجموعة من الصراعات المتواصلة التي تخيم على الحياة الزوجية، والأصل فيه طبقاً للشرع أنه ممنوع لا يباح إلا للضرورة في الافتراق بين الزوج والزوجة لفشلها أو فشله في تكوين ورعاية أسرة، واستحالة حياتهما معاً كانت الأسرة الفلسطينية تعيش في حياة تحكمها العادات والتقاليد والقيم السائدة والروابط الاجتماعية وصلة القرابة وأبوية السلطة، حيث تعيش المرأة حياة نمطية ترعى الأولاد وتقوم بدور ربة البيت، في ظل هذه المعايير المجتمعية كانت فكرة الطلاق أكثر صعوبة والعائلات تنفر من مفهوم الطلاق لشدة الروابط القرابية وصرامة التقاليد السائدة بين الأسر والرغبة في المحافظة على وحدة الملكيات، لذلك كان الطلاق موضوعاً يضايق العائلة ويجلب عليها اللوم، ويؤكد شعور الزوج أو الزوجة بالفشل والعجز عن المحافظة على سلامة الأسرة. والجدير بالذكر أن كل الإحصائيات والدراسات سجلت زيادة في حالات الطلاق في المجتمع الفلسطيني لعدة أسباب، منها: ظاهرة الزواج المبكر،

وتعدد الزوجات الذي أشار له الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (97 بنسبة 3.5%) في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وتكرار الزواج للمرة الثانية والذي وصل إلى (10.5%) للذكور وللإناث (3.0%) أما تعدد الزوجات فهو يعني مشاركة أكثر من امرأة في منزل واحد، والذي يلغي استقلالية المرأة الأولى، حيث يولد مشاكل اجتماعية قد تؤدي إلى الطلاق.

ومن الأسباب الأخرى التي قد تؤدي إلى ظاهرة الطلاق في المجتمع الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع العربي بشكل عام العامل الاقتصادي المسبب الرئيسي في استقرار الأسرة والمجتمع نفسه، والبطالة قد تؤثر في تراكم المشاكل الأسرية التي تفضي إلى التفكك الأسري، وكذلك الفقر والوضع السياسي.

3. **ظاهرة تعدد الزوجات:** هذه الظاهرة موجودة في المجتمع الفلسطيني وفي المجتمعات العربية والإسلامية، ومجتمعات أخرى، وقد استمدت هذه الظاهرة شرعيتها من الدين الإسلامي **[فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا]** (النساء آية : 3)، وقد أخذت قوانين الأحوال الشخصية في المجتمع الفلسطيني إباحة تعدد الزوجات، باعتبارها الأساس في التشريع الإسلامي من هذه الآية.لقد ساهمت عدة عوامل في تكريس هذه الظاهرة، وخاصة في تأويل الآية وتطبيق ما جاء بها دون اللجوء إلى الأسباب التي تسمح في تعدد الزوجات، وخاصة الموروث الاجتماعي والثقافي الذي تتناقله الأجيال حول هذا الموضوع، والذي يدل على مظهر اجتماعي كان سائداً في الوجاهة والنفوذ، والقدرة على الزواج بأكثر من زوجة، وقدرة الرعاية التي تدفع صاحبها إلى التفاخر، والرغبة في إنجاب أكثر عدد ممكن من الأحفاد، لزيادة العشيرة أو العائلة، ورفع مكانة الرجل في عائلته(عبد الوهاب، 1994: ص16)

4. **ظاهرة زواج الأقارب**: هذه الظاهرة منتشرة في المجتمع الفلسطيني، تتم داخل إطار العائلة ويطلق عليها اسم زواج داخلي، وينطبق نظام هذا الزواج في المجتمع العربي التقليدي بشكل عام. إذ أن

الزواج المحبذ أو المثالي، هو زواج بنت العم، أو بنت الخال، داخل إطار العائلة الممتدة، وهو شأن عائلي وقرابي، وليس شأناً شخصياً علماً بأن الزواج من الأقارب وخصوصً بنت العم ، تتدخل فيه العشيرة بهدف الإنجاب لتكثير النسل، وتكبير العائلة والعزوة، ويزداد ضمن زيادة عدد الإناث المتزوجات داخل العائلة وليس بازدياد عدد الذكور بتزويج فتياتها داخل العائلة لتكثير الخلف، والمحافظة على نفس النوعية والمفاهيم، والمحافظة على أملاك العائلة الخاصة.

5. **ظاهرة العنف الأسري**: العنف كسلوك يميز طابع العلاقة الاجتماعية، فأنماط التفاعل القائمة بين الأفراد والجماعات في المجتمع والأسرة أكثر خطورة على الفرد والمجتمع. وتكمن خطورته في أنه ليس كغيره من أشكال العنف ذات نتائج مباشرة تظهر في إطار العلاقات الصراعية بين السلطة وبعض الجماعات السياسية أو الدينية، بل إن نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة، غالباً ما تحدث خللاً في نسق القيم، واهتزازاً في نمط الشخصية خاصة عند الأطفال مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية مهتزة نفسياً وعصبياً . وهذا في حد ذاته كفيل بإعادة إنتاج العنف سواء داخل الأسرة أو في غيرها من المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير المنتشرة في المجتمع، وتأتي خطورته باعتباره جزءاً من ظاهرة أعم وأشمل من حدود الأسرة وعلاقاتها. إن أكثر أشكال العنف هي التي تمارس على المرأة بحكم بناء القوة والسلطة اللذين يحكمان علاقة الرجل بالمرأة داخل الأسرة وفي المجتمع، إلا أنه لوحظ أيضاً وجود ممارسات عنيفة تقع على الأطفال في إطار علاقة الآباء بالأبناء داخل الأسرة، أو علاقة الكبار بالصغار في غيرها من المؤسسات الاجتماعية والتربوية، وهو ما اصطلح على تسميته بصراع الأجيال. والعنف الأسري هو أيضاً أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من

تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع (عبد الوهاب، 1994 ص17)

ثالثاً: أثر الفقر وغياب الأمن الاجتماعي على الأسر الفلسطينية

مما لا شك فيه أن الدور التربوي الذي تؤديه الأسرة تجاه أبنائها يختلف من أسرة إلى أخرى تبعاً للحالة السائدة داخل الأسرة من حيث المستوى الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، ومن حيث العلاقات السائدة بين الزوج والزوجة من جهة، وأسلوب تعاملهما مع الأبناء من جهة أخرى.

فهناك أسرٌ يسودها الانسجام التام، والاحترام المتبادل بين الوالدين وسائر الأبناء، ولا يعانون من أية مشكلات سلوكية بين أعضائها الذين يشتركون جميعاً في الالتزام بالقيم السامية التي تحافظ على بناء الأسرة وتماسكها، وتستطيع هذه الأسر تذليل جميع المشاكل والصعوبات والتوترات الداخلية التي تجابههم بالحكمة والتعقل وبالمحبة والتعاطف والاحترام العميق لمشاعر الجميع صغاراً وكباراً. ذلك أن الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة، وخاصة بين الوالدين هو من أهم مقومات الاستقرار والثبات في حياتها، ومتى كانت الأسرة يسودها الاستقرار والثبات فإن تأثير ذلك سينعكس بكل تأكيد بشكل إيجابي على تربية الأطفال ونشأتهم. لكن هناك أسرٌ يسودها الانشقاق والتمزق والتناحر وعدم الانسجام، وتفتقد إلى الاحترام المتبادل بين الوالدين، ويمارس أحدهما سلوكاً لا يتناسب مع جنسه ولا يتلاءم معه، وغير مقبول اجتماعياً، وفي هذه الحال يفتقد الأطفال القدوة الضرورية التي يتعلم منها العادات والقيم والسلوكيات الحميدة، وقد يلجأ الأطفال إلى البحث عن قرين لهذه القدوة غير كفء من خارج الأسرة، غير أن هذه النماذج تفتقر إلى عمق الشخصية، ولا يمكن التعرف عليها بنفس الدرجة التي يتعرف بها الأبناء على الوالدين. كل هذه المظاهر تؤدي إلى هتك نسيج الأسرة وتفككها.

الآثار التي ترتبت على الفقر وغياب الأمن الاجتماعي للأسرة:

1. **التفكك الأسري:** يشير إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزاماته ودوره بصورة مرضية.
2. **الانحراف والانحلال الأخلاقي لأفراد الأسرة:** يؤدي غياب الأمن الأسري إلى تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة، خصوصاً الأولاد من البنين والبنات، فعندما تتفكك الأسرة ويتشتت شملها، ينتج عن ذلك شعور لدى أفرادها بانعدام الأمن الاجتماعي، وضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات، وتحوله للبحث عن أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق المراد، دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول للهدف، فيصبح المذهب الميكافيلي هو (أن الغاية تبرر الوسيلة) والموجه لسلوك الفرد. وفي هذا تغييب للضمير والالتزام بالمعايير والنظم الاجتماعية السائدة التي توجه سلوك الأفراد نحو الطرق المقبولة لتحقيق الأهداف بصورة مشروعة. والشاهد على ذلك هم الأحداث من الذكور والإناث في دور الملاحظة الذين ينحرفون ويقعون في سلوك إجرامي وأعمال منافية للحياة نتيجة عدم وجود الأمن الأسري (الشطي، 1995م)
3. **التسول والتشرد:** وهو نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج عن إطار الأنماط الاجتماعية السليمة وبالتالي توفر البيئة الخصبة لفقدان أفراد الأسرة للأمن الاجتماعي بجميع أنواعه مما ينعكس بالسلب على حياة أفراد الأسرة ويصبحون فريسة للمنحلين أو يصبحون فريسة للمخابرات الصهيونية لإسقاطهم في وحل العمالة والتخابر.
4. **عمالة الأطفال**: إن مشكلة عمل الأطفال مشكلة معقدة ومتشعبة حيث تتأثر وتؤثر على جميع الجوانب المتعلقة بالطفل من اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وفي بعض الأحيان يكون تأثيرها سلبي ومدمر على الطفل وبالتالي على أسرته. حيث يتعرض الطفل خلال العمل إلى

الكثير من الاستفزاز اللا أخلاقي من أصحاب العمل وتكليف الأطفال بأعمال لا يستطيعون القيام بها.

وهناك أربعة جوانب يتأثر بها الطفل نتيجة توجهه لسوق العمل في مرحلة عمرية مبكرة وهي:

- **التطور والنمو الجسدي**: تتأثر صحة الطفل بطبيعة وبيئة العمل نظراً للأخطار التي قد تعوق نموه، فالناحية العضوية للطفل العامل سوف تتأثر سلباً نتيجة عمله. حيث إن إصابات العمل وما ينطوي عليها من أخطار من شأنها النيل من صحته، والإضرار بنموه الجسدي مع عدم تقديم رعاية صحية له. فمثلا هناك أخطار مرتبطة بالسقوط من أماكن مرتفعة أو التعرض للجروح والكدمات الجسدية، أو التعرض لبعض الغازات الضارة.
- **التطور المعرفي:** يتأثر التطور المعرفي للطفل الذي يترك المدرسة ويتوجه لسوق العمل من خلال تأثر قدرته على القراءة والكتابة، مما يؤثر على تحصيله العلمي، والذي يقلل من الفرص المتاحة له مستقبلا في تحسين تطوره المعرفي.
- **التطور العاطفي:** يتأثر الطفل نتيجة استمرار غيابه عن المنزل ولفترات طويلة نسبيا، ولتعرضه للإرهاق الذي يصيبه نتيجة العمل وما يصادفه من مشاكل في العمل إلى بطء أو تأخر تطوره العاطفي.
- **التطور الاجتماعي والأخلاقي**: ونتيجة بعد الطفل عن الأسرة خلال فترة العمل في بيئة غريبة عليه، وشعوره بعدم الأمان، والخوف من المجهول، وعدم القدرة على التفاعل في بيئة العمل فإنه يفقد القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ، الأمر الذي يعرضه للاستغلال والتعرض للإساءة والعنف. (الأردن 2011)

5. **فقدان الأبناء للتعليم**: يؤدي الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة.
6. **فقدان الدور الرئيسي للأم**: هناك كثير من الأسر في قطاع غزة تعمل فيها الأم بالإضافة إلى الأب، ومن الطبيعي أن الأم العاملة تكون مساعدة للأب في تلبية احتياجات أفراد أسرتها ولكن يتبين فقدان الأم لدورها الرئيسي في تترك أطفالها في رعاية الآخرين، سواء أكان ذلك في دور الحضانة، ورياض الأطفال، أو تركهم لدى الأقارب مثل الجد والجدة، وحيث إن عددا كبيرا من الأمهات قد دخلن سوق العمل، بسبب الفقر. وبالذات إذا كان عمل الأم يتجاوز العشر ساعات مقابل راتب قليل لا يكفي لسد حاجة الأسرة وكذلك عمل الأم في ساعات متأخرة في الليل أو ما يسمى بالعمل الليلي. مما يؤثر بالسلب على تماسك أفراد الأسرة وعدم معرفة المشاكل والاحتياجات اليومية لأفرادها وينعكس هذا على نفسية الطفل والأولاد مما يخلق جيلا لديه مشاكل نفسية واجتماعية نتيجة المعاملة السلبية التي يمر بها الطفل في أهم مرحلة من مراحل التنشئة ولا سيما فقدان الكثير من حنان الأم وعطفها.
7. **تفشي الأمراض النفسية والجسدية داخل الأسرة:** مما لا شك فيه أن الفقر سبب رئيس لفقدان بعض الأسر الفلسطينية للأمان النفسي والصحي داخل المجتمع مما أدى إلى انخفاض المستوى الصحي لكثير من الأسر وزيادة حالة المرض بسبب ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية اللازمة في ظل غياب التأمين الصحي.

الفصل السادس

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : إجراءات البحث الميدانية

المبحث الثاني : تحليل البيانات وتفسيرها و اختبار الفروض

المبحث الثالث : النتائج التوصيات

المبحث الأول
إجراءات البحث الميدانية

- **أولاً: منهجية البحث**
- **ثانياً: مجتمع وعينة البحث**
- **ثالثاً: أداة البحث**
- **رابعاً: صدق وثبات الاستبيان**
- **خامساً: المعالجات الإحصائية**

المبحث الأول

إجراءات البحث الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج البحث , والأفراد مجتمع البحث وعينتها، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات البحث وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل البحث.

أولاً : منهجية البحث :

المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحث اعتمد على هذا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع البحث كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة البحث، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

- **طريقة جمع البيانات:**

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات**:**

1. البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لبحثه بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج

SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2. البيانات الثانوية.

وسوف يقوم الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد البحث، والتي تتعلق بدراسة تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية "دراسة الأسر الفقيرة في قطاع غزة -محافظة شمال قطاع غزة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء البحث بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في البحث التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال البحث

ثانياً: مجتمع وعينة البحث:

- **مجتمع البحث :**

وهي الأسر الفلسطينية الفقيرة في محافظة شمال غزة.

- **عينة البحث:**

تم اختيار عينة البحث بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع البحث حسب متغير السكن (محافظة شمال غزة) وقد بلغ حجم العينة 195 من الأسر الفلسطينية الفقيرة، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة وتم استرجاع 189 استبانه، وبعد تفحص تم استبعاد4 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 185 استبانه.

الجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

1. الجنس

يبين جدول رقم (1) أن 62.2% من عينة البحث من الذكور و37.8 % من عينة البحث من الإناث

جدول رقم (1)

جدول يبن توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	115	62.2
أنثى	70	37.8
المجموع	185	100.0

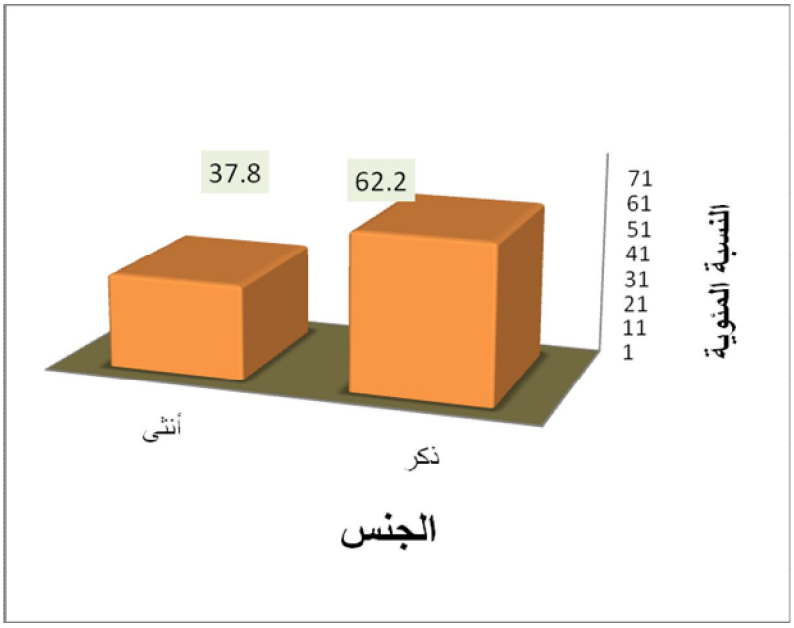

2. المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (2) أن 17.8% من عينة البحث مؤهلهم العلمي "ما دون ثانوي"، و27.6% من عينة البحث مؤهلهم العلمي " ثانوي"، و17.8% من عينة البحث مؤهلهم العلمي "دبلوم"، و31.9% من عينة البحث مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و4.9% من عينة البحث مؤهلهم العلمي "ماجستير".

جدول رقم (2)

جدول يبن توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ما دون ثانوي	33	17.8
ثانوي	51	27.6
دبلوم	33	17.8
بكالوريوس	59	31.9
ماجستير	9	4.9
المجموع	185	100.0

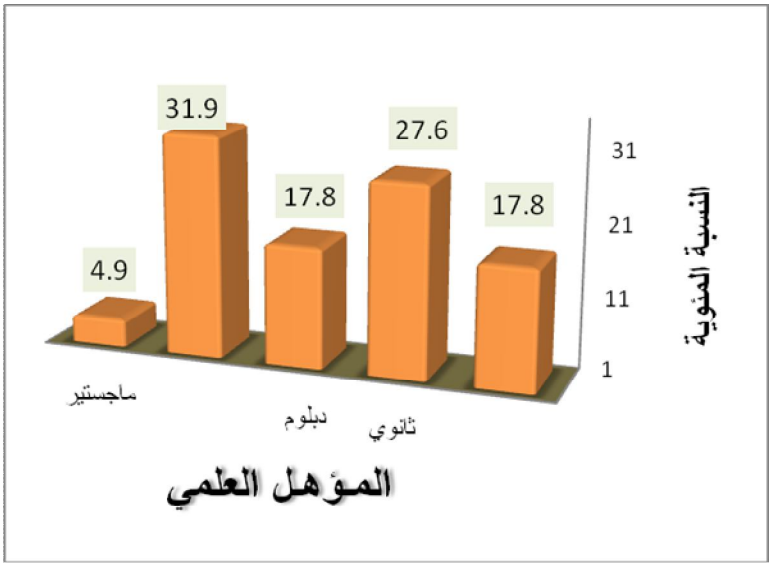

3. العمر:

يبين جدول رقم (3) أن 65.9% من عينة البحث تراوحت أعمارهم " أقل من30 سنة "، و14.1% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " من30 إلى أقل من 40 سنة "، و13.5% من عينة البحث تراوحت أعمارهم " من40الى اقل من50 سنة "، و6.5% من عينة البحث تراوحت أعمارهم " أكثر من50 سنة ".

جدول رقم (3)

جدول يبين توزيع عينة البحث **حسب متغير العمر**

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من30 سنة	**122**	**65.9**
من30 إلى أقل من 40 سنة	**26**	**14.1**
من40الى اقل من50 سنة	**25**	**13.5**
أكثر من50 سنة	**12**	**6.5**
المجموع	**185**	**100.0**

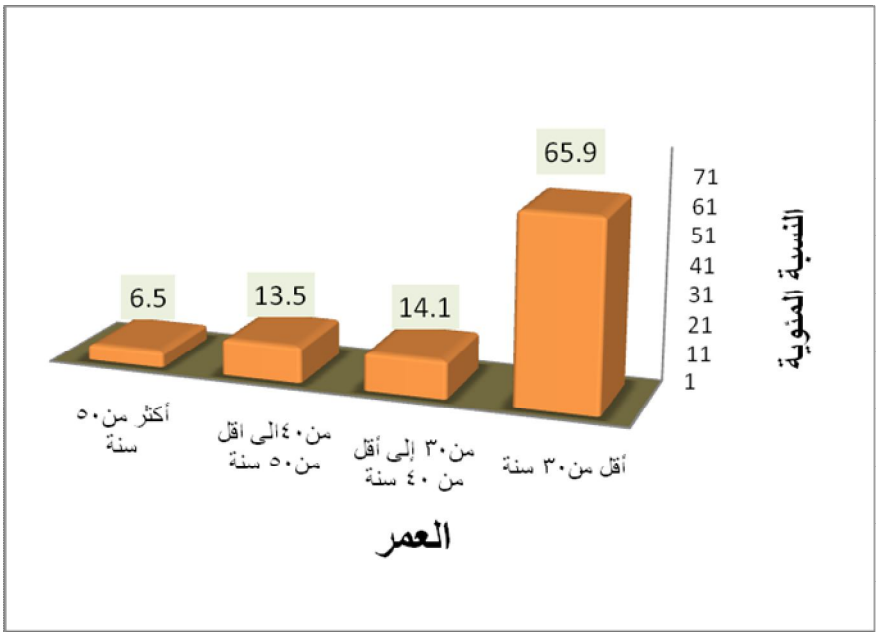

4. مكان السكن:

يبين جدول رقم (4) أن 49.2 % من عينة البحث يسكنون في " أقصى شمال غزة "، و19.5% من عينة البحث يسكنون في " غرب شمال غزة "، و21.6% من عينة البحث يسكنون في " شرق شمال غزة "، و9.7% من عينة البحث يسكنون في " جنوب شمال غزة ".

جدول رقم (4)

جدول يبين توزيع عينة البحث حسب متغير مكان السكن

مكان السكن	التكرار	النسبة المئوية
أقصى شمال غزة	91	49.2
غرب شمال غزة	36	19.5
شرق شمال غزة	40	21.6
جنوب شمال غزة	18	9.7
المجموع	185	100.0

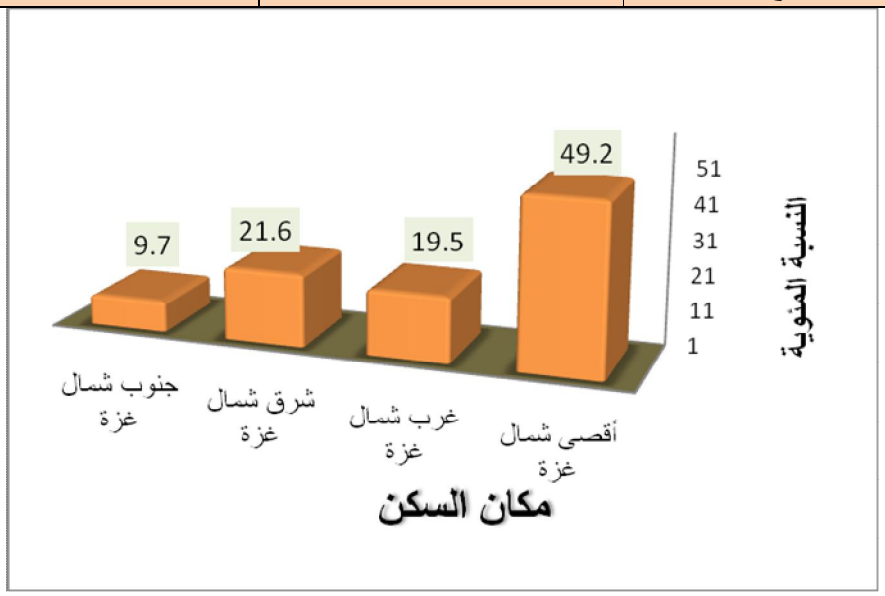

5. نوع وحالة السكن:

يبين جدول رقم (5) أن 77.0 % من عينة البحث يسكنون في بيت ملك منهم 70% بيت باطون و7.0% بيت اسبست، و23.0% من عينة البحث يسكنون في بيت ملك منهم 18.0% بيت باطون و5.0% بيت اسبست.

جدول رقم (5)

جدول يبين توزيع عينة البحث حسب متغير نوع السكن

حالة السكن	باطون		أسبست		المجموع	
نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ملك	129	70.0	13	7.0	142	77.0
أجار	34	18.0	9	5.0	43	23.0
المجموع	163	88.0	22	12.0	185	1.00

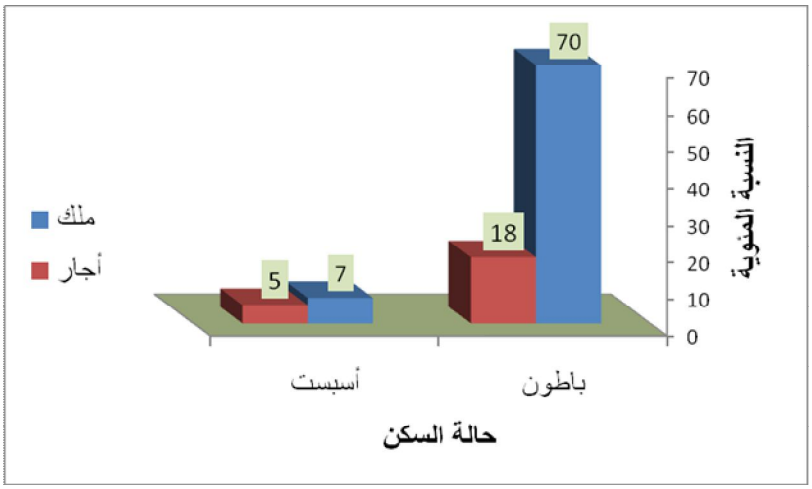

6. المهنة:

يبين جدول رقم (6) أن 22.7% من عينة البحث يعملون "موظف"، و16.8% من عينة البحث يعملون "عامل"، و38.4% من عينة البحث "بدون مهنة"، و22.2% من عينة البحث "طلاب".

جدول رقم (6)

جدول يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	42	22.7
عامل	31	16.8
بدون مهنة	71	38.4
طالب	41	22.2
المجموع	185	100.0

7. الدخل الشهري:

يبين جدول رقم (7) أن 56.2 % من عينة البحث " لا يوجد دخل لهم"، و9.7% من عينة البحث دخلهم الشهري " أقل من300شيقل "، و10.3% من عينة البحث دخلهم الشهري " 300 - 500شيقل "، و5.9% من عينة البحث دخلهم الشهري " 500 – 1000 شيقل"، و14.1% من عينة البحث دخلهم الشهري " أكثر من 1000شيقل "، و3.8% من عينة البحث دخلهم الشهري " من مصادر أخرى".

جدول رقم (7)

جدول يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية
لايوجد دخل	104	56.2
أقل من300شيقل	18	9.7
300 - 500شيقل	19	10.3
500 – 1000 شيقل	11	5.9
أكثر من 1000شيقل	26	14.1
أخرى	7	3.8
المجموع	185	100.0

8. المستوى الاقتصادي:

يبين جدول رقم (8) أن 3.2% من عينة البحث مستواهم الاقتصادي "ممتاز"، و35.1% من عينة البحث مستواهم الاقتصادي " متوسط "، و17.3% من عينة البحث مستواهم الاقتصادي " جيد "، و44.3% من عينة البحث مستواهم الاقتصادي " ضعيف ".

جدول رقم (8)

جدول يبين توزيع عينة البحث حسب متغير المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
ممتاز	6	3.2
متوسط	65	35.1
جيد	32	17.3
ضعيف	82	44.3
المجموع	185	100.0

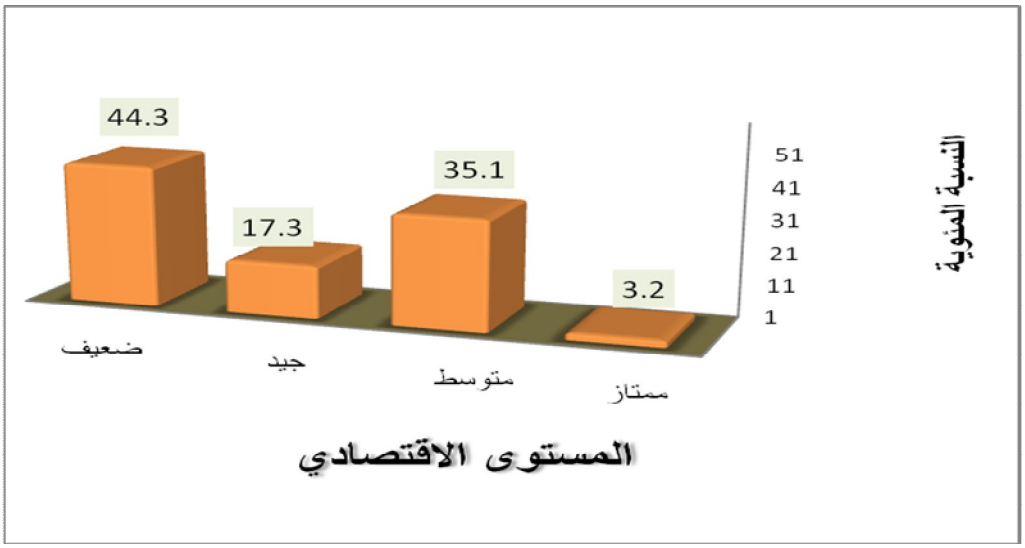

ثالثاً: أداة البحث :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. إعداد استبانه أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستبانة على عدد من الخبراء من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.

3. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

4. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والخبراء والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

5. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية الاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6. توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للبحث ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة البحث ويتكون من 8 فقرات
- القسم الثاني تتناول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية "دراسة الأسر الفقيرة في قطاع غزة- محافظة الشمال وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور كما يلي:
  - المحور الأول: يؤثر الفقر على الأمن للاجتماعي للأسر الفلسطينية ويتكون 0 من 10 فقرات
  - المحور الثاني: أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية ويتكون من18 فقرة
  - المحور الثالث: توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية ويتكون من 6 فقرات

وقد كانت الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في جدول رقم (9)

جدول رقم(9)

جدول يبين مقياس الاجابات

الدرجة	5	4	3	2	1
التصنيف	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا

رابعاً: صدق وثبات الاستبيان:

1. الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض أداة البحث في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الآداب المتخصصين في الخدمة الاجتماعية والإحصاء.

ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة البحث . وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين)، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الدارس بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له وتبين الجداول من رقم (10-12) أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن

القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

جدول يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر الفقر سلبا على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	0.414	0.023
2	يؤثر الفقر سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية	0.645	0.000
3	يؤدي الفقر إلى التفكك الاجتماعي والأسري	0.785	0.000
4	يؤدي الفقر إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال	0.566	0.001
5	يؤدي الفقر إلى انعدام الحياة والمشاركة الاجتماعية	0.630	0.000
6	يؤدي الفقر إلى قصور الآباء عن مسؤولياتهم داخل الأسرة	0.667	0.000
7	يؤدي الفقر إلى هجرة الشباب خارج الوطن للبحث عن العمل	0.600	0.000
8	يؤدي الفقر إلى اللامساواة بين أفراد المجتمع	0.624	0.000
9	يؤدي الفقر إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل	0.878	0.000
10	يؤدي الفقر إلى التخلي عن القيم الاجتماعية في المجتمع	0.681	0.000

جدول رقم (11)

جدول يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر الفقر سلبا على الأمن التعليمي	0.386	0.035
2	الفقر سبب في تدني التحصيل الدراسي	0.598	0.000
3	يؤدي الفقر إلى تسرب الأبناء من المدارس	0.669	0.000
4	يؤدي الفقر إلى ترك التعليم والتشرد	0.717	0.000
5	يؤدي الفقر إلى تجنب بعض الطلاب لبعض الزملاء	0.662	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
6	يؤدي الفقر إلى حرمان بعض الطلاب من الالتحاق بالجامعات	0.412	0.024
7	يؤدي الفقر إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع	0.498	0.005
8	يؤدي الفقر إلى ارتكاب جرائم وأعمال عنف وأعمال قتل	0.377	0.040
9	يؤدي الفقر إلى السرقة	0.583	0.001
10	يؤدي الفقر إلى خلق ظاهرة العنف الاجتماعي	0.565	0.001
11	تأثير الفقر على الأمن الصحي للأسر الفقير	0.745	0.000
12	يؤدي الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي إلى الانتحار	0.715	0.000
13	يؤدي الفقر إلى فقدان الأمن الصحي والنفسي	0.595	0.001
14	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة الإصابة بالا مراض النفسية والعضوية	0.615	0.000
15	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة عدد الوفيات	0.698	0.000
16	يؤدي الفقر إلى سوء الحالة النفسية عند الفقير	0.745	0.000
17	يؤدي الفقر إلى الشعور الدائم بالقلق	0.645	0.000
18	يؤدي الفقر إلى فقدان الثقة بالنفس	0.543	0.002

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (12)

جدول يبين الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث -توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعمل المؤسسات الاجتماعية على رفع معاناة الفقراء وتحسين معيشتهم	0.729	0.000
2	تقدم المؤسسات الاجتماعية احتياجات الفقير اللازمة والضرورية	0.597	0.000
3	تقوم المؤسسات الحكومة والأمنية بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء	0.524	0.003
4	يعمل الأخصائي الاجتماعي على الدعم النفسي للفقير	0.585	0.001
5	تعمل المؤسسات الاجتماعية بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد	0.699	0.000

م.	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس		
6	تعمل المؤسسات الاجتماعية بتقديم المساعدات العينية للفقراء مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر	0.661	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور البحث.**

جدول رقم (13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور البحث مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول رقم (13)

جدول يبين معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور البحث مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	0.826	0.000
الثاني	أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	0.842	0.000
الثالث	توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	0.783	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

- **ثبات فقرات الاستبانة Reliability:**

أما ثبات أداة البحث فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995: 430) وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان حيث بلغ 0.8475 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة

جدول رقم (14)

جدول يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	القيمة الاحتمالية
الأول	يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	0.7115	0.8314	0.000
الثاني	أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	0.8165	0.8990	0.000
الثالث	توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	0.7056	0.8274	0.000
جميع الفقرات		0.7354	0.8475	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (15) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ 0.8607 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول رقم (15)

جدول يبين معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	10	0.8475
الثاني	أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	18	0.9368
الثالث	توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	6	0.8472
جميع الفقرات		34	0.8607

خامسا: المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (16) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول رقم(16)

جدول يبين مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5.0-4.20
درجة التوافر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة البحث .
3. المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد البحث عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك، 1996، 89) علما بان تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.
4. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
5. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
6. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
7. معادلة سبيرمان براون للثبات.

8. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (Sample K-S -1).

9. اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10. تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

11. اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات.

المبحث الثاني
تحليل البيانات وتفسيرها و اختبار الفروض

أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي.

ثانياً: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

ثالثا :اختبار الفروض

المبحث الثاني

تحليل البيانات وتفسيرها

أولاً : اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث أن **القيمة الاحتمالية** لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول رقم (17)

جدول يبين اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	10	1.745	0.065
الثاني	أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	18	1.108	0.172
الثالث	توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	6	1.847	0.481
جميع المحاور		34	1.744	0.535

ثانياً: تحليل فقرات ومحاور البحث

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمةt المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97 (أو **القيمة الاحتمالية** اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.97 (أو **القيمة الاحتمالية** اقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان **القيمة الاحتمالية** لها أكبر من 0.05.

المتغيرات الشخصية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، مكان السكن نوع السكن، المهنة، الدخل الشهري، المستوى الاقتصادي).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الجنس.

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (18) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.014 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.988 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين

متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (18)

جدول يبين نتائج اختبار t حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى الجنس.

المحور	المتوسط الحسابي		قيمة t	القيمة الاحتمالية
	ذكر	أنثى		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.98	3.94	0.458	0.648
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.78	3.81	-0.328	0.743
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.38	3.36	0.210	0.834
جميع المحاور	**3.77**	**3.77**	**-0.014**	**0.988**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 183" تساوي 1.97

2-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (19) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 3.546 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.42 كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.008 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **المؤهل العلمي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، ويبين اختبار شفيه جدول رقم(20)أن الفروق بين فئتي "ماجستير" و "ما دون ثانوي" والفروق لصالح الفئة "ما دون ثانوي".

جدول رقم (19)

جدول يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المؤهل العلمي

المحور	المتوسط الحسابي					قيمة F	القيمة الاحتمالية
	ما دون ثانوي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	4.08	4.11	3.91	3.87	3.64	2.717	0.031
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.95	3.97	3.67	3.69	3.38	3.337	0.012
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.16	3.59	3.29	3.35	3.41	1.648	0.164
جميع المحاور	3.85	3.94	3.68	3.68	3.46	3.546	0.008

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (4، 180) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.42

جدول رقم (20)

جدول يبين اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير المؤهل العلمي

الفرق بين المتوسطات	ما دون ثانوي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير
ما دون ثانوي		-0.098	0.170	0.166	0.382*
ثانوي	0.098		0.268	0.264	0.479
دبلوم	-0.170	-0.268		-0.004	0.212
بكالوريوس	-0.166	-0.264	0.004		0.215
ماجستير	-0.382*	-0.479	-0.212	-0.215	

- ويعزو الباحث أن النتيجة التي أظهرت الفرق بين فئتي " ماجستير " و" ما دون ثانوي " والفروق لصالح الفئة " ما دون ثانوي " تدل أن الفقير يركز جُلَّ أولوياته لسد احتياجاته

الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ودواء وهو الأمر الذي لا يجعله ينظر إلى العلم على أنه ضرورة للحياة لا بد منها، وإنما ينظر إليه باعتباره أمرًا ثانويًّا؛ نظرًا لعدم قدرته على تحصيله، هذا يجعل الأهالي الفقراء المسئولين عن الأسرة لا يكونون حريصين على أن يلتحق أبناؤهم بالمدارس من أجل التعلم وإنما يرون أنه من الأفضل أن يتركوا مدارسهم من أجل مساعدتهم في أمور المعيشة.

3-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **العمر.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **العمر** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (21) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.883 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.65، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.451 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **العمر** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى العمر

المحور	المتوسط الحسابي				قيمة F	القيمة الاحتمالية
	أقل من30سنة	من30 إلى أقل من 40	من40الى اقل من50	أكثر من50		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.97	4.08	4.00	3.64	1.914	0.129
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.81	3.72	3.86	3.71	0.283	0.837
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.47	3.22	3.26	2.96	2.226	0.087
جميع المحاور	**3.79**	**3.74**	**3.79**	**3.56**	**0.883**	**0.451**

قيمة F الجدولية **عند درجتي حرية (3، 181) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.65**

4-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **مكان السكن.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **مكان السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (22) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.811 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.65، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.041 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين

متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى

إلى **مكان السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ويبين اختبار شفيه جدول رقم (23) أن الفروق بين فئتي " غرب شمال غزة " و" أقصى شمال غزة " والفروق لصالح الفئة " أقصى شمال غزة "

جدول رقم (22)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى مكان السكن

المحور	المتوسط الحسابي				قيمة F	القيمة الاحتمالية
	أقصى شمال غزة	غرب شمال غزة	شرق شمال غزة	جنوب شمال غزة		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	4.05	3.84	3.93	3.92	1.498	0.217
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.90	3.63	3.77	3.62	2.338	0.075
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.49	3.30	3.16	3.38	1.796	0.150
جميع المحاور	**3.87**	**3.63**	**3.71**	**3.66**	**2.811**	**0.041**

قيمة F الجدولية **عند درجتي حرية (3، 181) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.65**

جدول رقم (23)

جدول يبين اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير مكان السكن

الفرق بين المتوسطات	أقصى شمال غزة	غرب شمال غزة	شرق شمال غزة	جنوب شمال غزة
أقصى شمال غزة		0.244*	0.165	0.211
غرب شمال غزة	-0.244*		-0.079	-0.033
شرق شمال غزة	-0.165	0.079		0.046
جنوب شمال غزة	-0.211	0.033	-0.046	

- يبين هذا البحث أن استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى لمكان السكن والفروق (لصالح الفئة أقصى شمال غزة)

ويعزو الباحث أن هذه المنطقة من المناطق الحدودية الملاصقة للخط الفاصل بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي وتضم هذه المنطقة (بيت لاهيا والقرية البدوية وبيت حانون) وتعد هذه المناطق الأكثر عرضة للانتهاك الصهيوني من تجريف الأراضي الزراعية واستهداف البيوت وإطلاق النار على المزارعين وحرمانهم من الوصول لأراضيهم كل هذه العوامل جعلت تقع تحت سياسية التفقير الإسرائيلي الممنهج للشعب الفلسطيني.

5-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **نوع السكن.**

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **نوع السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (24) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.690 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.093 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **نوع السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

.جدول رقم (24)

جدول يبين نتائج اختبار t حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى نوع السكن.

المحور	المتوسط الحسابي		قيمة t	القيمة الاحتمالية
	ملك	أجار		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.99	3.90	0.874	0.383
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.85	3.62	2.069	0.040
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.38	3.36	0.117	0.907
جميع المحاور	3.80	3.66	1.690	0.093

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 183" تساوي 1.97

6-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى نوع السكن.

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **حالة السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (25) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.164 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.038 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **حالة السكن** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والفروق لصالح الفئة " حالة السكن باطون".

جدول رقم (25)

جدول يبين نتائج اختبار t حسب للفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية إلى حالة السكن.

المحور	المتوسط الحسابي		قيمة t	القيمة الاحتمالية
	بطون	اسبست		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.98	3.84	1.362	0.183
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.83	3.55	2.495	0.018
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.38	3.36	0.109	0.914
جميع المحاور	3.79	3.60	2.164	0.038

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 183" تساوي 1.97

- يبين هذا البحث أن استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى حالة السكن والفروق لصالح الفئة حالة السكن باطون.

ويعزو الباحث ذلك لأنه من الطبيعي أن يكون كذلك رغم أن السكن في المساكن من الباطون من الظاهر أن تدلل على المستوى الاقتصادي الجيد لأصحابها على من أن يسكنون المنازل المكونة من الأسبست وكذلك من خلال ربط نوع السكن يبين أن الأكثر للإيجار فأكثر هؤلاء الفقراء لا يمتلكون بيوتا لهم بل في بيوت مستأجرة وغالبا تكون باطون

ويعزو الباحث هذا السبب إلى أن الذين يسكنون البيوت من الباطون استنفدوا اقتصاديا بسبب إنفاق إمكانياتهم المادية من أجل بناء بيوتهم حيث الإمكانيات المتاحة لهم الآن بسيطة جدا.

7-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المهنة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المهنة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (26) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.202 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.65، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.089 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المهنة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (26)

جدول يبين نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المهنة

المحور	المتوسط الحسابي				قيمة F	القيمة الاحتمالية
	موظف	عامل	بدون مهنة	طالب		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.84	4.09	4.03	3.90	1.903	0.131
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.58	3.76	3.95	3.77	3.336	0.021

توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.30	3.36	3.23	3.70	3.350	0.020
جميع المحاور	3.60	3.79	3.85	3.80	2.202	0.089

قيمة F الجدولية **عند درجتي حرية (3، 181) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.65**

8-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **الدخل الشهري.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **الدخل الشهري** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (27) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.729 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.26، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.021 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **الدخل الشهري** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويبين اختبار شفيه جدول رقم (28) ان الفروق بين فئتي " أخرى" و" 500 – 1000 شيقل " والفروق لصالح الفئة "500 – 1000 شيقل "

جدول رقم (27)

جدول يبين نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الدخل الشهري

المحور	المتوسط الحسابي						قيمة F	القيمة الاحتمالية
	لا يوجد دخل	أقل من300شيقل	300 - 500شيقل	500 – 1000 شيقل	أكثر من 1000شيقل	أخرى		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	**3.92**	**4.08**	**4.08**	**4.31**	**3.92**	**3.73**	**1.733**	**0.129**
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	**3.77**	**3.81**	**4.11**	**4.09**	**3.60**	**3.48**	**2.315**	**0.046**

توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	**3.40**	**3.57**	**3.47**	**3.48**	**3.13**	**2.86**	**1.461**	**0.205**
جميع المحاور	**3.75**	**3.85**	**3.99**	**4.05**	**3.61**	**3.45**	**2.729**	**0.021**

قيمة F الجدولية عند درجتي حرية (5، 179) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.26

- تبين أن استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى الدخل الشهري والفروق لصالح الفئة الذين يتقاضون راتبا مابين (500 – 1000) شيقل ويعد هذا الدخل منخفض جدًا

ويعزو الباحث سبب تدني أجور الفقراء لعدم وجود قانون ينظم ويحدد أجرة العمل اليومية أو الشهرية للعمال، وهو ما يجعل أرباب العمل يستغلون العمال بحجة أنه يوجد غيرهم مستعدين للعمل بأجرة أقل إن هم رفضوا وطالبوا بأجرة أكبر. فتجد بعض العمال يعمل ما يقارب في اليوم أكثر من 10 ساعات 600 شيقل في الشهر.

جول رقم (28)

اختبار شفيه للفروق بين المتوسطات لجميع المحاور حسب متغير الدخل الشهري

الفرق بين المتوسطات	لا يوجد دخل	أقل من300شيقل	300 - 500شيقل	500 – 1000 شيقل	أكثر من 1000شيقل	أخرى
لا يوجد دخل		-0.096	-0.236	-0.295	0.137	0.305
أقل من300شيقل	0.096		-0.140	-0.199	0.233	0.401
300 - 500شيقل	0.236	0.140		-0.059	0.373	0.541
500 – 1000 شيقل	0.295	0.199	0.059		0.432	0.600*
أكثر من 1000شيقل	-0.137	-0.233	-0.373	-0.432		0.168
أخرى	-0.305	-0.401	-0.541	-0.600*	-0.168	

9-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى **المستوى الاقتصادي**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **المستوى الاقتصادي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (29) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.577 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.65، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.197 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين **متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى** إلى **المستوى الاقتصادي** عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى المستوى الاقتصادي

المحور	المتوسط الحسابي				قيمة F	القيمة الاحتمالية
	ممتاز	متوسط	جيد	ضعيف		
يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	3.67	3.95	4.06	3.97	0.985	0.401
أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية	3.43	3.72	3.79	3.88	1.555	0.202
توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	2.78	3.44	3.44	3.34	1.427	0.236
جميع المحاور	3.38	3.74	3.81	3.81	1.577	0.197

قيمة F الجدولية **عند درجتي حرية (3، 181) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.65**

المحور الأول: (يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) مرتبة حسب الوزن النسبي من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة كما يلي:

جدول رقم (30)

تحليل فقرات المحور الاول (يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر الفقر سلبا على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية	4.52	0.643	90.49	32.230	0.000
2	يؤثر الفقر سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية	4.18	0.912	83.57	17.570	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
3	يؤدي الفقر إلى التفكك الاجتماعي والأسري	3.94	1.111	78.70	11.446	0.000
4	يؤدي الفقر إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال	4.27	0.739	85.41	23.380	0.000
5	يؤدي الفقر إلى انعدام الحياة والمشاركة الاجتماعية	3.70	1.125	73.95	8.427	0.000
6	يؤدي الفقر إلى قصور الآباء عن مسؤولياتهم داخل الأسرة	4.06	0.913	81.30	15.872	0.000
7	يؤدي الفقر إلى هجرة الشباب خارج الوطن للبحث عن العمل	4.52	0.738	90.49	28.104	0.000
8	يؤدي الفقر إلى اللا مساواة بين أفراد المجتمع	4.07	0.885	81.41	16.450	0.000
9	يؤدي الفقر إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل	3.37	1.254	67.46	4.046	0.000
10	يؤدي الفقر إلى التخلي عن القيم الاجتماعية في المجتمع	3.04	1.316	60.76	0.391	0.696
	جميع الفقرات	3.97	0.539	79.35	24.437	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 184" تساوي 1.97

1. في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 90.49%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤثر سلبا على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية ".
2. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 90.49%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى هجرة الشباب خارج الوطن للبحث عن العمل ".

3. في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 85.41%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال ".
4. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 83.57%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية ".
5. في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 81.41%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " يؤدي الفقر إلى اللا مساواة بين أفراد المجتمع ".
6. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 81.30%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى قصور الآباء عن مسؤولياتهم داخل الأسرة ".
7. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 78.70%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والأسري ".
8. في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 73.95%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى انعدام الحياة والمشاركة الاجتماعية ".
9. في الفقرة رقم " 9" بلغ الوزن النسبي " 67.46%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل ".

10.في الفقرة رقم "10 " بلغ الوزن النسبي " 60.76%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.696 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى التخلي عن القيم الاجتماعية في المجتمع ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الاول (يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) تساوي3.97، **والانحراف المعياري يساوي** 0.539**والوزن النسبي يساوي** 79.35**% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي** 24.437**وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ان الفقر يؤثر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$

- تبين أن الفقر بنسبة 90.49% يؤثر على الأمن الاجتماعي للأسر الفقيرة حيث يعد الفقر آفة من الآفات التي بانتشارها في المجتمع تؤدي إلى تفشي الأمراض الاجتماعية مثل الأمية والسرقة والإدمان والجهل هذا يدل على أن الفقر يؤدي إلى خلخلة في الانضباط الاجتماعي ويتفق هذا البحث مع دراسة (ماجدة الدعادلة وسماح اللداوي، 2006) والتي كان من نتائجها يوجد علاقة بين الفقر وفقدان التوافق الاجتماعي عند مستوى الدلالة 0.05
- ويبين هذا البحث أن الفقر يؤدي إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال بنسبة 85.41% دفع الفقر في قطاع غزة الأطفال للانتقال المبكر إلى بيئة العمل الشاقة والمتعبة، مهددةً بذلك سلامتهم، بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم في الحياة الكريمة والرفاهية والرعاية الصحية والتعليم الأساسي. ويتفق هذا البحث مع (محمد إبراهيم العبادلة، 2002) ودراسة (أبو عواد وآخرون 2003) بينت الدراسة وجود علاقة بين تدهور الوضع الاقتصادي وتدني دخل الأسرة وانتشار عمالة الأطفال.

- يبين البحث أن الفقر يؤدي إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل بنسبة 60% هناك كثير من الأسر في قطاع غزة تعمل فيها الأم بالإضافة إلى الأب، ومن الطبيعي أن الأم العاملة تترك أطفالها في رعاية أولادها الآخرين بسبب الفقر مما يؤثر بالسلب على عدم تماسك أفراد الأسرة.

ويختلف هذا البحث مع دراسة (Hashem & Montesquiou، 2011) والتي استنتجت زيادة ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على رعاية أطفالهن وتوفير احتياجاتهم الأساسية وأصبحن أكثر إيجابية عند خروجهن للعمل.

المحور الثاني: الفقر يؤثر على المستوى التعليمي والاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (31) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية) مرتبة حسب الوزن النسبي من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة كما يلي:

جدول رقم (31)

جدول يبين تحليل فقرات المحور الثاني (أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر الفقر سلبا على الأمن التعليمي	4.13	0.893	82.59	17.198	0.000
2	الفقر سبب في تدني التحصيل الدراسي	3.35	1.277	66.92	3.686	0.000
3	يؤدي الفقر إلى تسرب الأبناء من المدارس	3.46	1.128	69.19	5.542	0.000
4	يؤدي الفقر إلى ترك التعليم والتشرد	3.53	1.170	70.59	6.156	0.000
5	يؤدي الفقر إلى تجنب بعض الطلاب لبعض الزملاء	3.90	1.084	78.05	11.326	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
6	يؤدي الفقر إلى حرمان بعض الطلاب من الالتحاق بالجامعات	4.49	0.815	89.84	24.896	0.000
7	يؤدي الفقر إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع	3.69	0.983	73.73	9.498	0.000
8	يؤدي الفقر إلى ارتكاب جرائم وأعمال عنف وأعمال قتل	3.60	1.190	72.00	6.860	0.000
9	يؤدي الفقر إلى السرقة	4.09	0.965	81.84	15.386	0.000
10	يؤدي الفقر إلى خلق ظاهرة العنف الاجتماعي	3.93	0.967	78.59	13.076	0.000
11	تأثير الفقر على الأمن الصحي للأسر الفقير	4.03	0.926	80.65	15.163	0.000
12	يؤدي الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي إلى الانتحار	2.93	1.414	58.59	-0.676	0.500
13	يؤدي الفقر إلى فقدان الأمن الصحي والنفسي	4.03	0.793	80.65	17.701	0.000
14	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة الإصابة بالأمراض النفسية والعضوية	3.86	1.079	77.19	10.831	0.000
15	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة عدد الوفيات	3.35	1.216	67.03	3.929	0.000
16	يؤدي الفقر إلى سوء الحالة النفسية عند الفقير	4.16	0.746	83.14	21.085	0.000
17	يؤدي الفقر إلى الشعور الدائم بالقلق	4.19	0.945	83.78	17.113	0.000
18	يؤدي الفقر إلى فقدان الثقة بالنفس	3.57	1.126	71.46	6.922	0.000
	جميع الفقرات	**3.79**	**0.630**	**75.88**	**17.147**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 184" تساوي 1.9

1. في الفقرة رقم "6 " بلغ الوزن النسبي " 89.84%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى حرمان بعض الطلاب من الالتحاق بالجامعات ".

2. في الفقرة رقم "17 " بلغ الوزن النسبي " 83.78%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى الشعور الدائم بالقلق ".
3. في الفقرة رقم " 16" بلغ الوزن النسبي " 83.14%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى سوء الحالة النفسية عند الفقير ".
4. في الفقرة رقم " 1" بلغ الوزن النسبي " 82.59%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤثر سلبا على الأمن التعليمي ".
5. في الفقرة رقم " 9" بلغ الوزن النسبي " 81.84%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى السرقة "
6. في الفقرة رقم " 11" بلغ الوزن النسبي " 80.65%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر تأثير على الأمن الصحي للأسر الفقير ".
7. في الفقرة رقم " 13" بلغ الوزن النسبي " 80.65%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى فقدان الأمن الصحي والنفسي ".
8. في الفقرة رقم " 10" بلغ الوزن النسبي " 78.59%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى خلق ظاهرة العنف الاجتماعي ".

9. في الفقرة رقم "5 " بلغ الوزن النسبي " 78.05%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى تجنب بعض الطلاب لبعض الزملاء ".

10. في الفقرة رقم " 14" بلغ الوزن النسبي " 77.19%" وهي اكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى زيادة نسبة الإصابة بالإمراض النفسية والعضوية ".

11. في الفقرة رقم "7 " بلغ الوزن النسبي " 73.73%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع ".

12. في الفقرة رقم "8 " بلغ الوزن النسبي " 72.00%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى ارتكاب جرائم وأعمال عنف وأعمال قتل ".

13. في الفقرة رقم "18 " بلغ الوزن النسبي " 71.46%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس".

14. في الفقرة رقم "4 " بلغ الوزن النسبي " 70.59%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى ترك التعليم والتشرد".

15. في الفقرة رقم "3 " بلغ الوزن النسبي " 69.19%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى تسرب الأبناء من المدارس".

16.في الفقرة رقم "15 " بلغ الوزن النسبي " 67.03%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى زيادة نسبة عدد الوفيات".

17.في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي " 66.92%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الفقر سبب في تدني التحصيل الدراسي".

18.في الفقرة رقم " 12 " بلغ الوزن النسبي " 58.59%" وهي أقل من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.50 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن " الفقر يؤدي إلى انعدام الأمن الاجتماعي إلي يوصل لحالة الانتحار بدرجة متوسطة"

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية) تساوي 3.79، والانحراف المعياري يساوي 0.630 والوزن النسبي يساوي 75.88% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 17.147وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على ان الفقر يؤثر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

- تبين أن ما نسبته 89.84% من الفقر يؤدي إلى حرمان بعض الطلاب من الالتحاق بالجامعات ففي ظل تردي الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة وارتفاع معدلات الفقر وفي ظل ارتفاع وزيادة كلفة الرسوم الجامعية بدون أي مراعاة لواقعنا هذا يحرم الكثير من الطلبة الفقراء من الالتحاق بالجامعة لعدم تمكنهم من تسديد الرسوم مما يترتب عليه خسران دراستهم الجامعية وإضاعة الوقت إلى حين توفير الرسوم اللازمة لاستكمال دراستهم.

ويتفق هذا البحث مع دراسة (ماجدة الدعادلة وسماح اللداوي، 2006). ودراسة (أبو عواد وآخرون 2003) وفيها تعليم الوالدين يخرج الأسرة من دائرة الفقر. وتتفق أيضا مع (دراسةSample 2011) التي خرجت بتوصية ضرورة المنح الدراسية والتدريب والتي تساهم في استمرارية نجاح الأسرة في تخطي الفقر. ودراسة (Torpfer, Conrad) والتي استنتجت انخفاض مستوى التعليم المتوسط للفقراء والتي تشمل التغيرات في أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتختلف هذه الدراسة مع (Mcgettigan, Timothy) لم يكن دور التعليم واضح فيها.

- ويبين هذا البحث أن الفقر يؤدي إلى فقدان الأمن الصحي والنفسي بنسبة 80.65% إن انتشار الفقر في العالم وانخفاض مستوى المعيشة للفرد والجماعة لا بد أن يؤثر على جوانب المجتمع ومن أهمها الفرد نفسه فعندما يحرم الفرد من أساسيات الحياة من توفير الرفاهية والراحة النفسية، والحق في توفر العلاج ومراكز العناية الصحية وغيرها من الاحتياجات فلا بد أن ذلك سينعكس على سلوك الفرد داخل المجتمع فيؤدي لوجود السلوكيات المنحرفة والجرائم والأمراض النفسية والجسدية وغير ذلك، كما أن ذلك سينعكس على المجتمع بشكل كلي من خلال عدم الاستقرار وفقدان الأمن وعدم التطور في كافة المجالات.

ويتفق هذا البحث مع دراسة (progress in fiscal،1996) والتي اقترحت هذه الدراسة عدة سياسات من أبرزها وجود شبكة حماية اجتماعية توجيه للفقراء مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية.

- يبين هذا البحث أن بنسبة 58.59% بأن الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي يوصل لحالة الانتحار إلى حد ما. وكثير من الصعوبات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على نفسية الفرد في المجتمع فتتفاوت هذه الردود والأفعال تجاه هذه الضغوط فنجد من يقاوم هذه المشكلات بما لديه من قدرة على التكيف ويتغلب عليها وفي حين أن الآخر لا يمتلك نفس القدرة على التكيف والتعامل مع هذه المشكلات فتكبر وتتعاظم، ولا يستطيع حلها لتصبح عقداً

نفسية إلى أن تصل به إلى المرض النفسي وتؤدي أحيانا إلى الانتحار للتخلص من أعباء الحياة.

المحور الثالث: يوجد لدى المؤسسات الاجتماعية الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (32) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) مرتبة حسب الوزن النسبي من الأكثر موافقة إلى الأقل موافقة كما يلي:

جدول رقم (32)

تحليل فقرات المحور الثالث (توجد طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تعمل المؤسسات الاجتماعية على رفع معاناة الفقراء وتحسين معيشتهم	3.58	1.081	71.68	7.346	0.000
2	تقدم المؤسسات الاجتماعية احتياجات الفقير اللازمة والضرورية	3.42	1.149	68.43	4.989	0.000
3	تقوم المؤسسات الحكومة والأمنية بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء	2.83	1.146	56.65	-1.988	0.048
4	يعمل الأخصائي الاجتماعي على الدعم النفسي للفقير	3.75	1.100	75.03	9.292	0.000
5	تعمل المؤسسات الاجتماعية بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس	3.08	1.289	61.62	0.855	0.393
6	تعمل المؤسسات الاجتماعية بتقديم المساعدات العينية للفقراء مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر	3.57	1.131	71.35	6.825	0.000
	جميع الفقرات	3.37	0.797	67.46	6.368	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 184" تساوي 1.97

1. في الفقرة رقم " 4" بلغ الوزن النسبي " 75.03%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الأخصائي الاجتماعي يعمل على الدعم النفسي للفقير ".
2. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي " 71.68%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " المؤسسات الاجتماعية تعمل على رفع معانات الفقراء وتحسين معيشتهم ".
3. في الفقرة رقم " 6" بلغ الوزن النسبي " 71.35%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " المؤسسات الاجتماعية تعمل بتقديم المساعدات العينية للفقراء مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر "
4. في الفقرة رقم " 2" بلغ الوزن النسبي " 68.43%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " المؤسسات الاجتماعية تقدم احتياجات الفقير اللازمة والضرورية ".
5. في الفقرة رقم " 5" بلغ الوزن النسبي " 61.62%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.393 " وهي أكبر من 0.05 مما يدل على إن " المؤسسات الاجتماعية تقوم بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس بدرجة متوسطة".
6. في الفقرة رقم " 3" بلغ الوزن النسبي " 56.65%" وهي أقل من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.048 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " المؤسسات الحكومة والأمنية لا تقوم بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) تساوي 3.37، والانحراف المعياري يساوي 0.797 والوزن النسبي يساوي 67.46% وهي أكبر من الوزن

النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي6.368 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.97، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على انه يوجد لدى المؤسسات الاجتماعية الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

- يبين هذا البحث أن ما نسبته 75.03% أن الأخصائي الاجتماعي يعمل على الدعم النفسي للفقير وأن صاحب الحاجة يكون مثقلاً بالأحاسيس والمشاعر النفسية، فهو يعاني من المشاعر السلبية كالقلق والخوف والتوتر لذلك وجب على الأخصائي الاجتماعي أن يكون فطناً في معاملته أياً كانت سلوكيات المستفيد ومهما بلغت حدتها وأن يعمل على تخفيف حدة التوتر والقلق التي تصاحب الفقير.

ويتفق البحث مع دراسة (ماجدة الدعادلة وسماح اللداوي، 2006). التي أوصت بدور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة الأسرة الفقيرة من الناحية الاجتماعية وأن لا تقتصر على المساعدة المالية. وتتفق أيضا مع دراسة (Mcgettigan, Timothy) التي أثنت على دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للفقراء في أمريكا.

- يبين هذا البحث أن 61.62% من المؤسسات الاجتماعية تقوم بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس بدرجة متوسطة وتعد المؤسسات الاجتماعية لها دور مهم وكبير لما تقدمه من تنمية وتطوير لأعداد كبيرة من الفقراء وتحديا في مجال التربية والتنمية والرعاية والتوعية

ويتفق هذا البحث مع دراسة (عبد الرحيم محمد عبد الكريم شهاب 2013) التي تبين أن غالبية المنظمات الأهلية تلعب دورا في مكافحة الفقر عبر تقديمها خدماتها للفقراء والأيتام ودراسة (ماجدة الدعادلة وسماح اللداوي، 2006) والتي من نتائجها تبذل المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة جهدا واضحا للحد من آثار الفقر، وتقوم بكفالة عدد كبير من

الأيتام ودراسة (عبد السلام، 2008) أن هناك دوراً مهما تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية.

وتختلف مع دراسة (عبد الله صادق أمين حسن 2005) أن معظم الأسر الفقيرة يعدون أنفسهم ضحية للفساد الإداري في المؤسسات الاجتماعية.

- يبين هذا البحث أن 56.65% من المؤسسات الحكومية والأمنية لا تقوم بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء. فلابد للمؤسسات الحكومية والأمنية والمجتمع الأهلي أن يشمروا عن سواعدهم، ويستنفروا قدراتهم، من أجل تجفيف منابع الإجرام، ووقاية أبناء المجتمع من السقوط في مهاوي الفساد والانحراف، وحماية الأمن والاستقرار الاجتماعي. ومسؤولية الأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي تتمثل في تمكين المواطنين الفقراء من حرية الرأي وتفعيل الشورى والمشاركة السياسية والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التعليم والخدمات الصحية لعموم المواطنين والحزم في تنفيذ القانون وتتفق هذه الدراسة مع دراسة (عبد الله صادق أمين حسن 2005) أنه لم تكن برامج التشغيل موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر ومع دراسة (Sample 2011) أن المؤسسات ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وتوعيتهم وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

  واختلفت مع دراسة (عبد السلام، 2008) أن هناك دوراً مهما تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية.

ثالثاً : اختبار الفروض

رجوعا لفرضيات البحث تم التوصل للآتي:

هناك علاقة قوية بين الفقر وغياب الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية مما يدل على أن الفرضية الأولى لهذا البحث (يؤثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) صحيحة

كما أن المستوى التعليمي والاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية متدني نوعا ما ومتأثر بالفقر مما يدل على أن الفرضية الثانية لهذا البحث وهي (أثر الفقر على المستوى التعليمي والاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية) صحيحة

لدى المؤسسات الاجتماعية والأمنية القائمة على خدمة الفقراء يوجد لهم الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي ولكن بصورة متوسطة مما يدل على أن الفرضية الثالثة وهي (توجد الطرق والوسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية) صحيحة .

المبحث الثالث

نتائج وتوصيات البحث

أولاً : النتائج :

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى إلى (مكان السكن، الدخل الشهري).
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات المبحوثين حول تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، نوع السكن، المهنة، المستوى الاقتصادي).
3. تشير النتائج أن الفقر له أثر سلبي على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية بدرجة عالية كما أن الفقر له أثر سلبي على العلاقات الاجتماعية والأسرية.
4. يسبب الفقر هجرة بعض الشباب خارج الوطن للبحث عن العمل.
5. الفقر يؤدي إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال.
6. الفقر يؤدي إلى اللامساواة بين أفراد المجتمع.
7. يعد الفقر سببا لقصور الآباء عن مسؤولياتهم داخل الأسرة حيث أظهرت النتائج أن الفقر يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والأسري، وكذلك إلى انعدام مشاركة الفقراء في الحياة الاجتماعية.
8. الفقر يؤدي إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل بدرجة متوسطة.
9. الفقر يؤدي إلى التخلي عن القيم الاجتماعية في المجتمع.
10. الفقر له أثر سلبي كبير على الأمن التعليمي.
11. يحرم الفقر بعض الطلاب من الالتحاق بالتعليم الجامعي.
12. يعد الفقر سببا في تدني التحصيل الدراسي لدى بعض الطلاب ويؤدي ذلك إلى ترك التعليم وتسرب بعض الطلاب من المدارس.
13. الفقراء لديهم سوء في الحالة النفسية والشعور الدائم بالقلق وفقدان الثقة بالنفس.
14. يعد الفقر سببا في انتشار السرقة.

15.تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال بسبب الفقر بدرجة عالية.

16.فقدان الأمن الصحي والنفسي له أثر سلبي كبير على الأسر الفقيرة.

17.تزايد في نسبة عدد الوفيات بسبب الفقر.

18.الفقر يؤدي إلى خلق ظاهرة العنف الاجتماعي.

19.زيادة نسبة الإصابة بالأمراض النفسية العضوية عند الفقراء.

20.يؤدي الفقر إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع.

21.يقوم بعض الفقراء بارتكاب جرائم وأعمال عنف وأعمال قتل.

22.يوصل الفقر لحالة الانتحار بسبب فقدان الأمن الاجتماعي بدرجة متوسطة.

23.يعمل الأخصائي الاجتماعي على تقديم الدعم النفسي للفقير.

24.المؤسسات الاجتماعية تعمل على رفع معاناة الفقراء وتحسين معيشتهم.

25.المؤسسات الاجتماعية تقدم المساعدات العينية للفقراء مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر.

26.تقدم المؤسسات الاجتماعية احتياجات الفقير اللازمة والضرورية بدرجة بسيطة.

27.تقوم المؤسسات الاجتماعية بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس بدرجة متوسطة".

28.لا تقوم المؤسسات الحكومية والأمنية بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء.

ثانياً: التوصيات :

بعد الاطلاع على نتائج البحث نوصي بما يلي:

1. ضرورة قيام المؤسسات الأهلية والحكومية بتوفير كفالة مالية للأطفال الفقراء لسد احتياجاتهم الأساسية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

2. ضرورة وضع قانون يحدد ساعات العمل للأمهات اللاتي يخرجن للعمل بحيث لا تؤثر على مسؤولياتهن داخل أسرهن.
3. دعم الطلاب الجامعيين الذين يقف الفقر حائلا بينهم وبين استكمال دراستهم الجامعية وتقديم المنح الدراسية لهم لاستكمال دراستهم.
4. على وزارة الصحة توفير التأمين الصحي وتوفير العلاج المجاني وتوفير الدعم النفسي للأسر الفقيرة للحد من الأمراض المستشرية بين الفقراء.
5. تمكين مدري المدارس والمسؤولين في المراحل الدراسية لتوفير الدعم المادي من خلال جمع التبرعات للطلاب الفقراء والدعم النفسي من خلال المرشد النفسي للحد من تدني التحصيل الدراسي لدى هؤلاء الطلاب الفقراء.
6. قيام الخطباء بالتحذير من آفة الانتحار والتي هي بصورة بسيطة في قطاع غزة وبيان هذا العمل كبيرة من كبائر الذنوب، وقتل النفس ليس حلاً للخروج من المشاكل الاجتماعية والنفسية التي يسببها الفقر.
7. قيام الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الأهلية بإعطاء ومْنح الفقراء الخدمات والفرص للتعبير عما يجول في خاطرهم من تصورات ورغباتهم وزرع الثقة في أنفسهم وأنهم قادرون على العمل.
8. ضرورة وضع سياسة اجتماعية عامة واستراتيجية وخطط تنفيذية للمؤسسات الاجتماعية من خلال توفير التكافل والضمان الاجتماعي للفقراء، وضرورة العمل على رفع معاناة الفقراء وتحسين معيشتهم من خلال تقديم المساعدات العينية للحد من ظاهرة الفقر.
9. وكذلك العمل على قيام الأخصائيين الاجتماعيين بعمل ندوات وورش عمل للفقراء لتعريفهم بأخطار ما ينتج عن الفقر من تسول وتشرد للأبناء من المدارس وكيفية مواجهتها للحد من هذه الظاهرة.

10. العمل على وضع برامج وخطط توعية في المجال الأمني والفكري من قبل المؤسسات الحكومية والأمنية لوقاية الفقراء من الانحراف السلوكي وضرورة بناء علاقة قوية ووثيقة بين الأجهزة الأمنية والأسرة والمجتمع والحث على احترام القانون والنظام العام وتعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية، وحماية الأطفال والشباب من الوقوع في الجريمة. وتوعية الفقراء فكريا لأنهم الأكثر عرضة للانتهاك الأمني بسبب الحاجة للمادة.
11. قيام المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة بالعمل على مساندة الأسر التي تسكن في أقصى شمال قطاع غزة ومساندتهم من خلال المحافظة لضمان مساعدة الجميع ولكي يتمكن السكان من متابعة أمورهم والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل ما يتعرضون له من خسائر مادية.وبشرية بسبب الاعتداءات الإسرائيلية عليهم لأنهم الأكثر عرضة للانتهاك الإسرائيلي باعتبارهم سكان مناطق حدودية.
12. ضرورة قيام المؤسسات الحكومية المعنية بوضع القوانين بوضع قانون للحد الأدنى لأجور العاملين في المؤسسات والمشاريع الخاصة والعمل على زيادة رواتبهم لأنها تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للفقراء والطبقات المهمشة في المجتمع، وتسهم في تخفيف الفوارق بين الفئات العاملة وتعمل على تحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
13. يوصي الباحث الباحثين في مجال الخدمة الاجتماعية بضرورة زيادة عدد الدراسات التي تتعلق بالحد من مشكلة الفقر وكذلك التركيز على الدراسات التي تتعلق بأمن المجتمع.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

ثانيا: المراجع الأجنبية

ثالثا: المراجع الإلكترونية

أولاً : المراجع العربية:

1. القرآن الكريم.
2. الحديث الشريف
3. ابتهال رزق وآخرون،(2011) مناهج التربية الإسلامية وطرق تدريسها، الأردن.
4. إبراهيم العبيدي (1411هـ) دور الأسرة في الوقاية من المخدرات , مجلة الأمن.
5. إبراهيم بن حسن البلوشي، (2011) إدانة الانحراف الفكري في , دول الخليج، ط 3 .
6. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم:(2006) الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لتطبيق الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهتها (القاهرة، بحث منشور في المؤتمر العلمي التاسع عشر، ضمان الجودة والاعتماد في تعليم الخدمة الاجتماعية في مصر والوطن العربي، كلية الخدمة الاجتماعية، جماعة حلوان.
7. أبو الحسن. علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي(1978م)، أدب الدنيا والدين، ط1.
8. أبو عواد وآخرون:(2003) الفقر في المجتمع الفلسطيني الجامعة الإسلامية – غزة ، كلية الآداب 2003.
9. أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرة فصلية تصدر عن مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة، مجموعة البنك الدولي، (نيسان 2000).
10. الإطار الوطني لمكافحة عمل لأطفال(2011 م)، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الأردن .
11. الأكاديمية الرياضية العراقية، (2014م), الأمن النفسي والعوامل المؤثرة فيه.
12. البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه . عن أبي سعيد بن شريح، انظر: (صحيح البخاري طبعة دار الشعب القاهرة ج8).
13. بشير صالح الرشيدي،(2001م) سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات، مكتب الإنماء الاجتماعي، الكويت .
14. جاد إصلاح، وآخرون،(2002 م) إدماج مفاهيم التربية الميدانية في الإرشاد التعليمي، مركز إبداع المعلم رام الله . فلسطين
15. جبر زيدان عليوة: (2007 م)إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة.
16. جميل الطهراوي،(2006) الأمن النفسي لدى طلبة الجامعات في محافظات غزة وعلاقته باتجاهاتهم نحو الانسحاب الاسرائيلي، الجامعة الإسلامية 2006 .

17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:(تقرير الفقر في فلسطين،2011).
18. حارب سعيد عبد الله: (2003 م) مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة .
19. حماد، وآخرون:(2009) تأثير الفقر على الأمن الأسري الجامعة الإسلامية – غزة ، كلية الآداب .
20. خفاجة: (2012 م) مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
21. خليل عبد الرحمن المعايطة،(2007 م) علم النفسي الاجتماعي، دار الفكر للنشر.
22. خميس مطر المزينة،(2011 م) التربية الأمنية، ترجمة لتعميق الهوية الوطنية، الكلية الأمنية، دبي.
23. الديوان الأميري بدولة الكويت: (2005 م) الأمن الاجتماعي الكويت، العصر الجديد، مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
24. رانيا نظمي،(2009 م) الأمن الاجتماعي ومقوماته، قسم الثقافة الإسلامية، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية .
25. رشاد صالح رشاد زيد الكيلاني، (2012 م)الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، المؤتمر الدولي في التصور الإسلامي .
26. زكريا حسين، (2009 م) الأمن القومي والاجتماعي جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره، مصر
27. سالم النجفي، وأخرون (2008 م) السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت
28. سناء الخولي: ،(1972م). الزواج والعلاقات الأسرية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، لبنان.
29. شادية التل، شافي الهاجري وآخرون: (2001 م). التفكك الأسري العدد 85 قطر .
30. صالح محمد أبو جادو:(2004 م) سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر، الأردن، .
31. صقر حماد: عداون: (2009 م) وآخرون: مدى تأثير الفقر على الأسرة الفلسطينية، الجامعة الإسلامية - غزة .
32. عبد الراضي: (2005 م) حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة , المكتب الجامعي الحديث.

33. عبد الرحمن أبو رفيع، عبد الله الباز: (2008 م) الفقر والبطالة وتأثيرهم على المجتمع الفلسطيني غزة، رسالة بكالوريوس غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب ,فلسطين .
34. عبد الرحيم محمد شهاب:(2013 م) دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.
35. عبد السلام:(2008 م) دور الجمعيات الخيرية الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي
36. عبد الفتاح القلقيلي: (2011 م) ظاهرة الزواج المبكر, مركز المعلومات الفلسطيني وفا
37. عبد الله إبراهيم صالح، ظواهر الانحراف في المجتمع الأسباب والعلاج، مجلة النبأ عدد 64.
38. عبد الله أحمد الحوراني،(2001م) الأسرة الفلسطينية بين الماضي والحاضر، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني .
39. عبد الله بن عبد المحسن التركي: الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية.ج 1.
40. عبد الله صادق إبراهيم أمين حسن: (2005م) الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته , جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس.
41. عبد المجيد سيد منصور وآخرون، (1420ه).الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي ط1 ,القاهرة .
42. عبيدات، وأخرون , (2001م). كايد البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه: دار الفكر, عمان .
43. عثمان عبد المعز رسلان،(1954 م) التربية السياسية عند جماعة الإخوان المسلمين ,مصر.
44. عدنان عبد الكريم الشطي،(1995م.) الزواج والعائلة، التحليل النفسي والاجتماعي
45. العرادي سالم: (2004م).المؤسسة التعليمية مسئولة عن تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلاب، (في جريدة الوطن الخميس الموافق 9 سبتمبر)
46. العز بن عبد السلام السلمي،،(1416ه). الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى ، ط1، دار الفكر دمشق.
47. العساف صالح، وآخرون: (1995م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية. مكتبة العبيكان، الرياض
48. عطا محمد زهرة:(1991). في الأمن القومي منشورات جامعة قارة يونس.

49. علي الجرحاني الشريف: (1988 م).، دار الكتب العليمة، بيروت، ط3
50. عمر عبد الرازق، نائل موسى: (2001), تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات من زاوية مكافحة الفقر , القدس، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية
51. غازي الصوراني : (2011م).المشهد الفلسطيني الراهن، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة .
52. غالي: (2006 م) ظاهرة الفقر الريفي ودور منظمات الفقراء في القضاء عليها استراتيجية بنوك الفقراء ومدى إمكانية تطبيقها في مصر : رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة .
53. فاطمة عبد الرحمن عبد الله : (2007 م) مهددات الأسرة المعاصرة، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية .
54. فايز شلدان : (2013 م).دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبتها وسبل تفعيلها، الجامعة الإسلامية غزة.
55. فريد كورتل،(2003 م)، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الفقر والتعاون، (كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 02، الجزائر.
56. فهد بن سلطان السلطان: (2009 م).التربة الأمنية وإمكانية تطبيقها، مركز البحوث التربوية جامعة الملك سعود.
57. فياله مؤنس ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية في مصر. (دراسة مقارنة كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 1998).
58. كريم محمد حمزة وآخرون: الفقر وتطور مؤشرات الإطار المفاهيم. (بيت الحكمة ببغداد 2002).
59. كريمة كريم، دراسات في الفقر والعولمة، (مصر والدول العربية، مصر، المجلس الأعلى للثقافة 2005).
60. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لعربي آسيا، الفقر في عربي آسيا منظور اجتماعي (الأمم المتحدة نيويورك، 1997).
61. ليلى عبد الوهاب، العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة (بيروت 1994).

62. ماجدة الدعادلة، سماح اللداوي: التوافق الاجتماعي وعلاقته بالفقر وبعض المتغيرات في المجتمع الفلسطيني (غزة، بحث بكالوريوس غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، 2006).
63. مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي (المركز الوطني للمعلومات الجمهورية اليمنية 2005).
64. ماهر محمود عمر:(2001 م) سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية مصر.
65. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية: (2009).، فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
66. محمد العبادلة: الفقر وعلاقته بجنوح الأحداث (غزة، بحث بكالوريوس غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب،2002).
67. محمد بن حسين بن حسن الجيزاني: (1427هـ) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماع دار ابن الجوزي، ط،5
68. محمد عبد الحليم عمر(2008 م) الزكاة ودورها في تحقيق الأمن المجتمعي مؤتمر: مقومات الأمن المجتمعي في الإسلام .
69. محمد عمارة: (2007 م). مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام بحث مقدم إلى الأمن الاجتماعي (البحرين
70. محمد هاشم ريان: (2002 م). المنهاج التربوي من منظور إسلامي، فلسطين.
71. محمود هاشم عنبر: ،(2000 م). الإعجاز التشريعي في علاج مشكلة الفقر من منظور قرآني (غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية أصول الدين الجامعة الإسلامية-غزة
72. مركز الإحصاء الفلسطيني: 2014: 5/7.
73. مركز أنباء الأمم المتحدة (2012 م)التحذير من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين .
74. مريم سلطان لوتاه: (1991م). معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
75. مصطفى محمود منجود:(1996م).الأبعاد الإسلامية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة. ط1
76. المملكة الأردنية الهاشمية : (2004 م) تقييم الفقر في الاردن الجزء الأول

77. منور نجم: الأسرة الفلسطينية في تحقيق الأمن الاجتماعي (الجامعة الإسلامية، كلية التربية 2005)

78. ميساء العبادلة : (2010 م).أثر المخدرات على الواقع الفلسطيني في حدوث الجريمة، (الجامعة الإسلامية غزة .

79. نعيم تميم الحكيم: ،(1430هـ). نحو استراتيجية وطنية لتكريس مفهوم الأمن الفكري في المجتمع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية .

80. نـوال سرار: (1999م).وثيقة مـؤتمر المرأة الرابع ببكين، دراسة شرعية، بكين

81. هند الميزر: (1429هـ). مقرر مشكلات اجتماعية جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية .

82. وزارة التربية والتعليم : (2012 م).الإدارة المركزية للأمن، جمهورية مصر العربية

83. وفاء علي عقل، الأمن النفسي وعلاقته بمفهوم الذات لدى المعاقين بصريا (كلية التربية)

84. يحيى جبر وآخرون : (2009 م).الأمن والتعليم (مؤتمر جامعة مؤتة 2009م). الجامعة الاسلامية غزة

85. يوسف القرضاوي: ،(1997 م).مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط11.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. (2011Sample) (Moving 100 million Families out of Severe Poverty: How can we do it?)

2. (Hashem & Montesquiou ،2011) (Reaching the Poorest: Lessons from the Graduation Model)

3. (Ferguson، 2011) (Enhancing The Role Of Ngos And Civil Society In Poverty Alleviation: challenges and Opportunities)

4. (Mihaly، 2009) (The Contribution of NGOs in Reducing Poverty Case Study Of The North-West Development Region in Romania)

5. (progress in fiscal،1996) (Poverty reduction and the word bank)،

6. (robart walker،1994) (poverty dynamics issues and example)

7. (Mcgettigan ،Timothy) وكان موضوعها بحث تطبيقي عن منظمة مجتمعية حول التدخل المرتكز على الفقر

8. (Torpfer ،Conrad) وكان موضوعها رعاية البالغين في مجتمع يسوده التفرقة العرقية والفقر

9. (Bernstein، Jare) وكان موضوعها لنبدأ الحرب على الفقر

ثالثاً: المراجع الالكترونية:

1. إبراهيم مبارك الجوير (منتديات مشكاة 2013) http://avb.s-oman.ne
2. جمال أبو نحل، الأمن الفكري والثقافي العربي، (دنيا الوطن 2014) http://pulpit.alwatanvoice.com
3. صحيفة القدس: ارتفاع معدل البطالة في فلسطين www.alquds.com
4. عبد الله بن عبد المحسن التركي: الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، (الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية.ج 1) ص 79 http://shamela.ws/
5. المجتمع والأمن (مجلة الأمن نحو وعي أمني 2008):http://www.almajd.ps
6. المركز الفلسطيني للإرشاد، الاحتلال وأثاره القصيرة والبعيدة www.pcc-jer.org
7. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني –وفا، أثر الاستيطان الإسرائيلي على الزراعة والبيئة والوضع الاجتماعي في فلسطين www.wafainfo.ps
8. موقع ملتقى الاجتماعيين www.socialar.com
9. فرح عبد الله، مشكلة البطالة في العالم العربي وسبل حلها، موقع (الحوار المتمدن 2013). http://www.ahewar.org
10. نبيل المدني: (2011 م). الأمن الاجتماعي بنظرة فلسطينية، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الخامس
11. محفوظ مراد، بوشامة مصطفى: ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي أسبابها وأثارها، نقلاً عن: www.kantakji.com

الـمـلاحـــــــق

ملحق رقم (1): قائمة بأسماء المحكمين

ملحق رقم (2) : الاستبانة

ملحق رقم (1)
أسماء السادة المحكمين

م	الاسم	الدرجة العلمية	مكان العمل
.1	د. ابتسام محمد أحمد	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -قسم علم الاجتماع
.2	د. نجدة محمد عبد الرحيم	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -قسم علم النفس
.3	د. وليد شلاش شبير	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية بغزة-رئيس قسم الخدمة الاجتماعية
.4	د. حسن محمد يوسف	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -قسم العمل الطوعي
.5	د. عادل محمد الطيب	أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا –قسم العمل الطوعي
.6	د. أحمد عوني الرنتيسي	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية بغزة –قسم الخدمة الاجتماعية
.7	د أمين شلاش شبير	أستاذ محاضر	الجامعة الإسلامية بغزة –قسم الخدمة الاجتماعية
.8	د. مريم عثمان سر الختم	أستاذ محاضر	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -قسم الاقتصاد

ملحق رقم (2)

الاستبانة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

استمارة استبيان رقم .....

السلام عليكم ورحمة الله

المـوضــوع / اسـتمارة اسـتبانـه

تحية طيبة وبعد ...

يتناول الباحث دراسة بعنوان (تأثير الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية "دراسة حالة الأسر الفقيرة في قطاع غزة- محافظة الشمال) وتعد هذه الاستمارة لاستكمال رسالة الماجستير , أرجو شاكرا من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويدي بالبيانات اللازمة والضرورية , من خلال تعبئة هذه الاستمارة من خلال خبرتكم العلمية والعملية حتى يكون للبحث إضافة حقيقة للعلم والمعرفة

نوجه عنايتكم أن جميع الإجابات سوف تكون موضع ثقة , وسوف تعامل بسرية تامة

ولن تستخدم إلا للغرض العلمي فقط.

البـاحث

جميل جمال حنونة

اشراف الدكتورة

نشوى بخيت ادريس

1436هـ -2015 م

أولاً : البيانات الشخصية

1- الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثي

2- المؤهل العلمي:

☐ ما دون ثانوي ☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- العمر:

☐ أقل من30سنة ☐ من30 إلى أقل من 40 ☐ من40الى اقل من50 ☐ أكثر من50

4- مكان السكن:

☐ أقصى شمال غزة ☐ غرب شمال غزة ☐ شرق شمال غزة ☐ جنوب شمال غزة

5- نوع السكن :

☐ ملك ☐ أجار ☐ باطون ☐ أسبست

6- المهنة :

☐ موظف ☐ عامل ☐ بدون مهنة ☐ طالب

7- الدخل الشهري :

☐ لا يوجد دخل ☐ أقل من300شيقل ☐ 300 - 500شيقل

☐ 500 – 1000 شيقل ☐ أكثر من 1000شيقل ☐ أخرى تذكر .....

8- المستوى الاقتصادي :

☐ ممتاز ☐ متوسط ☐ جيد ☐ ضعيف

ثانياً :عبارات الاستبانة

الفرضية الأولى : أثر الفقر على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية .

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
	يؤثر الفقر سلبا على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية					
	يؤثر الفقر سلبا على العلاقات الاجتماعية والأسرية					
	يؤدي الفقر إلى التفكك الاجتماعي والأسري					
	يؤدي الفقر إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال					
	يؤدي الفقر إلى انعدام الحياة والمشاركة الاجتماعية					
	يؤدي الفقر إلى قصور الآباء عن مسؤولياتهم داخل الأسرة					
	يؤدي الفقر إلى هجرة الشباب خارج الوطن للبحث عن العمل					
	يؤدي الفقر إلى اللا مساواة بين أفراد المجتمع					
	يؤدي الفقر إلى تخلي الأم عن مسؤولياتها الأساسية مقابل خروجها للعمل					
	يؤدي الفقر إلى التخلي عن القيم الاجتماعية في المجتمع					

الفرضية الثانية : أثر الفقر على المستوى التعليمي الاجتماعي والصحي للأسر الفلسطينية

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
	يؤثر الفقر سلبا على الأمن التعليمي					
	الفقر سبب في تدني التحصيل الدراسي					
	يؤدي الفقر إلى تسرب الأبناء من المدارس					
	يؤدي الفقر إلى ترك التعليم والتشرد					
	يؤدي الفقر إلى تجنب بعض الطلاب لبعض الزملاء					
	يؤدي الفقر إلى حرمان بعض الطلاب من الالتحاق بالجامعات					
	يؤدي الفقر إلى الانحراف الفكري داخل الأسرة مما يؤثر على المجتمع					
	يؤدي الفقر إلى ارتكاب جرائم وأعمال عنف وأعمال قتل					
	يؤدي الفقر إلى السرقة					
	يؤدي الفقر إلى خلق ظاهرة العنف الاجتماعي					
	تأثير الفقر على الأمن الصحي للأسر الفقير					
	يؤدي الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي إلى الانتحار					
	يؤدي الفقر إلى فقدان الأمن الصحي والنفسي					
	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة الإصابة بالأمراض النفسية والعضوية					
	يؤدي الفقر إلى زيادة نسبة عدد الوفيات					
	يؤدي الفقر إلى سوء الحالة النفسية عند الفقير					
	يؤدي الفقر إلى الشعور الدائم بالقلق					
	يؤدي الفقر إلى فقدان الثقة بالنفس					

الفرضية الثالثة : وجود طرق ووسائل لمواجهة الفقر والمحافظة على الأمن الاجتماعي للأسر الفلسطينية

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
	تعمل المؤسسات الاجتماعية على رفع معانات الفقراء وتحسين معيشتهم					
	تقدم المؤسسات الاجتماعية احتياجات الفقير اللازمة والضرورية					
	تقوم المؤسسات الحكومة والأمنية بالتوعية الأمنية والفكرية للفقراء					
	يعمل الأخصائي الاجتماعي على الدعم النفسي للفقير					
	تعمل المؤسسات الاجتماعية بعمل ندوات وورش عمل للفقراء للحد من الفقر والتسول وتشرد الأبناء من المدارس					
	تعمل المؤسسات الاجتماعية بتقديم المساعدات العينية للفقراء مثل فتح مشاريع صغيرة للحد من الفقر					

أشكر لكم حسن تعاونكم